kitabweb-2013.forumaroc.net

دفع الارتياب

عن حديث الباب

للمحدّث العلامة

علي بن محمد بن طاهر بن يحيى

رحمه الله تعالى

ويليه مقالات صحفية ومحادثات علمية تنقد مقال العلامة الطاهر

إبن عاشورحول حديث الباب

للمؤلف

إعتنى بذلك:

لجنة التحقيق بمركز النور للدراسات والأبحاث

مركز النور للدراسات والأبحاث

دفع الارتياب

عن حديث الباب

العنوان: دفع الارتياب عن حديث الباب
ويليه: مقالات صحفية حول حديث الباب
للعلامة المحدّث علي بن محمد بن طاهر.
عدد الصفحات: ٢٨٦ صفحة.
مقاس الصفحة: ١٧ × ٢٤سم.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الاعتناء والمراجعة والإخراج الفني:
مركز النور للدراسات والأبحاث. اليمن تريم.
تليفاكس: ٠٩٦٧٥٤١٩٤٤٢..

التوزيع: مكتبة دار الفقيه
بدار المصطفى للدراسات الإسلامية.
اليمن - حضرموت - تريم
جوال: ٠٩٦٧٧٧٧٤١٧٥٠٠..
جوال: ٠٩٦٧٧٣٤٩١١١٧٤ ..

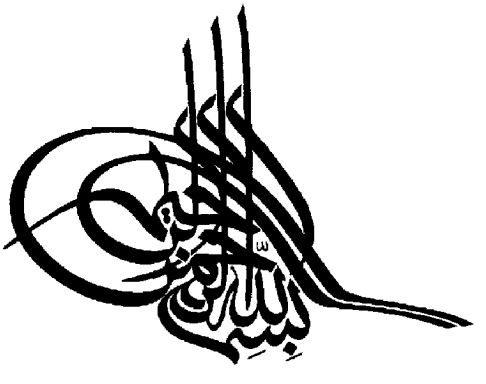

كلمة المركز

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى عليه وعلى آله وصحبه وسلم أمابعد

فإن من الشرف بمكان أن نقوم بخدمة هذا السفر المبارك الذي طالما يود الكثير والكثير أن يشاهدوه في حلته القشيبة ورونقه اللماع . إذ أنه قد أخرج من قبل لكن مع احتوائه على كثير من الأخطاء والأغلاط ،والكتاب كما هو معلوم عبارة عن اختصار وملخص من كتاب مؤلفه الموسع (الفجر الصادق في أن حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها حديث صادق) والذي عبر عنه في هذا الكتاب بـ(المسلك المبسوط) وهذا المبسوط للأسف الشديد لم يتم العثور عليه إلى الآن فتحركت الهمم ونهضت العزائم لأن يخرج هذا المختصر للقراء عامة والباحثين عن الحقيقة على وجه الخصوص صافيا نقيا عن الأخطاء قدر المستطاع يشتمل على عزو الآيات والأحاديث ومعنى الغريب من الألفاظ كما أضيف له تمهيد يحتوي على فرائد من الفوائد ويتضمن الرد على الإشكالات التي ترد على الحديث ولم يتعرض المؤلف للرد عليها كما أنا رأينا إتماما للفائدة إضافة المقالات الصحفية والسجالات العلمية التي جرت بين المؤلف والشيخ الطاهربن عاشور التونسي حول حديث الباب والتي نشرتها مجلة هدى الإسلام ففيها حقق

المؤلف الرد على كثير من الإشكالات التي لم يسبق إليها والتي تبرز جلالة المؤلف وبراعته وسعة اطلاعه لاسيما في علوم الحديث .

(مميزات الكتاب)

إن الأسلوب العلمي الذي سلكه المؤلف في هذا الكتاب يختلف عن الأسلوب الذي سلكه غيره ممن دافع عن هذا الحديث وهذا الاختلاف يتبلور في الآتي :-

١- العرض الموجز للأدلة المقنعة حيث أن المستفيد يأخذ فائدته دون شعور بملل وتعب .

٢- تحرير الوهم الذي وقع بسببه بعض من ضعف الحديث من أن الحديث يقتضي عدم مشاركة أحد من الصحابةللإمام علي من الأخذ من علم المدينة ،وجوابه بأن هذا الحصرليس إلا من قبيل الحصر الإدعائي وتدليله على ذلك بما فيه الكفاية .

٣- جعله مقدمة موجزة عن ما تواتر عن الصحابة والتابعين من أعلمية الإمام علي وأنه أمر مسلّم أنطق الله به حتى أعداءه وخصومه .

٤- بيانه الواسع لأغراض الرواة من عدم روايتهم لأحاديث مناقب أهل البيت أو سكوتهم عنها بعد روايتهم لها .

٥- تصحيحه لحديث ابن عباس من سبعة وجوه .

٦- التنازل الجدلي باعتبار ماقيل في أبي الصلت في رواية ابن عباس فإن الحديث سيصحح من رواية محمد بن جعفر الفيدي التي أخرجها الحاكم في صحيحه ، والتنازل الجدلي باعتبار ماقيل في محمد بن عمر الرومي في رواية الإمام علي فإن الحديث سيصحح من رواية محمد بن عبد الله الرقاشي التي أخرجها عبد الله بن أحمد في زياداته على مناقب أبيه، ناهيك عن المتابعات الكثيرة لكلا الحديثين مما لاتدع مثقال ذرة من القول بحسن الحديث فضلا عن ضعفه .

٧- مناقشة المتأخرين في حكمهم على الحديث وعدم تحكيمهم الصناعة واتباع الدليل خصوصا فيما جاء فيه خلاف عن المتقدمين .

٨- خلاصة لأقوال من تكلم في الحديث وحكم فيه صحة وتحسينا وتضعيفا مع ذكر منزع ذلك .

٩- مناقشة هادئة مع ابن الجوزي لأنه الذي عوَّل عليه المتأخرون في حكمهم على الحديث بالوضع .

والخلاصة أن المؤلف رحمه الله وبّل بوابل الرحمة ثراه قد أجاد وأفاد فلله درّه ودّر ماألف ونسأل الله أن يكتب ذلك في ميزان حسناته وأن ينفع بمؤلَّفه هذا النفع التام للخاص والعام .

وإن مركز النور قد سبق وأن ساهم في إبراز كتابين للمؤلِّف هما: (هداية المتخبطين) و(تحقيق البدعة) وهاهو يبرز هذا الجزء الحديثي في هذه الحلة القشيبة راجيا من المولى الكريم أن يثبت الأقدام على خطى مدينة خير الأنام وبابه والصحب الكرام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

زيد عبدالرحمن بن يحيى

تمهيد

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل صهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه كثيرة شهيرة،حتى قال جمع من الحفاظ :انه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ماورد لعلي بن أبي طالب عليه السلام ، إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم، وتكلم فيها آخرون ، منها : حديث الطير ،وحديث الموالاة، وحديث رد الشمس ،وحديث باب العلم (**أنا مدينة العلم وعلي بابها**).

أما حديث الطير ، فقد أفرده بالتاليف الحافظان أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان،أحد تلامذة الحاكم وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .

وأما حديث الموالاة، فأفرده بالتأليف الحافظان أبو العباس بن عقدة ، وأبو عبد الله الذهبي .

وأما حديث رد الشمس ، فأفرده بالتأليف الحافظ أبو الحسن بن شاذان ، والمحدث النسابة الشريف أبو علي محمد بن أسعد الجواني ، أحد المصنفين في القرن السادس [1].

---

(1) فتح الملك العلي (صـ٣بتصرف).

وأما حديث الباب (والذي هو موضوع الكتاب) فقد ألفت فيه عدة مؤلفات منها :

١- جزء فيه طرق حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» لجلال الدين السيوطي.

٢- جواب لعبدالرحمن بن محمد بن نهشل الخيمي حول حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» لقطب الدين لطف الله بن محمد بن غياث بن الشجاع الظفيري.

٣- بحث في حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» لإبراهيم بن عبدالقادر الكوكباني.

٤- جواب على معنى حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» للإمام محمد بن علي الشوكاني.

٥- «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» للحافظ أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري.

٦- حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» لحسن بن فرحان المالكي.

٧- إتمام النعمة بتصحيح حديث علي باب دار الحكمة لحسن الحسيني آل المجد[1].

٨- «سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينةالعلم وعلي بابها» للحافظ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري أيضا ذكره في كتابه «فتح الملك العلي».

٩- تخريج حديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» بقلم خليفه الكواري.

١٠- مبحث في أنا دار الحكمة وعلي بابها لمحمد نعمان حبوش[2].

---

(1) ذكر هذه المؤلفات السبعة الكواري في تخريجه حديث: «أن مدينة العلم وعلي بابها»ص٤.

(2) أوردها محمد عدنان الغشيم في فتاويه الجزء الثاني صـ ٦٩.

فحديث الباب مما اختلفت فيه انظار الحفاظ والمحدثين مابين مصحح له ومحسن ومن قال بضعفه ووضعه .

فمن المصحّحين له من جهابذة الحفّاظ والمحدِّثين:

١- الإمام يحيى بن معين كما قاله الخطيب في ((تاريخ بغداد))[١].

٢- الإمام ابن جرير الطبري كما في ((تهذيب الآثار))[٢].

٣- الإمام أبو محمد الحسن السمرقندي في كتابه ((بحر الأسانيد في صحاح المسانيد)).

٤- الإمام أبوعبدالله الحاكم فقد ذكر الحديث في ((المستدرك))[٣].

٥- الإمام جلال الدين السيوطي فإنه أولاً مالَ إلى تحسين الحديث ثم تراجع عن ذلك ومال إلى تصحيحه كما صرح بذلك في ((الجامع الكبير))[٤].

٦- الإمام الخطيب البغدادي كالموافق لابن معين في تصحيح الحديث كما في ((تاريخ بغداد))[٥].

---

(1) ١١/ ٥٠.

(2) ١/ ٩٠.

(3) ٣/ ١٢٦.

(4) قال الحافظ السيوطي : وقد كنت أجيب بهذا الجواب دهرا إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث على فى تهذيب الآثار مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة - والله أعلم [كنز العمال ٣٦٤٦٤] وقد عزاه إليه الصنعاني في ((الروضة الندية))صـ١٦٥.

(5) ١١/ ٥٠.

٧- الإمام الصنعاني كما في «الروضة الندية»[1].

٨- الإمام أحمد بن محمد بن الصديق الغماري كما في كتابه «فتح الملك العلي».

٩- الإمام عبدالله بن محمد بن الصديق كما في تعليقه على «المقاصد الحسنة» وذكره أيضاً في «الكنز الثمين»[2] وهو لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً.

١٠- السيد علي بن محمد بن يحيى في مؤلفه هذا «دفع الإرتياب عن حديث الباب» وهو ملخص من كتابه الكبير المبسوط الذي سماه «الفجر الصادق في أن حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها حديث صادق».

١١- الشيخ عبدالله عبدالقادر التليدي في كتابه «فضائل الصحابة والدفاع عن كراماتهم»[3].

١٢- الإمام حسن الزمان الحنبلي في كتابه «القول الحسن في فخر الحسن».

١٣- العلامة الكبير محمد بن عقيل بن يحيى كما في كتابه «أحاديث المختار في معالي الكرار[4]».

١٤- محمود سعيد ممدوح كما في تعليقه على «النقد الصحيح» للعلائي[5].

١٥- ومنهم العلامة المحدّث محمد حبيب الله الجنكي الشنقيطي فقد قال مستوجها: جزم الحافظ السيوطي بارتقاء هذا الحديث إلى الصحة ظاهراً جداً.

---

(1) صـ ١٦٥.

(2) صـ ١٨٩ برقم (١٢١٥).

(3) صـ١٦٦.

(4) مخطوط.

(5) صـ٨٦- ٨٧

[1]

أما مَنْ حسَّن الحديث فهُمْ:

١- الإمام الترمذي كما في بعض نسخ «الجامع».

٢- الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدى العلائي كما في «النقد الصحيح»[2].

٣- الحافظ ابن حجر العسقلاني كما نص على ذلك في فتوى له كما في «اللآلئ المصنوعة»[3] وفي أجوبته على أحاديث «المصابيح» وفي «اللسان»[4].

٤- الحافظ السخاوي كما في «المقاصد الحسنة»[5].

٥- الإمام محمد بن طاهر الهندي كما في «تذكرة الموضوعات»[6].

٦- الإمام ابن حجر الهيتمي كما في «الفتاوى الحديثية»[7] حاكياً تصحيح الحاكم وتحسين العلائي والحافظ ابن حجر.

٧- الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني كما في «تنزيه

---

(1)

(2) صـ ٨٨.

(3) ١/ ٣٣٤.

(4) مشكاة المصابيح صـ٣٣ ولسان الميزان (٢/ ١٥٥)رقم (٢٠٣٤).

(5) صـ١١٥ برقم (١٨٩).

(6) صـ ٩٥.

(7) صـ ٣٠٥.

الشريعة»[١].

٨- الإمام محمد بن يوسف الشامي كما في «سبل الهدى والرشاد»[٢].

٩- الإمام الشوكاني كما في «الفوائد المجموعة»[٣].

١٠- الإمام الزركشي كما نسب إليه التحسين المناوي في «فيض القدير»[٤].

١١- الإمام المحدث علي بن سلطان الهروي المعروف بملا علي قاري كما في كتابه «الموضوعات الكبرى»[٥].

١٢- الإمام الحجة محمد عبدالحي الكتاني الحسني كما كتابه «التراتيب الإدارية في نظام الحكومة النبوية» باب من كان يعرف فيهم بباب مدينة العلم.[٦]

١٣- العلامة المؤرخ محمد العربي التباني كما في كتابه «تحذير العبقري»[٧].

١٤- الشيخ محمد عوامه كما في كتابه «أثر الحديث الشريف»[٨].

---

(1) ١/ ٣٧٧- ٣٧٨ رقم (١٠٣).

(2) ١/ ٥٠٩ .

(3) حاشية المعلمي على الفوائد المجموعة ص:٣٤٩.

(4) ٣/ ٤٧.

(5) صـ٣٠.

(6) ٢/ ٢٤٦ .

(7) ٢/ ١٠٤.

(8) صـ١٨٥.

فهؤلاء تسعة وعشرون من أكابر أهل المعرفة والعلم والسنة يحكمون بقبول هذا الحديث وثبوته.

كما جرت عادة كثير من الحفاظ والمؤرخين ممن ترجم لعلي بن أبي طالب من الاحتجاج به كالمحب الطبري في كتابيه :الرياض النضرة ، وذخائر العقبى ،وكالحافظ أبي نعيم في حلية الأولياء ، وغيرهما .

أما من ضعّف الحديث فمنهم:

١- الإمام البخاري كما في «العلل الكبرى» للإمام الترمذي.

٢- الإمام الترمذي كما في «جامعه»[١] كتاب المناقب.

٣- ابن دقيق العيد كما في «المقاصد الحسنة»[٢].

٤- الإمام العقيلي فقد قال في «الضعفاء الكبير»[٣]: ولا يصح في هذا المتن حديث.

٥- الإمام الدارقطني قد قال في«العلل»[٤]: الحديث مضطرب غير ثابت.

أما مَنْ قال بوضعه[٥]:

---

(1) سيأتي في التعليق كلام الحافظ السيوطي في توجيه كلام الترمذي في قوله (منكر)كما في بعض النسخ أهـ.

(2) صـ١١٦.

(3) ٣/٢٤٨.

(4) ٣/٢٤٨.

(5) ١١/٢٠٥.

١- الحافظ أبو زرعة الرازي كما في «تهذيب التهذيب»[١].

٢- الإمام الحافظ أبو أحمد بن عدي كما في «الكامل في ضعفاء الرجال».

٣- الإمام الحافظ ابن حبان كما في «المجروحين»[٢] وهو معروف بالتسرّع في الحكم على الحديث بالوضع.

٤- الحافظ ابن الجوزي كما في «الموضوعات»[٣].

٥- العلامة أحمد عبد الحليم ابن تيمية كما في «منهاج السنة»[٤] وأحاديث القصاص ومجموع الفتاوى وتبعه على ذلك جماعة منهم: المعلمي[٥] والألباني[٦].

٦- الحافظ الذهبي كما في «تلخيص المستدرك»[٧].

وسيأتي تفنيد أقوال من ضعّف الحديث أو قال بوضعه، في ضمن هذا الجزء الذي نُعنى بنشره إلا أنّ هناك بعض الأمورالتي لم يتطرق لها صاحب هذاالجزء مما يمس صحة الحديث أو حسنه أحببنا أن نوردها مع الرد عليها من كلام أهل العلم والمعرفة .

---

(1) ٦/ ٣٢.

(2) ٢/ ٩٤.

(3) ٢/ ٤٤٩.

(4) ٧/ ٥١٥.

(5) في حاشيته على الفوائد المجموعة صـ ٣٤٩.

(6) كما في ضعيف الجامع برقم (١٣٢٢).

(7) ٣/ ١٢٦.

منها قول بعضهم: لم يصح سماع الأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، وهذه المقولة اتكأ عليها بعض المعاصرين[1] في رد هذا الحديث دون أن يُمعن النظر في أقوال المتقدمين، ولم يلاحظ تصرّفات المصنفين في الحديث، وهذه مقولة قال بها جماعة من الحفاظ منهم يحيى ابن معين، وعلي ابن المديني، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم إلا أن قولهم معارض بقول الإمام البخاري كما في «جامع التحصيل» للعلائي[2] قال فيه ما نصه: وقال الترمذي لمحمد يعني البخاري يقولون لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث فقال: رِيْحٌ ليس بشيء لقد عددتُ له أحاديث كثيرة نحو من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد، وقول البخاري مقدم، لأنه مثبت ومعه زيادة علم والله أعلم[3].

ومنها قولهم بتشيع بعض رواة هذا الحديث، قال الشيخ محمود سعيد ممدوح في تعليقه على «النقد الصحيح» للعلائي: بقي الكلام على كون المذكورين -أبي معاوية والأعمش وشريك وغيرهم- شيعيين وقد رووا ما يُؤيِّد مذهبهم قلت: "الخلل في العقيدة لا أثر له في الرواية ويكفي أنّ الصحيحين المتفق على صحتهما فيهما الكثير من أحاديث المبتدعة كما يعلم من «مقدمة الفتح» ورد حديث الأعمش وسلمه بن كهيل وعبيد الله بن موسى وأبي نعيم ومحمد بن خازن الضرير وأمثالهم من الأئمة الحفاظ الثقات في فضائل علي كرم الله وجهه بدعوى

---

(1) كالكواري في تخريجه لحديث الباب.

(2) جامع التحصيل صـ ١٤٩، ترجمة برقم: ٢٥٨.

(3) ينظر هامش النقد الصحيح صـ ٨٦.

تشيعهم مَفْسَدَةٌ بيّنة وسخافة باردة وقدحٌ في ثقات الرواة ودونك «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» للعلامة الحافظ السيد أحمد بن الصديق فإنه جلّى مسألة الرواية عن أهل البدع تجلية واضحة فليرجع إليه كل مريد للصواب في هذا الباب فإنه فيه ما ليس في غيره والله أعلم اهـ[1].

وقد حرّر الإمام الصنعاني هذه المسألة ببسطٍ وبيانٍ شافٍ وافٍ في كتابه البديع المسمى «ثمرات النظر في علم الأثر» وخلاصة تحريره ذاك في هذه القواعد والأسس والنتائج التي نتجت من بحثه ذاك كالتالي:

١- قبول كل صاحب بدعة بشرط الصدق والتقوى.

٢- مطلق التشيع ليس ببدعة.

٣- القدح بالتشيع باطل ما لم يصل إلى الرفض الكامل وسبّ الشيخين رضي الله عنهما وحينئذ فالقدح بسب الصحابي لا بمجرد التشيع.

٤- التشيع المطلق في رتبة علية أتى بالواجب وترك المحرم والناصبي في أدنى رتبة وأخفضها فاعل للمحرم وتارك الواجب.

٥- الناصبي المطلق خارج عن العدالة.

قال الإمام الصنعاني بعد أن ذكر أمثلة من أحاديث الصحيحين في رجالهما مبتدعين: إذا عرفتَ هذا فهؤلاء جماعة بين مرجئ وقدري وناصبي وشيعي غال وخارجي أخرجتْ أحاديثهم في الصحيحين وغيرهما ووثّقوا كما سمعتَ وهم قطرة من رجال الكتب الستة الذين لهم هذه البدع وحكموا بصحة أحاديثهم مع

(1) صـ٨٧.

الابتداع الذي ليس وراءه وراء، وهل وراء بدعة الخوارج مِنْ شيء؟ فهو دليلٌ ناهضٌ على إجماعهم على أنّ عمدة قبول الرواية وعلّتها حصول الظن بصدق الراوي، وعدم تلوثه بالكذب، ألا ترى إلى قول مالك في جماعة لا عدالة لهم: كان لئن يخر من السماء إلى الأرض أخف عليهم مِنْ أنْ يكْذبوا. فما لاحظ إلا ظنه بصدقه وقول من قال في إسماعيل بن أبان كان مائلاً عن الحق إلا أنه كان لا يكذب في الحديث، وكذا توثيقهم لجميع من سمعت مع ذكرهم لعظائم بدعهم ما ذاك إلا لأنّ المدار على ظن الصدق لا غير، وكفاك بقول الحافظ ابن حجر أنه لا أثر للتضعيف مع ظن الصدق والضبط... الخ[1].

خلاصة في مسألة عدالة المبتدع:

لكون هذه المسألة محوراً للخلاف حول حديث الباب؛ بل حول كثير من الأحاديث التي ثارت البلبلة حولها أحببنا أنْ نورد كلاما لعالـمَين محرّرين في علم الحديث هما: الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي والشيخ عبدالله بن يوسف الجديع لاسيما عند المتحاملين على صحّة الحديث .

---

(1) وقد أشبع الكلام في هذا الموضوع كلاً من الإمام الصنعاني كما في «ثمرات النظر في علم الأثر» والحافظ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه «فتح الملك العلي» والعلامة الكبير محمد بن عقيل كما في «العتب الجميل» والسيد المحدّث عبدالعزيز الغماري في كتابه «بيان نكث الناكث» وكتابه «الباحث في الطعن في الحارث».

قال الشيخ عبدالله بن يوسف الجديع في كتابه ((تحرير علوم الحديث))[1] في المبحث الثاني (تحرير القول فيما يسلب العدالة):

"السبب الرابع البدعة: وذكر عدة مذاهب وقال في المذهب الرابع: عدم اعتبار البدعة جرحاً مسقطاً لحديث الراوي".

وفي أثناء كلام له قال: "فمَنْ قال مِن المتأخرين: إذا روى صاحب البدعة ما تعتضد به بدعته رُدّ، وإن رَوَى غير ذلك قُبِلَ. فهذا مذهبٌ وإنْ تداولته كُتُب علوم الحديث فليس صواباً؛ لأن قبول روايته حيث قبلناها فإنما حصل لأجل كونه بريئاً من الكذب معروفاً بالصدق والأمانة، فإذا صرنا إلى ردِّ حديثه عند روايته ما تعتضد به بدعته فقد اتهمناه، وهذا تناقض، مع ملاحظة أنَّ مَنْ ذهب مذهباً كان أحرص من غيره على حفظ ما يقوي مذهبه، فينبغي أنْ يقال حفظ وأتقن؛ لأنّ داعية الإتقان متوفرة فيه، فيكون هذا مرجّحاً لقبول تلك الرواية ما دام موصوفاً بالصدق وعلى مظنة أنْ تدعو البدعة إلى الكذب في الرواية من معروف بالصدق فهذا لا ينحصر في البدعة فإنّ الهوى يكون في غيرها أيضاً" اهـ.

ومن كتاب ((التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل)) للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي[2] في أثناء كلام له في رواية المبتدع قال:

"هذا وقد وثّق أئمة الحديث جماعة من المبتدعة واحتجوا بأحاديثهم وأخرجوها في الصحاح، ومن تتبع رواياتهم وجد فيها كثيرا مما يوافق ظاهره

---

(1) ١/ ٤١٠.

(2) ١/ ٥٠-٥١.

بدعهم وأهل العلم يتأولون تلك الأحاديث غير طاعنين فيها ببدعة راويها ولا في راويها بروايته له؛ بل في رواية جماعة منهم أحاديث ظاهرة جداً في موافقة بدعهم أو صريحة في ذلك، إلا أنّ لها عللاً أخرى .

ففي رواية الأعمش أحاديث كذلك ضعّف أهل العلم بعضها بضعف بعضِ مَن فوق الأعمش في السند، وبعضها بالانقطاع، وبعضها بأنّ الأعمش لم يصرّح بالسماع وهو مدلّس.

ومن هذا الأخير حديث في شأن معاوية ذكره البخاري في ((تاريخه الصغير))[1]، ووهّنه بتدليس الأعمش وهكذا في رواية عبدالرزاق وآخرين.

هذا وقد مرّ تحقيق علّة ردّ الداعية وتلك العلّة ملازِمة أن يكون بحيث يحقُّ أن لا يُؤمَن منه ما ينافي العدالة. وهذه العلّة إن وردتْ في كل مبتدع روى ما يقوّي بدعته، ولو لم يكن داعية وجبَ أن لا يحتجّ بشيء من مرويات مَن كان كذلك ولو فيما يوهّنُ بدعته. وإلا وهو الصواب ولا يصحُّ إطلاق الحكم بل يدورُ مع العلّة فذلك المروي المقوّي لبدعة راويه إما غير منكر فلا وجه لردّه؛ فضلاً عن ردِّ راويه. وإما منكر فحكمُ المنكر معروف وهو أنه ضعيف. فأما راويه فإن اتّجه الحمل عليه بما ينافي العدالة كرميه بتعمد الكذب أو اتّهامه به سقط البتة، وإن اتّجه الحمل على غير ذلك كالتدليس المغتفر والوهم لم يجرح بذلك. وإن تردد الناظر وقد ثبتت العدالة وجب القبول وإلا أخذ بقول مَن هو أعرف منه أو وقف". اهـ

(1) صـ٦٨.

وهذه بعض الإيرادات التي ذكرها بعض المتأخرين[1] نوردها ونورد الرد عليها:

١- قولهم عن سليمان بن مهران الأعمش: "جعله الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات كتابه ((طبقات المدلسين)) وحقّه أن يكون في الطبقة الثالثة" بينما نجد عمرو عبد المنعم سليم يقول في ((النقد الصريح))[2]: "الأولى أنْ ينسب الأعمش إلى الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين" بينما نجد المعلمي في تعليقه على ((الفوائد المجموعة))[3] لم يعترض على إبقاءه في الطبقة الثانية إلا أنه جعل التعامل مع أهلها محدودا وليس على اطلاقه، وسيأتي بطوله مع تفنيده، فنرى القوم كلاً يأت برأي لا لشيء، فقط لتضييع هذا الحديث بينما الحافظ حسم القضية بذكر الأعمش في الطبقة الثانية وهي الطبقة التي احتمل الأئمة تدليسهم.

٢- محاولة التشويش على ما ذكره الحافظ في ((طبقات المدلسين)) بأنّ الحافظ قد ذكر الأعمش في الطبقة الثالثة في كتابه ((النكت))[4] **وهذا مردود لوجوه:**

الأول: أن ((النكت)) متقدّم على الطبقات كما ذكر ذلك الكواري نفسه فالمرجع هو الأخير.

---

(1) منهم: خليفة الكواري في كتابه تخريج حديث: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها)) وعمرو عبدالمنعم سليم ومن تشيع لهما.

(2) صـ١١٥.

(3) صـ٣٥١.

(4) صـ٢٥٨.

الثاني: أنّ كتاب «أساس التقديس» كتاب مختص بذكر المدلسين وطبقاتهم ونحوها فلا شك أنّ الحافظ قد أولاهُ مزيد اهتمام في إطار الموضوع بينما «النكت» على كثرة الفوائد والطرائق التي قد لا توجد في غيره أشبه ما يكون بتعليقات على مقدمة ابن الصلاح فهو يضم الفائدة إلى الفائدة والشاردة إلى الشاردة كما نص في «مقدمته»[1] فلا يمكن تقديم «النكت» على «أساس التقديس» في هذا الموضع بخصوصه.

الثالث: الغالب في تصرفات الحافظ أنه يصحح حديثه المعنعن ويحسّنه كما سيأتي.

٣- ومن ذلك قولهم: "يتأكد تدليس الأعمش هنا ويشتد في هذا الخبر خاصة لأنه عن مجاهد... وقد نص ابن المديني رحمه الله أنّ روايات الأعمش عن مجاهد لا تثبت منها إلا ما قال فيها سمعتُ" ثم نقلوا بعض الأقوال أنّ روايات الأعمش عن مجاهد كلّها مرسلة ...الخ.

والجواب: أنه قد تقدّم فيما سبق قبول الحافظ ابن حجر لعنعنته وهو خبير هذا الفن وأمير المؤمنين فيه وسيأتيك فيما يلي قبول غيره وتصحيحهم لهذه العنعنة.

ولننقل هنا تصحيح بعض الأئمة لعنعنة الأعمش عن مجاهد وبعضهم ممن يُذعِن لهم أولئك المعترضون وينهلون من مشاربهم:

---

(1) صـ٣٠.

١. الإمام مسلم قال في صحيحه[1] حدّثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

ولا يرد على مثالنا بأنّ ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى فقد توقّف في ذلك الإمام صدر الدين ابن المرحل والإمام شيخ الإسلام ابن دقيق العيد. وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: «وسألته: عما وقع في الصحيحين في الحديث المدلس معنعناً هل نقول أنهما اطّلعا على اتصالها؟ فقال: كذا يقولون وما فيه إلا تحسين الظن بهما وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح»[2] لاسيما وأنّ الكواري قد نقل مُحتجاً أنه لابد من تصريح الأعمش عن مجاهد بالسماع.

٢. الإمام الترمذي قال في سننه[3] عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد قال كنا عند ابن عمر ثم قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

٣. الإمام ابن حبان قال في صحيحه[4]: جرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر.

وقال[5] جرير وعيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد.

---

(1) كتاب الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد برقم (٤٤٢).

(2) النكت صـ ٢٥٥-٢٥٦.

(3) برقم (٥٧٠).

(4) صـ ٢٤٤.

(5) صـ ٢٢٠٧.

٤. الحافظ ابن حجر قال في «فتح الباري»[١]: أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد وسكت عنه.

وقال[٢]: روينا في المحامليات من طريق الأعمش عن مجاهد.

وشرْطُ الحافظ في «الفتح» أنْ يُورِد الصحيح والحسن وإنْ أورد الضعيف نبّه عليه كما في «هدي الساري»[٣].

٥. قال الشيخ الألباني في «إرواء الغليل»[٤] إبراهيم طهمان عن الأعمش عن مجاهد. قال الألباني: "هذا إسناد صحيح".

وقال في «إرواء الغليل»[٥] عن الأعمش عن مجاهد عن عبدالله بن عمر قال الألباني: "قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، قلت: وهو كما قالاه".

وقال أيضا في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان»[٦]: عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد «صحيح».

٦. الشيخ شعيب الأرناؤوط قال في تعليقه على «صحيح ابن حبان»[٧]:

---

(1) كتاب العمرة باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ٣/ ٦٧١.

(2) كتاب التفسير سورة المطففين: ٨/ ٨٠٢.

(3) صـ ١٩.

(4) ١/ ٢٣٥ برقم (٢١٧).

(5) ٦/ ٦٠ برقم (١٦١٧).

(6) ٤/ ٧٢ برقم (٢٢٠٧).

(7) ١/ ٤٨٠ برقم (٢٤٤).

جرير عن الأعمش عن مجاهد «إسناده صحيح على شرطهما».

وقال[1]: جرير وعيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد «إسناده صحيح على شرط الشيخين» والأمثلة كثيرة جداً وهذه قليل بالنسبة لها.

٤- ومن ذلك قول الكواري[2]: "لا يشك أحد أنّ هذا الحديث يتعلق بالتشيع" وهذا الكلام باطل جملة وتفصيلاً فمتى كان إثبات الفضيلة إثبات لنحلة؟ ومتى كانت مناقب الإمام علي عليه السلام[3] تشيّع؟ ما هذه إلا نزعة

---

(1) ٥/ ٥٨٧ رقم (٢٢٠٧).

(2) صـ٨-١٠.

(3) قال الباحث أمين الحدا في كتابه «فقه الآل»:يظن البعض أنّ السلام على آل البيت استقلالاً من شعار الرافضة كما عبّر بعضهم ، مع أنّ الأمر ليس كذلك، بل إنّ جمعاً من أئمة أهل السنة وبالذات أهل الحديث منهم، قد درجوا على ذلك، ومن أولئك على سبيل المثال:

أ) الإمام البخاري في صحيحه (طبعة دار الفكر ، الطبعة الأولى ، الكائنة في مجلد واحد) فعبارة : فاطمة عليها السلام: جاءت في عشرين صفحة، منها: ص(١١٠، ٥٧٢، ٦٠٨، ٦١٢ ، ٦١٣).وعبارة علي عليه السلام: جاءت في خمس صفحات، منها : ص(٢١٠، ٣٩٩). وعبارة الحسن بن علي عليهما السلام: جاءت في ص(٥٠٢ و٧٠١). وعبارة الحسين بن علي عليهما السلام: جاءت في ص(٦٠٨، ١٤٨٧) . وعبارة الحسين عليه السلام: جاءت في ص (٧٣٩) .وعبارة فاطمة وعلي عليهما السلام: جاءت في ص(٢١٦) . وعبارة علي بن الحسين عليهما السلام: جاءت في ص(١٠٥٢) .

ب) الإمام أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (ط مؤسسة الرسالة) :فقد سلّم على علي حين بوّب لفضائله (٢/ ٥٦٣) قائلاً: "فضائل علي عليه السلام". وسلّم على فاطمة الزهراء ، كما في (٢/ ٧٥٨) حديث رقم (١٣٣٢).وسلّم على الحسين ، كما في (٢/ ٥٧٤)حديث رقم (٩٧٢) وفي (٢/ ٧٨٣) حديث رقم : (١٣٩٤).

نصبٍ. وفي المقابل مَن يرى كل حديث في فضل الشيخين نصب فباطل أيضا، والكواري قال هذا الباطل ليبني عليه أنّ هذا الحديث مردودٌ باتهام رواته بالتشيع ومحتواه يُؤيّد مذهبهم، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على ((صحيح ابن

ج) الإمام الدارقطني في سننه في مواطن منها ما في (٢/ ٢٦٣).

د) الحافظ ابن المقرئ في معجمه ، فهو يسلّم على علي والحسنين ، بل وعلى ذريتهم ، وشواهد ذلك في المعجم كثيرة، ومن أمثلة تسليمه على الذرية، ما رواه برقم (٩٣٠): ثنا أبو القاسم طاهر بن يحيى بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام... وبرقم(٩٣١): ثنا طاهر ثنا أبي ثنا داود بن القاسم ثنا الحسين بن زيد قال: رأيت عمر بن علي بن الحسين عليه السلام يشترط على من ابتاع صدقات علي عليه السلام...

هـ) الحافظ أبو طاهر السلفي في الطيوريات، في غير ما موطن.

و) الإمام البيهقي في سننه، ومن أمثلة ذلك: ما في (٧/ ٦٣) حديث رقم :(١٣١٦٧): بسنده مرفوعاً : ((**إن ابني هذا سيد -يعني الحسن بن علي عليهما السلام - ولعل الله أنْ يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**)) .

ز) الإمام السهيلي: فقد قال عن حديث ((**فاطمة بضعة مني...**)) : "هذا الحديث يدل على أنّ مَن سبّها كفر، ومَن صلى عليها فقد صلى على أبيها). كما في المواهب اللدنية(٢/ ٥٣٣) الفصل الثاني من المقصد السابع.

وليس المجال هنا بحث هذه المسألة ...، فما لم أذكره أكثر مما ذكرته، فنكتفي بمن ذكرنا. على أنّ السلام حتى على غير الآل ، فيه خلاف مشهور بين أئمة أهل السنة، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/ ١٧٠): "تنبيه: اختلف في السلام على غير الأنبياء ، بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحي: فقيل: يشرع مطلقاً ، وقيل: بل تبعاً ، ولا يفرد لواحد لكونه صار شعاراً للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ أبي محمد الجويني".فالمسألة اجتهادية ، ولا ينبغي التشدد في النكير على الآخر فيها، ولا إساءة الظن به من أجلها، والله المستعان.انتهى باختصار.[١/ ١٠٠-١١٢]

حبان»[1]: "العبرة بالرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخُلقه والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً مِنْ أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان إن رووا ما يوافق رأيهم ...".

٥- ومن ذلك قول بعضهم: "قال العلامة المعلمي رحمه الله: ويتأكّد وَهْنُ هذا الخبر – أي حديث الباب – بأنّ مَنْ يُثبته عن أبي معاوية يقول: إنه حدّثَ به قديماً ثم كفّ عنه فلولا أنه عَلِمَ وهنَهُ لما كف عنه" وقد أشبع المؤلف في دفع هذه الشبهة. وثَمَّ أمرٌ آخر وهو بما أنّ أبا معاوية كفّ عنه -أي عن التحديث به- لأنه عَلِمَ وهنهُ فقد حدّث به بعد أنْ كفّ عن التحديث به لأنه عَلِمَ أنه صحيح.

هذا الجواب على طراز إشكال المعلمي قال الإمام العلائي في «النقد الصحيح»[2]: "إنما سكت أبو معاوية عن روايته لغرابته لا لبطلانه إذ لو كان كذلك لم يحدِّث به أصلاً مع حفظه وإتقانه".

٦- ومن ذلك قول بعضهم: "أبو الصلت كان يتصنع لابن معين فيما يظهر ويُحسِن إليه حتى أحسن الظن به" حقيقةً ما كنتُ أتوقع هذا مِنْ باحث؟! فإنّ هذا الكلام بالغ الخطورة وفتح باب واسع لأعداء السنة والمستشرقين لأنّ يقولوا أن أئمة الجرح والتعديل يُوثِّقون مَنْ يُحسِنُ إليهم ويغضّونَ عنهم الطرف، فهذه زلّةُ قلمٍ واضحة.

٧- ومنها قول الكواري[3] عن سعد بن عقبة الكوفي قال ابن عدي: "مجهول

---

(1) ١/ ٦٠.

(2) صـ٨٤.

(3) صـ٢٩.

غير ثقة" وأمّا الغماري اكتفى[1] بقول: "مجهول" ولم يذكر باقي كلام ابن عدي (غير ثقة).

ونقول المشكلة تتضخم عندما يكون المراد الرد فحسب؛ وإلا فأصغرُ طلبة العلم عندما يقرأ قول ابن عدي ونقل الغماري يرى أنه لا إشكال قط، فالمعروف أنّ المجهول غير ثقة فلو أنك قرأتَ في أحد كتب الرجال فلان مجهول لن يتبادر إلى ذهنك إلا أنه غير الثقة فصنيع الحافظ الغماري واكتفائه هو عين الصواب.

٨- ومنها قول الكواري[2] عن شريك بن عبدالله القاري الكوفي: (ما زال العلماء يتوقفون في ما يتفرد به) ونقول: قال الإمام العلائي في النقد الصحيح[3] عن شريك: "مفرده حسن".

ذكره الذهبي في أسماء (مَنْ تكلم فيه وهو موثق)[4] وقد ذكر في المقدمة[5] أنّ مَنْ يذكره لا ينزلُ حديثه عن مرتبة الحسن.

قال الحافظ ابن الهادي في «طبقات علماء الحديث»[1]: "مكثر حسن الحديث" ويبدو أنّ مراده حسن إذا تفرّد بدلالة قوله مُكثر ولأنّ شريك حديثه صحيح بشروط كما قال الحافظ أبو الحسن ابن القطان في «الوهم والإيهام»[2].

---

(1) هكذا وهو غلط والصحيح: «فاكتفى» وغالب الظن أن هذا ليس خطأ مطبعيا لأنهم تواردوا على هذا الخطأ. ينظر «نصيحة الأخ المشفق»: ص٩-١٠ للشيخ ناجي العربي.

(2) صـ٣٦.

(3) صـ٨٨.

(4) صـ١٥٩.

(5) صـ٢٧.

٩- ومن ذلك قول الكواري[٣] عن سند حديث الشعبي: الحسن بن محمد لم أعرفه، جرير لم أعرفه، ونقول: ذكر الإمام ابن الجوزي الحديث بسنده ثم ذكر علّة السند وهو محمد بن قيس كما توهّمه وقد دلل المؤلف على خطئه وعادة ابن الجوزي في الموضوعات أنْ ينقد مواضع العلّة في السند وأقصى ما استطاع فعله هنا هو الحكم بجهالة محمد بن قيس مع أنه ثقة مشهور كما سيذكر المؤلف وطريقة ابن الجوزي السالفة ذكرها واضحة من نفس الصفحة فإنه لّما تكلم عن الحديث من طريق ابن مردويه قال[٤]: (في الطريق الرابع: محمد بن قيس وهو مجهول، وفي الطريق الخامس: مجاهيل) فالسطر الثاني مباشرة أوضح المراد.

١٠- قال عمرو عبد المنعم سليم في ((النقد الصحيح))[٥] بعد أن ذكر علل الحديث فيما يدعي: "الرابعة تشيع شريك قال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط" اهـ.

وهذا النص عليه عدة ملاحظات أهمها: أنّ النص مبتور وتمامه من ((تهذيب التهذيب))[٦]: "قال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكي عنه خلاف ذلك وكان فقيهاً وكان يقدِّم علياً على عثمان".

---

(1) ١/ ٣٤٣.

(2) صـ٣/ ٢٩٥.

(3) صـ ٤٥.

(4) ٢/ ٤٥٥.

(5) صـ ١٠٤.

(6) ٣/ ٦٢٦.

فكما أنه اتهم بالإفراط في التشيع كذلك نقل عنه خلاف ذلك وأما تقديمه الإمام علي على سيدنا عثمان رضي الله عنه فلا ضير في ذلك عليه.

قال الحافظ في «لسان الميزان»[1] ترجمة إبراهيم عبدالعزيز الضحاك: "كان جماعة من أهل السنة يقدمون علياً على عثمان منهم سفيان الثوري وابن خزيمة».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في «مذكرة على العقيدة الواسطية»[2]: "ولا يضلل من قال بأنّ علياً أفضل من عثمان لأنه قد قال به بعض أهل السنة" بل له كلام واضح يبرئه من التشيع، قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب»[3] عن شريك: "قال يحيى ابن معين: قال شريك ليس يُقدِّم علياً على أبي بكر وعمر أحد فيه خير" فأيُّ تشيع في هذا وأي إفراط.

١١- قال سليم[4]: "قال العلامة المعلمي: ليس معنى هذا أنّ المذكورين في الطبقة الثانية تُقبل عنعنتهم مُطلقاً كمَنْ ليس بمدلّس البتة؛ إنما المعنى أنّ الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع".

قال سيدي العلامة المحدِّث المحقق محمود سعيد ممدوح حفظه الله في تعليقه على «النقد الصحيح»[5]: "هذا تخبطٌ معيب يَلزَمُ منه ردُّ عنعنة أهل الطبقة الثانية خارج الصحيح وفيهم أئمة مثل: إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو

---

(1) ١/ ٧٣.

(2) صـ٧٧.

(3) ٣/ ٦٢٦.

(4) صـ ١١٥-١١٦.

(5) صـ ٨٦-٨٧.

داود الطيالسي ويحيى ابن أبي كثير وغيرهم، كما يلزم رد عنعنة أهل المرتبة الثالثة والرابعة التي في الصحيح كما يلزم من قوله: (في المتابعات ونحوها) أنّ الشيخين يخرجان حديث الطبقة الثانية من المدلسين غير مصرّحين بالسماع في المتابعات ونحوها، وهو خطأ قطعاً فقد أخرجا لكثير من المدلسين في الأصول غير مصرّحين بالسماع".

فيا له من كلام ما أدّقه وما أبعد غوره والشيء من معدنه لا يستغرب.

١٢- أورد سليم[1] كلاماً طويلاً حاصله: أنّ توثيق بن معين لأبي الصلت ليس التوثيق الاصطلاحي أي العدل الضابط وإنما هو توثيق من نوع خاص معناه أنه ليس بكذاب.

وهذه الدعوى طويلة وفتح باب شغب في الرجال لا تُحمد عقباها والرجل قد ناقض نفسه فهو يقول[2] ناقلاً كلام المعلمي وفيه: "استطاع – الهروي – أن يتجمّل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه".

قال سليم معلقاً: (تفصيل العلامة المعلمي في حال أبي الصلت الهروي هذا يدل على وفرة علمه وسعة اطلاعه فمثل هذا البحث القيم لا تكاد تجده في كتب أحد من المتأخرين من أهل الصنعة).

فالأمر بين حالين:

١. أنْ يكون ابن معين وثّق أبا الصلت التوثيق الاصطلاحي والمعلمي بيّن

---

(1) صـ١١١.

(2) صـ١٠٨.

السبب وأطرى سليم فيه.

٢. وإما أنْ يكون ابن معين لم يوثّقه التوثيق الاصطلاحي ويكون كلام سليم في مدح تفصيل المعلمي تسويد ورق.

ملاحظات عامة:

١- يضاف للحافظ ابن حجر العلامة العلائي في ذكره للأعمش في الطبقة الثانية في «جامع التحصيل»[١].

٢- ذكر البعض أن لشريك وبعض رجال حديث الباب منكرات، قال الألباني في «إرواء الغليل»[٢]: يترجح عندي أنه حسن فقط كما قال الترمذي لأن أبا بلج هذا تكلم فيه بعضهم وذكر له الذهبي في ترجمته من «الميزان» بعض المنكرات.

وبما تقدم يتبين بجلاء وبلا مرية صحة حديث الباب وكثرة القائلين بصحته وتتلاشى شبهات من لم يقل بصحته ويكون الجزء قد أغلق زوبعة التشغيب حوله ممن يلوك الحجج التي هي شبه الريح.

(1) ص١١٣.

(2) ٧/ ٥١ برقم (١٩٩٣).

ترجمة عن مؤلف الكتاب

المحدّث العلامة

علي بن محمد بن طاهر بن يحيى

هو السيد العلامة البحّاثة ذو الباع الطويل في علوم الشريعة الإسلامية والعلوم العربية، وقد تخصص في علوم أصول الفقه وعلوم الحديث، ولقد لازمناه واستفدنا منه ما لم نستفده من غيره من شيوخنا؛ فإنه بحر لا ينزف ومعين لا ينضب[1].

ولد رحمه الله في مسيلة آل شيخ بحضرموت، وتربّى يتيماً في حجر أمه العظيمة[2]. قال لي يوماً إن السيد العلامة الفاضل عبدالباري بن شيخ العيدروس كان يعتني به ويدعوه دائماً إلى مائدته، ويتفقد أحواله، وله عناية خاصة في تربيته وتعليمه، وقد كان يعامله معاملة أولاده وزيادة.

---

(1) ووصفه شيخه شيخ الإسلام العلامة الشيخ زاهد الكوثري في إجازته له بخط يده بقوله: «العالم الجليل ذو النسب الزكي والأصل الأصيل». ونعته الإمام العلامة الحبيب عبد القادر بن أحمد السقاف رحمه الله تعالى في إجازته إليه (ببقية المحدثين حامل راية سنة سيد المرسلين)(جني القطاف صـ ٥٧٨)ووصفه العلاَّمة الحبيب محمد بن علوي بن عباس المالكي رحمه الله بقوله: «العلاَّمة المحقِّق المحدِّث» «مفاهيم يجب أن تصحح»: صـ ١٤٣، ووصفه أيضا المحدّث الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح في كتاب «الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر» بمحدّث حضرموت. صـ ٦٠٨ .

(2) وهي الفاضلة عائشة بنت عبيد بن حامد با عيسى.

دراسته:

كانت دراسته الأوّلية في تريم حيث أخذ العلم عن شيوخها، ومن أجلّهم:

١- السيد العلامة محمد بن سالم السري.

٢- والعلامة الصالح عبدالله بن علي بن شهاب الدين.

٣- والعلامة الصالح عبدالباري بن شيخ العيدروس، سالف الذكر.

٤- والعلامة الفاضل شيخ الرباط[1] عبدالله بن عمر الشاطري، الذي وقف حياته على نشر العلم حتى تخرّج به خلقٌ كثير في محيط اليمن بشطريه، والصومال وأفريقيا وغيرها.

وغيرهم من الشيوخ[2] الذين تتلمذوا على العالمين السندين الحبيب أحمد بن حسن العطاس، والحبيب علي بن محمد الحبشي، واللذين أخذا العلم من شيخهم السند شيخ الوادي[3] عيدروس بن عمر الحبشي، عن شيوخه الذين أوردهم في ثبْته المسمّى «عقود اللآل بأسانيد الرجال» مطبوع.

وقال رحمه الله: وقد أجازني وألبسني عِمّته وألقمني بيده شيخي الحبيب عمر بن أحمد بن سميط، كما فعلوا به مشايخه، وأجازني في كل ما استفاده وأجازوه فيه، ومن أجلّهم أبوه العلامة مفتي زنجبار أحمد بن أبي بكر بن سميط،

---

(1) وهو رباط تريم المشهور.

(2) ومن أجلّهم العلامة الكبير المحدّث الشهير علوي بن طاهر الحداد الذي كتب له إجازة ضمنها شيوخه وأسانيدهم.

(3) أي وادي حضرموت.

وأعظم شيخين له هما الحبيب أحمد بن حسن العطاس، والحبيب علي بن محمد الحبشي، فيما أخذوه من إجازات مشايخهم وهم الكثير الطيب، وأعظمهم شيخ الوادي وسنده الحبيب عيدروس بن عمر الحبشي، فرجعتْ كل إجازات الشيوخ إليه عن شيوخه في حضرموت واليمن والحجاز وغيرها كما سجّله في ثبته.

رحلته إلى مصر:

وفي عام ١٣٤٠هـ رحل إلى الديار المصرية للأخذ عن شيوخها واستكمال ما فاته من العلوم، فأخذ عن شيوخ الأزهر وغيرهم من المتواجدين حينذاك[1]، واستمر ما يقرب من ستة عشر عاماً في مصر[2]، وقد وجدنا من بين أوراقه إجازة له من شيخه الكبير المحقّق المحدّث الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل مشيخة الدولة العلية الإسلامية التركية سابقاً، وقد كتبها له بخط يده، إجازة عامة في كل كتبه ومروياته، وما أجازه فيه شيوخه.

---

(1) حيث يقول المؤلف أنه: استفاد من المحيط العلمي بالقاهرة التي هي مهبط للعلماء ومنبر للثقافة والإفادة العلمية وحبب إليه علوم الحديث، وأخذ منها بقسط وافر، وساعده على ذلك بعض العلماء المغاربة النازلين في القاهرة وهم آل الصديق الغماريون.أهـ من ترجمة المصنف الذاتية في مقدمة كتابه ((هداية المتخبطين))

(2) وقد أسس هناك بتلك الفترة لجنة تسمى لجنة (الدفاع عن السادة العلويين) مع عدد من السادة وهم: حامد بن أبي بكر بن حسين المحضار، والعلامة عبد الله بن محمد بن حامد السقاف، ومحمد بن سالم باوزير، وعلي بن أبي بكر السقاف، وأحمد بن محمد بن سلم.

ثم عاد من مصر في عام ١٣٥٧هـ حاملاً الشهادة العالمية[1] من الأزهر بامتياز، وكان على نية العودة إلى مصر فلم يحمل معه مكتبته، وشاء الله أن يستقر في حضرموت ويتزوج وينجب الأولاد الصالحين[2]، ليبقى ذكره بهم، مع علمه الذي نشره «**أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**»، وبقي في تريم يشارك في التعليم وإلقاء المحاضرات والفتوى، ثم شاء الله أن يرتحل إلى الساحل[3]، فكانت الحرب العالمية وحلت المجاعة وادي حضرموت، فارتحل مع من ارتحل من أهلها إلى الساحل، وفي المكلا لقي الترحاب الكبير من المسئولين وغيرهم، وتعيّن مفتشاً لمدارس الدولة في مادتي العربي والدين ، ولم تطل إقامته بالمكلا؛ إذ تعين مدرساً في أول ثانوية النصفية في غيل أبي وزير لتخريج المدرسين الابتدائيين، ثم درس بالمعهد الديني الجديد، ثم أصبح مديراً للمعهد المذكور، وفيه بذل جهداً كبيراً ليصبح المعهد فرعاً من فروع الأزهر الشريف، ونجح في رحلته إلى مصر ثانية لتحقيق هذا الغرض، وأسعف من الأزهر بالمدرسين والمناهج والكتب اللازمة[4].

---

(1) وهي الشهادة المسماة «البراءة الملكية» في عهد الملك فاروق وهي أعلى شهادة في تلك الفترة.

(2) وقد أخلف من الأولاد أربعة، هم: حسن، وحسين، ومحمد، ويحيى.

(3) أي ساحل حضرموت.

(4) وقد استمر هذا المعهد في أداء رسالته العلمية، تحت رعاية مديره، على أكمل وجه إلى تم إغلاقه من لدن الحكومة الاشتراكية في عام ١٩٧٢م، مما دفعه إلى طلب التقاعد عن العمل والتفرّغ للمطالعة والتأليف. ينظر «شرف المحيا» لمحمد بن علوي بن يحيى.

مؤلفاته:

له من المؤلفات والبحوث ما يلي:

١- كتابه الكبير ((وجوب التحول إلى حسن الظن بالمتوسل)) ناقش فيه كل مَنْ سبقه من المانعين له وأتى من الأدلة الثابتة والشواهد المتواترة عن السلف ما يقطع لسان كل متقوّل، وهو لا يزال مخطوطاً ويحتاج إلى جهد في ترتيبه، لأن من طريقة المؤلف رحمه الله إعادة النظر فيما يكتب المرة تلو المرة، فيضيف ويحذف ويشطب ويلحق، ومات رحمه الله قبل أنْ يعيد ترتيبه.

٢- ((هداية المتخبّطين)) وهو مختصر صغير من كتابه المذكور أعلاه، ردّ فيه على الأستاذ ناصر الدين الألباني على رسالته في التوسل، وقد طبع عام ١٩٨٥م، ١٤٠٥هـ. وهو يعتبر كمدخل لكتابه الكبير وجوب التحول[1].

٣- كتاب ((تحقيق البدعة)) حقّق فيه معناها لغة وشرعاً، وتناول بالبحث والمناقشة الهادفة ما قاله الشيخ الشاطبي والشيخ ابن القيم، ومَنْ نحا نحوهما[2].

٤- ((الفجر الصادق في أنّ حديث ((**أنا مدينة العلم وعلي بابها**)) حديث صادق)) [3]،حقق فيه صحة حديث ابن عباس ((**أنا مدينة العلم وعلي**

(1) وقد صدر عن مركز النور للدراسات والأبحاث، ومركز تريم للدراسات.

(2) وقد طبع سنة ٢٠١٠م بتحقيق مركز النور للدراسات والأبحاث، بدار الضياء بالكويت.

(3) ويعبر عنه المصنف أيضا ((بالمسلك المبسوط)) .

بابها))، وحديث علي ((أنا دار الحكمة وعلي بابها))، بما لم يُسبق إليه على طريقة المحدّثين وقواعدهم[1].

٥- كتاب ((دفع الارتياب عن حديث الباب))، وهو مختصر من كتابه المبسوط المسمى ((الفجر الصادق))[2].

٦- ((الأدلة القاطعة على عموم رسالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ مَنْ ينكر ما علم بالضرورة من الدين الذي أرسل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأصول والفروع يكون كافراً كفراً ناقلاً عن الإسلام عند جميع المسلمين))[3] رد فيه على كتاب اتحاد الأديان للصافي.

---

(1) قال مؤلفه: وقد أثبتنا في هذا الكتاب من الأدلة الصريحة ما يلقم المخالفين أحجاراً في أفواههم تسكتهم وتخرسهم، ولم يسبق من أحد دافع عن حياض هذا الحديث مثل ما جاء في هذا المؤلَّف،وفيه أيضاً ذكرنا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صريحاً في أنّ علياً أعلم أصحابه، وكذلك ما جاء عن الصحابة والسلف رضوان الله عليهم أجمعين، بل ما جاء كذلك عن خصومه؛ معاوية والحجاج وغيرهما، وذيّلنا ذلك بالرد على ما غض فيه العلامة ابن تيمية من فضل علي وعلمه؛ هاضماً من حقّه عليه السلام اهـ من مقدمة كتابه ((هداية المتخبطين)).

(2) وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

(3) قال مؤلفه: وهو ردّ على كتاب «إتحاد الأديان» الذي زعم صاحبه أنّ اليهود والنصارى والصابئة وكل من سبقت لهم رسالة إلهية مهتدون ناجون من عذاب الله. وقد تعلّق صاحب هذه الرسالة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة:٦٢]. اهـ من مقدمة كتابه ((هداية المتخبطين)).

وكم كانت أمنيته أنْ تُطبع هذه الكتب في حياته ولكن عاجلته المنية قبل تحقيق الأمنية[1]. فتوفي رحمه الله عصر يوم الأحد ١٨ ربيع الثاني سنة ١٤٠٩هـ ١٩٨٨/١١/٢٧م ودفن في مقبرة الشيخ يعقوب بالمكلا، بجوار القبة، رحمه الله رحمة الأبرار، ونفعنا بعلومه في الدارين آمين.

حرره

عبدالله بن محفوظ الحداد

المكلا – كلية التربية قسم اللغة العربية

الخميس ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٩هـ و١٩/١/١٩٨٩م

---

(1) من شمائله أنه كان كثير المطالعة خلال الليالي الطوال من غير ما ملل أو كلل في معظم سني حياته، ومما أُثِر عنه أنه أحياناً كان يطالع وهو واقف تحت نور ضئيل يتسلل من خلال مصباح زيتي معلَّق على إحدى جدران غرفته، فكان ينسى نفسه وهو على هذه الهيئة إلى قبيل الفجر، حتى إذا رأيته تجد أنفه قد غُطِّي بسُخام المصباح من جراء اقترابه الشديد من ضوءه الخافت، وذلك في بدايات حياته العلمية قبل توفُّر المصابيح الحديثة.

ومما ورد عن سيرته العجيبة التي يقف معها أيُّ قارئ وقفة إجلال وإكبار لهذه الشخصية العلمية الفذَّة أنه كان يهمل من ذكر شهاداته العلمية الأزهرية، ولا يشير إليها كثيراً، على الرغم من كل المشقّات والجهود المضنية التي كابدها من أجل الحصول على هذه الشهادات التي يعتز بها أيّما اعتزاز كل عالم يصل إلى ما وصل إليه صاحب الترجمة؛ فقد روى عنه نجله الأصغر مرة أنه وجد شهادات أبيه الأزهرية لا تحتل موقعاً بارزاً في جدار مكتبته كما هو متوقَّع، وكان ذلك في أخريات حياته، وسأله عن سبب ذلك، فأجابه العلامة المترجم له بأن ذخيرته العلمية وهو في هذا السن المتأخر قد فاقت مستوى هذه الشهادات بمراحل عِدَّة ! لكونه قد استمر في طلب العلم بعد الحصول عليها ما يقارب خمسين سنة، فهي تُعَدُّ تقديراً يتلاءم مع المرحلة السابقة التي طلب فيها العلم في الأزهر الشريف!! ينظر «شرف المحيّا» لمحمد علوي بن يحيى.

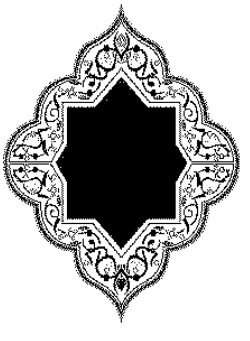

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. هذه نبذة في تصحيح حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**» والرواية الثانية: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**» قدّمتها اختصاراً لكتابي الكبير الواسع التحرير في هذا الحديث، أقدمها للطبع والله الموفق، وأرجو أن ييسر الله لي إتمام الكتاب الأصل الذي فيه البيان الواضح والشرح الكامل الذي لا يبقى معه توقف في صحته لكل منصف. والله أسأل أن يوفقني للصواب، وأن يهديني إلى سواء الحق، وأن يجنبني مزلات التعصب و الاعتساف.

علي بن محمد بن طاهر

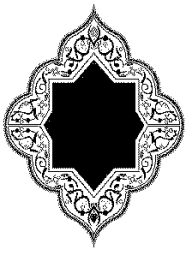

حديث ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))

وفي رواية: ((أنا دار الحكمة وعلي بابها))

قوله (وعلي بابها) يفيد أنّ جميع ما في المدينة والدار من العلم والحكمة يكون طريق خروجه من هذا الباب، ولهذا جاء بعده: ((فمن أراد العلم)) أو قال: ((الحكمة فليأت الباب)).

وهذا فيه حصرٌ ادعائي، وهو يفرض أنّ ما عدى المقصور عليه في حكم المعدوم، وهو في الحقيقة ليس بمعدوم. وذلك إذا علم أنّ أحداً وصل في وصف الغاية والذروة جاز أنْ يحصر هذا على وجه المبالغة، كأنه وحيد فيه، مع أنّ الحقيقة غير ذلك، فيكون هذا الباب الذي يخرج منه (علم المدينة) أو الذي يخرج منه (حكمة الدار) هو عليٌّ عليه السلام، مبالغة، مع أن غير علي يشارك عليا من الأخذ عن طريق هذا الباب من علم المدينة أو حكمة الدار، لكن لما كان أكثر (علم هذا الباب) يحمله علي عليه السلام، أطلق عليه أنه الباب، ويرجع ذلك إلى أن عليا أعلم الصحابة.

والحصر الادعائي أي على أساس ما ادعاه المتكلم وأراده، لا على أساس الحقيقة، إذ يراد به التعبير عن التعظيم لمن قيل فيه، كأن الصفة مقصورة عليه ليست في غيره، للتنويه بأنه قد حاز قصب السبق والكمال فيها. فتقول: (العادل عمر) و(العالم علي) و(القائد خالد) كأنه لا عادل ولا عالم ولا قائد إلا هؤلاء،

والعرب لا تَعْرِف تدقيق ما تقوله على أساس أهل المنطق، وإنما كلامهم تابع لمرادهم، فإنهم يرسلون العام ويريدون الخصوص، ويفهم هذا على حسب العادة أو العقل أو بساط الكلام، كما تقول: (أمر الأمير الناس بكذا) وأنت تريد من في أمارته فقط، ويقول التلميذ: (جئت إلى المدرسة أول الناس) وهو يريد أول التلاميذ، وهكذا ترى أن أساس كلامهم على مراد القائل، وكذلك خاطبهم الله على هذا الأساس، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه:٥٠]، أي ما هو لازم لهم في إصلاح حياتهم.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣].

وقال في آخر الأنعام: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام:١٦٣]، وإنما يريد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أول أمته.

وكذلك قالت السحرة. وقد حكى الله ذلك عنهم في قوله عز وجل: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء:٥١]، وإنما أرادوا أول المؤمنين من قوم فرعون.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، يخاطب اليهود المعاصرين له في الجزيرة، ولا شك أن مشركي العرب كفروا به قبلهم.

وقال تعالى شأنه في بني إسرائيل: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة:٤٧]، أي على عالمي زمانه، وقد فضل أمة سيد الرسل محمد بن عبدالله على جميع الأمم بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠].

فعلى هذا الأساس أي ما يتفاهم به العرب جاء الحصر الإضافي، وهو أن يحصر الوصف في موصوف أو موصوفاً في وصف بالنسبة لأمر من الأمور ولا يكون ذلك على سبيل الحقيقة، وهذا النوع من الحصر مشهور في كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٥١]، أي إن لله صفة الألوهية والوحدانية، رداً على المشركين الذين يجعلون الأصنام آلهة مع الله تعالى. ولا يمنع الحصر الإضافي أن يكون لله صفات أخرى تساند صفة الألوهية والوحدانية.

وعلى أساس الحصر الادعائي قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**الحج عرفة**»[1] وقال: «**الدعاء العبادة**»[2] ومن المعلوم أن أركان الحج وشؤونه كثيرة، ولكن أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم التنبيه بأنّ أهم أركانه إدراك الوقوف بعرفه، وبه يدرك الحج، لأن له وقتاً محدداً يفوت بفوته، فبولغ فيه بأنه كل الحج.

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مسند عبد الله بن عمر برقم (١٨٧٧٤) مطوّلاً والترمذي في أبواب الحج باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج برقم (٨٨٩) مطوّلاً.

(2) أخرجه الأمام أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب الدعاء برقم (١٤٧٩)، والترمذي في كتاب الدعوات باب برقم (٣٣٧٢).

وكذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الدعاء العبادة**»[1] فإنّ مِنَ المعلوم أنّ العبادة أنواع كثيرة، ولكن لما كان الدعاء وقوف العبد لله سبحانه خاضعاً خاشعاً معترفاً بالضعف والعجز والحاجة، وذلك أهم وأقوى ما في العبادة، عبّر عنه بأنه كل العبادة.

وفي سيرة[2] ابن هشام مُنَسَّقْ سيرة ابن إسحاق قال: وحدثني بعض أهل العلم أن ابن أبي نجيح قال: (نادى مناد يوم أحد: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي). ومن المعلوم أن السيوف غير ذي الفقار كثيرة وإنما يريد تعظيم ذي الفقار بأنه أعظم السيوف، وكذلك الفتيان غير علي كثيرون، وإنما يريد تعظيم علي وأنّ علياً أعظم الفتيان.

وكذلك بولغ هنا فجعله باب علم المدينة مع أن غيره يشاركه في الأخذ من علم هذه المدينة عن طريق هذا الباب.

ومثل هذا ما ورد أنّ: «**عالم قريش يملأ طبقات الأرض علما**»[3]. فهذا إنْ صحّ فهو أليق أنْ يكون في الإمام علي عليه السلام لأنه الذي انتشر علمه

---

(1) تقدم.

(2) ذكرها في غزوة أحد ٣/ ٦٤.

(3) أخرجه الطيالسي في مسنده مسند عبدالله بن مسعود برقم (٣٠٧) ولفظه: «**لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً...**» إلى آخره، وأبو نعيم في الحلية ٦/ ٢٩٥، وعزاه الحافظ ابن حجر في توالي التأسيس إلى أبي يعلى وكذلك إلى الحاكم والآبري.

عند جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وأهوائهم، ومع ذلك فإن في قريش علماء كبار من الصحابة ومن بعدهم، وإنما يريد تعظيمه وأنه أعلمهم.

والمراد في حديثنا علم الفهم في الكتاب والسنة لا علم الرواية، وقد صرّحت بذلك رواية «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**».

قال ابن رجب في كتابه[1] «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف»[2] تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران:١٦٤]، الكتاب هو القرآن، والمراد تعليمه وتلاوة ألفاظه، ويعني بالحكمة فهم معاني القرآن والعمل بما فيه، فالحكمة هي العلم النافع الذي يتبعه العمل الصالح، وهو نور يقذف في القلب، يفهم به معنى العلم المنزل من السماء ويحض على اتباعه والعمل به، والحكيم هو العالم المتيقظ لدقائق العلم المنتفع بعلمه بالعمل به. اهـ بتصرف.

وقد أشاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما ناله علي عليه السلام من الحكمة، فيما رواه عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «**قسّمتُ الحكمة عشرة أجزاء فأعطي علي تسعة أجزائها والناس جزءاً واحداً**»، رجاله ثقات، وسيأتي إسناده[3] عند ذكر الآثار المعنوية لحديث الباب.

---

(1) (صـ ١٦٨).

(2) وظائف ربيع الأول، المجلس الأول (صـ ١٦٨).

(3) لم يذكر المؤلف إسناده في هذا الكتاب فلعله تناوله في كتابه المبسوط .والحديث أخرجه أبو نعيم في ((الحلية)) (١/ ٦٥). وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) ٤٢/ ٣٨٤. والبرذعي في

وقد أشار عليٌّ عليه السلام إلى ذلك الفهم الذي امتاز به عندما جاء جمع من الصحابة والتابعين[1] يسألونه هل عنده شيء من القرآن والعلم خصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم به فقال: لا إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن[2].

فهؤلاء الذين هالهم ما رأوه من العلم الذي امتاز به، فهو في جوابه يدلّل بأنّ ما رأوه من ظهوره على غيره في العلم، ومن نضوجه وتفوّقه في استخراج المفاهيم من النصوص القرآنية وإدراك الأحكام الشرعية، إنما هو فهمٌ اختصّه الله به على غرار تفوّق نبي الله سليمان على أبيه نبي الله داود، مع وفور العلم لكل منهما كما قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[الأنبياء:٧٩].

قال الربيع بن خيثم التابعي المشهور المختص بابن مسعود، لما سئل عن علي: (ما رأيت أحداً محبه أشد حباً له ومبغضة أشد بغضاً له من علي، وما اختلفوا في أنه أوتي الحكمة ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[البقرة: ٢٦٩])، أخرجه الحافظ عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب (السنة)[3] بإسناد صحيح، وسيأتي ذكر إسناده عند ذكر الآثار المعنوية الشاهدة لحديث الباب[4].

معجمه وابن النجارعن ابن مسعود وابن عبد البر في الاستيعاب موقوفا على ابن عباس وكذا ابن المغازلي في مناقب علي.

(1) وهم أبو جحيفة وقيس بن سعد ومن التابعين محمد بن الحنفية والأشتر اهـ مؤلف وأبو جحيفة مذكور في رواية البخاري وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح ١/ ٢٤٧ قيس بن عباد والأشتر النخعي.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير باب فكاك الأسير برقم (٣٠٤٧).

(3) ٣/ ٢٦٩ برقم (١٢٢).

(4) لم يذكر المؤلف إسناده في هذا الكتاب فلعله تناوله في كتابه المبسوط

قال العلامة القسطلاني في شرحه على البخاري، باب فكاك الأسير من كتاب الجهاد، يعلق على قول علي عليه السلام لما سأله أبو جحيفة: (هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلم إلا فهماً في كتاب الله يعطيه الله رجلاً في القرآن). قال: فيه جواز استخراج العالم من القرآن بفهمه ما لم يكن منقولاً، قال: وهذا فيه تأييد لقول إمام الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه: ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو نور وفهم يضعه الله في قلب من يشاء[1].

قال الإمام الكبير ابن عبد السلام في ((قواعده الكبرى)) [2]: إنّ مَنْ عاشر إنساناً من الفضلاء الحكماء العقلاء، وفهم ما يؤثره وما يكرهه في كل وِرْدٍ وَصَدْر، ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله فيها، فإنه يعرف بمجموع ما عهد من طريقته وألف من عادته، أنه يؤثر تلك المصلحة ويكره تلك المفسدة اهـ.

وقد تربّى عليٌّ في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى جاء الوحي، وكان يعتني بتعليمه فكان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل الحرص والعناية بالعرض للعلم والإفادة، وكان من علي كل الحرص على الأخذ والاستفادة، مع الذكاء النادر، والسن المبكر. وقال: هو منبئاً عن نفسه وخصوصيته عندما ذكر خصائص بعض الصحابة فذكر عن نفسه قوله: (كنت إذا سألته أجابني، وإذا

---

(1) ٥/ ١٦٦ بتصرّف.

(2) وتعرف بـ((قواعد الأحكام في مصالح الأنام)) (٢/ ١٨٨) طبع دار المعارف بيروت لبنان بتحقيق الشنقيطي.

سكتُّ ابتدأني)[1]، (إن الله وهب لي قلباً عقولاً، ولساناً سؤولاً)[2]. وكان له كل ليلة مجلس من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد في الأثر[3]، وسيأتي بيانه بإسناده[4]، وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم يَغُرّه[5] بالعلم كما قال معاوية[6]، والفضل ما شهِدتْ به الأعداء. ولهذا تفرّد من بين الصحابة بقوله:

---

(1) الترمذي في مناقب علي برقم (٣٧٢٢) والحاكم في المستدرك في فضائل علي ٣/ ١٢٥، وابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٥٨.

(2) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٩٨، وابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٥٧ ذكر مَنْ كان يفتي بالمدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(3) أخرجه أحمد في مسنده مسند علي بن أبي طالب برقم (٦٠٨) والنسائي في سننه كتاب الصلاة باب التنحنح في الصلاة بأرقام منها (١٢١٣) وابن ماجة في أبواب الأدب باب الاستئذان برقم (٣٧٥٢).

(4) لم يذكر المؤلف إسناده في هذا الكتاب فلعله تناوله في كتابه المبسوط.

(5) قال في النهاية ٣/ ٣٥٧: وفي حديث معاوية: (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغر علياً بالعلم) أي يلقحه إياه، يقال: غرَّ الطائر فرخه إذا زقه، ومنه حديث علي (من يطع الله يغرُّه كما يغرُّ الغراب بُجّه) أي فرخه وبجه بضم الموحدة اهـ مؤلِّف.

(6) ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٤١٠، ولفظه عن معاوية بن أبي سفيان قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغر علياً بالعلم غراً.وأخرجه أحمد في فضائل الصحابة(٢/ ٦٧٥) عن قيس بن أبي حازم ولفظه (جاء رجل الى معاوية فسأله عن مسألة فقال سل عنها علي بن أبي طالب فهو اعلم فقال يا أمير المؤمنين جوابك فيها أحب إلي من جواب علي فقال بئس ما قلت ولؤم ما جئت به لقد كرهت رجلا كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يغره العلم غرا ولقد قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير انه لا نبي بعدي وكان عمر إذا اشكل عليه شيء يأخذ منه ولقد شهدت عمر وقد اشكل عليه شيء فقال ها هنا علي قم لا أقام الله رجليك).

(سلوني قبل أن تفقدوني)[1]. وقد دعا له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتوفيق في معرفة القضاء. فكان يقول: ما شككتُ في قضاء بين اثنين[2]، وكان يأتي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض أقضيته فيستحسنها[3].

وفي مقدمة «المسلك المبسوط» لهذا الحديث ما شئتَ من بسط هذه الأمور التي حازها دون غيره.

وقد جاء عن سلمان[4] رضي الله عنه أنّ علياً عليه السلام أولهم سلماً وأكثرهم علماً، مرفوعاً وموقوفاً. وعن معقل بن يسار وعائشة وأسماء بنت عميس وبريدة وعلي وابن عباس وأبي هريرة، كلها مرفوعة، ومن مرسل إسحاق[5]، وحديث علي صححه الطبري[6] والدولابي من طريقه في «الذرية الطاهرة». وكانت الصحابة تقر له بهذا الامتياز.

قال عمر: أقضانا علي[7].

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٣٥٢، كتاب التفسير؛ تفسير سورة إبراهيم، وأخرجه أيضاً في تفسير سورة الذاريات ٢/ ٤٦٦-٤٦٧.

(2) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مسند علي بن أبي طالب برقم (٦٣٦) وابن ماجة في كتاب الأحكام باب ذكر القضاة برقم (٢٣٣١).

(3) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (٥٧٣) مسند علي بن أبي طالب.

(4) الاستيعاب ١/ ٣٣٥- ٣٥٠.

(5) الاستيعاب ١/ ٣٣٥-٣٥٠.

(6) أخرجه في تهذيب الأثار ٤/ ١٢٤ برقم (١٤١٥) وأخرجه أيضا برقم (١٤١٤).

(7) أخرجه البخاري في كتاب التفسير سورة البقرة باب قوله ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ برقم (٤٤٨١) ١٣/ ٤٠٢.

وقال ابن مسعود كنا نتحدّث بأنّ أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب[1]، وفي رواية أنه أعلم أهل المدينة[2].

وكان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن[3]، ويقول: (لولا علي لهلك عمر)(٤)، ولما أفتى في العزل أعجب به وقال له: (أطال الله عمرك)، وفي رواية: (جزاك الله خيراً)(٥).

وكان ابن عباس يقول: (إذا صح الأمر عن علي فلا تتجاوزه)[6].

وكان يستشار في الحوادث في عصر الراشدين، وتجيئه حوادث من الشام معضلة فيفصل فيها.

---

(1) ابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٥٨، والحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٥١، كتاب معرفة الصحابة باب فضائل علي بن أبي طالب، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٤٠٤، الاستيعاب ١/ ٣٤٠.

(2) أخبار القضاة لأبي بكر الضبي البغدادي (١/ ٨٩) من ثلاثة طرق، وبمعناه في فضائل الصحابة للإمام أحمد (١/ ٥٣٤).

(3) ابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٥٨، ولفظه: (كان عمر يتعوذ من معضلة ليس فيها أبو الحسن) والاستيعاب ١/ ٣٣٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٤٦، والاستيعاب ١/ ٣٣٩ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٤٠٦.

(4) الاستيعاب: ١/ ٣٣٩ وقال في الرياض النضرة ١/ ٢٦٥ أخرجه العقيلي وابن السمّان.

(5) شرح معاني الآثار (كتاب النكاح باب العزل رقم٤٣٥١) والمؤتلف والمختلف (٢/ ٨٧٧)

(6) ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤/ ٤٠٧، ولفظه عن ابن عباس: (إنا إذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل به إلى غيره)، وابن سعد في الطبقات ٢/ ٢٥٨ بلفظ: (إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لم نعدوها) والاستيعاب ١/ ٣٤٠.

قال سعيد بن عمرو بن العاص: قلت لعبدالله بن عياش: (يا عم لم كان صفو[1] الناس إلى علي؟ قال يا ابن أخي: إن علياً عليه السلام كان له ما شئت من ضِرْسٍ قاطع[2] في العلم وكان له البسطة في العشيرة، والقدم في الإسلام، والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود بالماعون)[3].

وعبدالله هذا صحابي من مواليد الحبشة، وأبوه عياش من السابقين الأولين، وقد أدرك[4] من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثماني سنوات.

وسنذكر أسانيد هذا الأثر في فصل الشواهد المعنوية لحديث الباب[5].

ولما بويع أمير المؤمنين علي عليه السلام قال خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين وهو واقف بين يدي المنبر:

إذا نحن بايعنا علياً فحسبنا ... أبو حسن مما نخاف من الفتن
وجدناه أولى الناس بالناس إنه ... أطب قريش بالكتاب وبالسنن[6]

---

(1) قال ابن منظور في«لسان العرب»: الصفو والصفاء ممدود نقيض الكدر.

(2) قال ابن منظور في«لسان العرب»: ضرس قاطع أي ماض في الأمور نافذ العزيمة... .

(3) الاستيعاب: ١/ ٣٤١، والسنة لأبي بكر بن الخلال برقم (٤٥٧).

(4) أي عبد الله كما قاله الحافظ ابن حجر في الإصابة نقلا عن ابن جوصا وبه جزم ابن حبان (٤/ ١٧٥-١٧٦)

(5) لم يذكر المؤلف إسناده في هذا الكتاب فلعله تناوله في كتابه المبسوط.

(6) الحاكم في المستدرك ٣/ ١١٥.

وهذا الحسن السبط يوم بويع قال في خطبة ولاية العهد يذكر فضل أبيه: لقد فارقكم رجل بالأمس لم يسبقه الأولون بعلم ولا الآخرون بعلم. ثم ذهب يعدد مناقبه[1].

وقال معاوية: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يَغُرُّ[2] عليا بالعلم[3]، وقال الحجاج: قد علمنا أنه أقضاهم[4].

وقال سعيد بن المسيب: ما كان أحد أعلم من علي وقال: ما كان أحد من الناس يقول سلوني غير علي[5].

وسئل عطاء: أكان أحد من أصحاب رسول صلى الله عليه وآله وسلم أعلم من علي بن أبي طالب؟ قال: لا والله لا أعلمه[6].

وقال مغيرة: والله ما أخطأ علي في قضاء[7].

وكان علي عليه السلام يُدلُّ[1] بالعلم الذي ورثه من أخيه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله في أحاديث صحاح. وقال مرة وقد حمل المصحف على

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده مسند أهل البيت برقم (١٧١٩) و (١٧٢٠).

(2) تقدم بيان المصنف له

(3) سبق تخريجه.

(4) ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/ ٣٨٨.

(5) ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٩٩، والاستيعاب ١/ ٣٤٠.

(6) ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢/ ٤١٠، والاستيعاب ١/ ٣٤٠وعطاء هو ابن أبي رباح.

(7) الاستيعاب ١/ ٣٣٩ عن اسماعيل ابن أبي خالد ولفظه (إن المغيرة حلف بالله ماأخطأ علي في قضاء قضى به قط) ومغيرة هو ابن مقسم .

رأسه: قد منعوني أن أحكم بهذا الكتاب[٢]، إذ أنه يودّ أن تسنح له الفرصة لبيان القرآن والحكم به، ولكنهم شغلوه بالحروب والمضايقات في خلافته، وكان يشكو عدم أخذ العلم عنه، كما في أثر كميل[٣] يقول: (إن هاهنا لعلماً جماً، لو وجدت له حملة)[٤].

والكلام فيما يتصل بما يدل على بلوغ الإمام في العلم شأواً لم يبلغه غيره يطول، فمن له هذه المكانة كان أعلم خلق الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان حرياً أن يكون باب مدينة علم الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله.

نقل الحافظ ابن عبد البر في كتاب العلم قول علي عليه السلام:

إذا المشكلات تصدَّيْنَ لي ... كشفت حقائقها بالنظر

فإن برقت في مخيل الصواب ... عمياءُ لا يجتليها البصر

مقنَّعة بغيوب الأمور ... وضعت عليها صحيح الفكر[٥]

---

(1) قال ابن الأعرابي دل يدل إذا هدى ودل يدل إذا من بعطائه. لسان العرب (١١/ ٢٤٧)

(2) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٤٤) عن أبي صالح ولفظه (يقول: شهدت عليا وضع المصحف على رأسه، حتى سمعت تقعقع الورق فقال: اللهم إنى سألتهم ما فيه، فمنعوني، اللهم إني قد مللتهم وملوني، وأبغضتهم وأبغضوني، وحملوني على غير أخلاقي، فأبدلهم بي شرامني، وأبدلني بهم خيرا منهم، ومث قلوبهم ميثه الملح في الماء .

(3) أخرجه هو كميل بن زياد بن نهيك قتله الحجاج (سنة ٨٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٨٩).

(4) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ١/ ٨٠ مطوّلا. بلفظ: (هاه إنّ ههنا -وأشار بيده إلى صدره- علما لو أصبت له حملة).

(5) وفي بعض نسخ ديوان الإمام علي زيادة هذا البيت هنا:

لساناً كشقشقة[١] الأرحبي[٢] أو كالحسام اليماني الذكر[٣]
وقلباً إذا استنطقته الفنون أبر عليها بواهٍ درر
ولست بإمَّعةٍ[٤] في الرجال يسائل هذا وذا ما الخبر
ولكنني مُذْرَبُ الأصغرين[٥] أَبَيَّنْ مع ما مضى ما غَبَرَ
وأسبق قومي إلى المكرمات فجَلّابُ خيرٍ ودَفَّاع شر

وقد نسبها بعضهم إلى الإمام الشافعي[٦]، وإنما هو أنشدها فقط[٧].

معي أصمع كضبا المرهفا ت أفري به عن بنات السير

(1) الشقشقة: شيء يخرجه الجمل من فمه إذا هاج وصوّت، وفلان ذو شقشقة: أي فحل قوي وأكثر ما يقال للخطيب.

(2) نسبة إلى أرحب، قبيلة من همدان إليها تنسب النجائب الأرحبية، وقيل: أرحب حي أو موضع تنسب إليه النجائب الأرحبية، وقيل: أرحب فحل تنسب إليه النجائب الأرحبية لأنها من نسله.اهـ باختصار من لسان العرب المحيط(٣/ ١١٣٩-١١٤٠).

(3) الحسام الذكر: السيف القوي الشديد القاطع.

(4) الإمعة: المتابع لكل أحد على رأيه ولا يثبت على شيء وهو المقلد التقليد الأعمى.

(5) ومذرب تعني أنه حاد الاصغرين قلبه ولسانه فهو يصف لسانه بأنه حاد في الحق وكذلك قلبه حاد في الفهم والشعور.

(6) منهم الزعفراني في طبقات الفقهاء الشافعية (٢٣)، ونسبها البعض لأبي الأسود الدؤلي.

(7) قال العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد في تعليقه على هذا الموضع:كانت الأبيات في الأصل لا تكاد تقرأ، فرجعنا إلى الأصل الذي أشار إليه المؤلف وهو ((جامع بيان العلم وفضله)) لابن عبدالبر، فصححناها منه، غير أن رقم (٥) لم يكن بالمخطوطة فأثبتناه تتميماً للفائدة كما أن رقم (٨) في المخطوطة وليس في ((الجامع)). ينظر (٢/ ١١٢) جامع بيان العلم وفضله أهـ.

قال الإمام ابن قدامة[1] صاحب «المغني»: ليس من شرط التواتر الذي يحصل به اليقين أن يوجد التواتر في جزء واحد، بل إذا نقلت أخبار كثيرة في معنى يصدِّق بعضها بعضاً، ولم يأتِ ما يكذِّبها، أو يقدح فيها حتى استقرت في القلوب واستيقنتها، حصل التواتر وثبت القطع. ثم مثّل ذلك (بعدل عمر) و(علم عليٍّ وشجاعته).

وحينئذ (فعِلْم عليٍّ) و(معرفته بعلوم الدين) معلوم بالتواتر، فحديث «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»، أو «**أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها**»، هو على ما فسّرناه مضمون هذه الأحاديث والآثار، فلا محل لما يتشاغل به المشاغبون.

كما أن ما يقوله المدَّعون: إن هذا الحديث يحصر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عليٍّ لا محل له، فالحديث لا يحصر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في علي، بل هو كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الحج عرفة**»[2] بل هو ليس في باب الرواية، بل في فهم الدين كله، كما سمعته مما حررناه.

(1) قاله في كتابه «إثبات صفات العلو لله» (صـ ٤٢).

(2) تقدم.

الكلام على الحديث من حيث روايته

وهذا المسلك اختصرناه من كلامنا في «المسلك المبسوط».

إن حديث ابن عباس وحديث علي كل واحد منهما صحيح، كما يأتي شرحه باختصار. فالأول بلفظ «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**». والثاني بلفظ «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**».

أما الأول فصحيح من رواية أبي معاوية، والدليل على صحة روايته -أي أبي معاوية -له ما يأتي:

أولاً: أنّ الحافظ الكبير درة العراق ابن نمير أخبر ابن معين[1] الحافظ المتميز بين علماء أهل الجرح والتعديل بالتقدم، بأن أبا معاوية كان يُحدِّث بهذا الحديث قديماً، ثم كف عنه، وأنه حدّث أبا الصلت به، فبرئ أبو الصلت من عهدته، وصح أنه من حديث أبي معاوية.

وهذا أقوى دليل على أنّ أبا الصلت صادق في روايته. فإن ابن نمير درة العراق كما قال أحمد[2]، وهو قرين أحمد بالعراق، وكان اعتماد ابن معين وأحمد في رجال أهل الكوفة عليه، وقد شهد لأكبر علماء زمانه في الجرح والتعديل فكان من شهادتهما: أن أبا الصلت صحيح الرواية.

---

(1) تاريخ بغداد ١١/ ٥١، وتهذيب التهذيب ٥/ ٢٢١-٢٢٣ برقم (٤١٩٢).

(2) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٥١.

ثانياً: أنّ ابن معين وثّق أبا الصلت وقواه بمتابعة محمد بن جعفر الفيدي وقال فيه: إنه ثقة مأمون، وقد أخرج ذلك جماعة من أصحابه في تاريخ الخطيب و«المستدرك» للحاكم، فقد أخرج الحاكم في «المستدرك»[1] متابعة الفيدي بالإسناد المعتبر، واحتج به وبتوثيق ابن معين له.

كما أسند الخطيب في تاريخه[2] بالإسناد الصحيح، عن القاسم بن عبدالرحمن الأنباري، أنه سأل ابن معين عن هذا الحديث فقال: صحيح.

ثالثاً: كان ابن معين لا يصحح هذا الحديث، ثم بحث عنه فوجد أبا معاوية حدث به أبا الصلت بقول أخيه ابن نمير، ووجد الفيدي حدث به عن أبي معاوية، فصححه ودافع عنه.

فتحصل مما تقدّم شهادة ابن نمير أنه من حديث أبي معاوية، كما أن الإمام أحمد[3] شهد أنه من حديثه بتصديق رواية عمر بن إسماعيل بن مجالد، وتصحيح ابن معين[4]، والحاكم[5]، وتوثيق الفيدي منهما.

---

(1) المستدرك ٣/ ١٢٧.

(2) تاريخ بغداد ١١/ ٥٠].

(3) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣ برقم الترجمة (٥١٦).

(4) تاريخ بغداد: ١١/ ٥١.

(5) المستدرك ٣/ ١٢٧.

كما أنّ ابن حبان وثقه[1]، وقد صرح ابن معين بأن هذا الحديث صحيح من حديث أبي الصلت، وتبعه الحاكم والحافظ أبو محمد السمرقندي، صاحب «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد».

رابعاً: أنّ الحفاظ في عصر ابن معين لم تقع لهم متابعة الفيدي، وإنما ظفر بها ابن معين ففاز بمقتضى التقديم، فمَنْ حفظ حجّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

خامساً: لم يصرِّح أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين بجرح الفيدي، بل وافق ابن معين مع الحاكم ابن حبان، قال في «الثقات»: يروي عن يزيد بن هارون، وعن فضيل، وحدثنا عنه محمد بن إسحاق بن سعيد وغيره من مشايخنا. فهو توثيق قوي لا على أساس تساهله.

سادساً: جاء الحافظ الناقد بعد عصر الأئمة أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي وعرف لأبي الصلت حقه من الأمانة والتوثيق، فأخرجه من طريق صالح ابن محمد المعروف بجزرة، عنه في كتابه «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد»، وهو كتاب لم يصنّف في الإسلام مثله[2]، ضم من الأحاديث الصحاح

---

(1) الثقات لابن حبان ٩/ ١٣٢.

(2) قال عمر بن محمد بن لقمان النسفي في كتاب القند: هو الإمام الحافظ قوام السنة أبومحمد الحسن بن أحمد بن محمد بن القاسم بن جعفر السمر قندي اللوخميتني نزيل نيسابور: لم يكن في زمانه في فنه مثله في الشرق والغرب، له كتاب بحر الأسانيد في صحاح المسانيد، وجمع فيه مائة ألف حديث، ورتب هذب، لم يقع في الإسلام مثله وهوثمانمائة جزء هـ تاريخ الإسلام للذهبي (٢٤/ ٩١).

مئة ألف حديث، ولكلامه وزن، لأنه قد عَرَفَ مَنْ تقدّمه مِن الحفاظ المختلفين فصحّحه، عن قناعة بأنّ ما قيل فيه من الجرح غير مقبول.

سابعاً: رواية عبدالسلام بن صالح أبي الصلت الهروي، وهو أول مَنْ عرف برواية حديث الباب، وهو أولاً قد بريء من عهدته بشهادة الحافظ الكبير ابن نمير قرين الإمام أحمد بن حنبل في العراق بأن أبا معاوية حدّث به أبا الصلت، وهي شهادة عظيمة لا يبقى معها شك في براءة أبي الصلت من عهدته، واعتذر عن انفراده بأنه كان غنياً يكرم العلماء فيحدثونه. وبمتابعة محمد بن جعفر الفيدي الثقة المأمون.

كما أنّ أبا الصلت عالم معروف بالرحلة في طلب العلم والحديث، وموصوف بالصلاح والزهد والتألّه، والغيرة على الدين والدفاع عنه، ترجمه الإمام الحافظ أحمد بن سيار المروزي في «تاريخ مرو»[1] بترجمة حافلة، وصفه فيها بالعلم وذكر حياته في عهد المأمون، وانتصاره للحق في مناظرة الجهمية والمرجئة والزنادقة والقدرية، وكان له الغلبة عليهم، إلى أن أظهر المأمون فتنة خلق القرآن ففارقه.

وناظره ابن سيار لاستخراج ما عنده فوجده معتدلاً في تشيعه، يقدم أبابكر وعمر ويترحم على عثمان وعلي إلى آخر ترجمته في «المسلك المبسوط».

(1) الذهبي في الميزان ٢/ ٦١٦ نقل من «تاريخ مرو في ترجمة أبي الصلت».

فهذا الحافظ ابن سيار باشر أحواله واحتك به فعرفه وعرَّفه للناس، وكذلك الحافظ ابن نمير التصق به وعرف أنه غني يكرم العلماء والمشايخ ويحدثونه، وأن أبا معاوية حدّث أبا الصلت بحديث الباب.

وكذلك ابن معين لم يوثّقه حتى بحث أحواله وعرف أنه مأمون ثقة، وقال في بعض الروايات دفاعاً عن الجرح الظالم له: ما تريدون من هذا المسكين فقد حدث به ذاك الفيدي.

قال الحافظ المزي في «تهذيبه»[1]: أبو الصلت سكن نيسابور، ورحل إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن، وهو خادم علي الرضا، أديب فقيه عالم.

وذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام»[2]، وبعد أن ذكر من روى عنهم ورووا عنه قال: وكان زاهداً يتأله ولم يذكر فيه جرحاً، وقال في أول ترجمته من «الميزان»[3]: الرجل الصالح، وهذا تقييم منه. وقال الحافظ في «التقريب»[4]: صدوق له أوهام، أفرط العقيلي فقال كذاب.

وكذلك الإمام أحمد كان ينكره عن أبي معاوية، ثم رجع عن ذلك بقوله: إن عمر بن إسماعيل عن أبي معاوية قد صدق،وذكر ذلك ابنه عبدالله كما في

---

(1) تهذيب الكمال ٤/ ٥٠٣ برقم (٤٠٠٩).

(2) حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠) ترجمة برقم (٢٥٠).

(3) ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٦ برقم (٥٠٥١).

(4) تقريب التهذيب صـ ٣٥٥.

((تهذيب الحافظ))[1] وصار يوثق أبا الصلت ويأمر ابنه عبدالله بالرواية عنه. وقد روى عنه حديث: ((الإيمان تصديق بالقلب)) (٢)، الحديث من روايته وصححه، كما في جزء ابن ترتال [3]أنه رواه بحضرة قائد المأمون عبدالله بن الحسين الخزاعي مع وجود الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية، ولم ينكره عليه، كما ترى هذه الروايات في الخطيب[4]، وقد ذكرناها في ((المسلك المبسوط)).

وذكر الآجري[5] عن أبي داود أنه ضابطٌ رأيت ابن معين عنده.

وكان صالح بن محمد يروي حديث الباب عنه كما في ((بحر الأسانيد))، ويجيب من يسأله عنه بتوثيق ابن معين، مع أنه قد يخالف ابن معين وهو في طبقة أبي حاتم وأبي زرعة، وبينهم وإياه مكاتبات.

وقد زاد من روى عنه من الحفاظ ما ينيف عن العشرين حافظاً من حفاظ الحديث دون غيرهم من الثقات والرواة، وقد بريء من عهدة ما اتهم به فوجب أن يرجع إليه اعتباره.

---

(1) تقدم.

(2) تاريخ أخرجه ابن ماجة في المقدمة(باب الإيمان برقم ٥٣) والبيهقي في شعب الإيمان برقم(١٦-١٧).

(3) هوأبو الحسن أحمد بن عبد العزيز بن أحمد بن ترتال التميم البغدادي المتوفى : بمصر سنة ثمان وأربعمائة وله إحدى وتسعون سنة الرسالة المستطرفة (١ / ٨٧).

(4) تاريخ بغداد ٣/ ٣٧.

(5) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢١ برقم (٤١٩٢).

والأصل في هذا الصنف أن يقبل حديثهم وأن لا يقبل جرحهم حتى يثبت، وأما الذين تكلموا فيه فلم يكن لديهم الخبرة بأحواله ولم يخالطوه كما هو حال من وثّقه فإنهم من طبقته أو طبقة الآخذين عنه دون الطاعنين فيه، فإنما حملوا عليه لروايته حديث الباب وحديث الإيمان، وقد قدمنا أنه بريء من عهدة حديث الباب، وكذلك حديث الإيمان هو بريء من عهدته لأنه قد رواه عنه جماعة من الثقات وصححه الإمام أحمد من رواية أبي الصلت عن الرضا وقد جاءمن غير طريقه عن أبيه الكاظم أيضاً وجدِّه الصادق.

فقول هؤلاء المتحمسين في قولهم: (أنه الآفة، وإن غيره سرقه منه) باطل لا محل له بعد قيام الدليل أنه ليس هو الآفة، وأن هذين الحديثين صحيحان من غير طريقه.

إذا علمتَ ذلك علمتَ أنّ جارحيه لم يتعلقوا عليه بشيء يدينه ولا عبرة بالظن البيّن خطؤه، وأنّ قول بعضهم[1] إنه كذاب رافضي خبيث لم يدللوا عليه. ومع ذلك فهو جرح بالمذهب وقد عرفنا بطلانه ببيان مَنْ عرفوه.

(1) الدارقطني والعقيلي . تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢٣ .

عودٌ إلى الكلام على روايته عن أبي معاوية

فعلى التنازل بعدم الاعتماد على رواية أبي الصلت فقد علمنا أنّ أبا معاوية حدّث بحديث الباب، وقد تفرّد به، وهو إمام من أركان الحديث، وهو مكثر[1] فلا يستغرب منه تفرده في بحر ما روى من مئات الأحاديث، كما قبلوا تفرد أمثاله من الأئمة المكثرين. وغاية ما يقال إنه صحيح غريب من حديث أبي معاوية.

وفي البخاري أفراد ألّف فيها الحافظ الضياء[2]، وأول حديث في البخاري وهو حديث النية فرد، وكذلك آخر حديث فيه.

ومن هنا عرف أنّ التشغيب فيه غير مسموع، فالحكم بالصحة فيه كبقية الأحاديث التي صحت بتفرد الثقات بل بتفرد الحفاظ الذين ضمهم كتابا الصحيحين وغيرهما من كتب الصحاح ومجاميع السنة، وهو أمر قامت عليه القاعدة المتفق عليها أخيراً.

وحينئذٍ فالحديث صحيح لأن أبا معاوية[1] ثقة حجة،[2] فإن الصحيح ما كانت رجاله ثقات وليس فيه علّة قادحة ولا انقطاع، فإذا جاءت روايات من

---

(1) تاريخ بغداد ١١/ ٥١، وتهذيب التهذيب ٥/ ٢٢١-٢٢٣ برقم (٤١٩٢).

(2) هو محدث الشام محمد بن عبد الواحد الضياء المقدسي ولد سنة (٥٦٩)وتوفي سنة (٦٤٣) أهـ تذكرة الحفاظ(٤/ ١٣٣).

طريق الضعفاء فلا تضر روايته التي جاءت عنه من طريق ثقة، بل تكون متابعات، ورواية الثقة هي المعمول بها كما هو مسجل في علم المصطلح. والإجماع على أنّ مَنْ حفِظَ حجّةٌ على مَنْ لم يحفظ، فالقول بصحته هو الحق الذي لا معدل عنه.

قال الإمام الحافظ ابن خزيمة[٣]: إنّ النفي لا يوجب علماً وإن الإثبات هو الذي يوجب العلم، وقد أجمع أهل العلم على القول: بأنّ مَنْ حفظ حجّة على مَنْ لم يحفظ، وهذا أكبر دفع وأبلغ حجة على من قصَّر أو احتج بالمقصرين.

وأما قول ابن نمير في كلامه السابق: كان أبو معاوية[٤] يرويه قديماً ثم كفَّ عنه، فلا يضر ذلك بالكبار مثل أبي معاوية وأمثاله، فإنهم يعرفون أن رواية فضائل علي عليه السلام مكروهة غير مقبولة عند طوائف من المحدثين، يَصِمُون روايتها بالرفض، وقد راجت عليهم دسيسة النواصب الذين يخالطونهم بأن ظهورها وروايتها مخالف لقواعد أهل السنة، ودعوة للتشيع وانتصار للروافض، وهذا هو الذي تظاهر به أهل الجرح والتعديل من المحدثين بينما خالفهم بعض المحدّثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم[٥]، وغالب جامعي كتب السنة. فقد رَوَوا

---

(1) قال ابن عبد الهادي في (طبقات علماء الحديث) عن أبي معاوية ترجمة رقم٢٥٥: "الحافظ الثبت محدّث الكوفة".

(2) تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٧-١٢٩.

(3) كتاب التوحيد٢ |٥٥٥وذكر مثله البخاري في جزء رفع اليدين صـ٧٩-٨١.

(4) تقدم.

(5) كعدي بن ثابت الأنصاري وعبد الملك بن أعين الكوفي .

الفضائل من ثقات الشيعة حيث جعلوا ذلك من الخصائص التي جاءت لكثير من الصحابة وهي تثبت الفضل ولا تقتضي الأفضلية.

ولهذا كان من حق فريق من الرواة تجنب ما يخدش كرامتهم بروايتهم شيئاً من هذه الأحاديث وليس عليهم لوم، ولم يعدموا من يأخذ عنهم ليتخلصوا من الكتمان، وكانوا بهذا العمل محسنين في دينهم، ومحسنين إلى أنفسهم، فإن الابتعاد من مواقف التهم أمر مشروع، ولهم أسوة بكتم كثير من الصحابة والسلف ما هو حق في بعض المواقف ليذكروها في مواقف أخرى، كما سيأتي شرح ذلك، وسيمر بك قريباً ما حصل لبعض الأئمة من الشماتة والأذى بسبب روايتهم في هذه المجالس العامة! ولهذا كان أبو معاوية يبتعد بحديثه عن هذه المواقف.

أغراض الرواة

في عدم رواية بعض الأحاديث

وهنا نذكر ما يلقاه من يروي فضائل علي وآل البيت التي هي من قبيل الخصائص، فقد وردت في كثير من الصحابة فضائل وخصائص، ولكنها إذا كانت في علي لا تقابل بالسكوت بل تكون دليلاً على تشيع راويها ورفضه ومقته.

وقد كان عبدالله بن عمر مشكدانه وهو من رجال مسلم يمتحن كل من أراد أن يروي عنه ليسبر غوره، ذكر ذلك الذهبي[1]. وذلك أن جماعة من المحدثين يشيْعُون أن هذه الأحاديث تشجع الرافضة وتدعوا إلى التشيع وتخالف أصل أهل السنة في نظام الفضل في الخلفاء الراشدين.

ولهذا فإنهم يكرهون روايتها ويهاجمون مَنْ يرويها، وينفّرون منهم بوصمهم بالرفض ومخالفة عقيدة أهل السنة، فإذا أراد الراوي أنْ يروي ما عنده على أساس ما سمع لا على أساس ما يحبّه الناس أوقع نفسه في ما لا تُحمَدُ عقباه، من التشويش عليه في مجالس العلم، ورميه بالبدعة، كما حصل للحافظ ابن السقاء، والحافظ ابن الضحاك، والأعمش، والنسائي، وغيرهم من الرواة الذين اضطهدوا، وبعضهم أخملوا وترك حديثهم، وبعضهم تذبذبوا وأظهروا رجوعهم وتركهم لهذه الأحاديث التي لا توافق أهواء هؤلاء الناس.

---

(1) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٦٦ برقم (٤٤٧٣).

وأصل ذلك من النواصب الذين اندسوا بين المحدثين، فانخدع بأقوالهم من ليس منهم من أهل السنة البريئين من النصب، فنفروهم من رواية هذه المناقب، مع أن السّني أصلاً يوالي علياً فهو ضد الناصبي الذي يكره علياً.

ولهذا فليس على حفظة السنة وحملة لوائها أي مؤاخذة إذا انحازوا بأحاديثهم إلى من يقبلها، ويحترم من يرويها، وليس عليهم لوم إذا ابتعدوا عن المواقف التي يُطعن فيها بمن يرويها.

وليس خافياً على أحد ما كان يكابده من الأذى والوقيعة وأنواع الشر كل من يحب علياً وأهل بيته، فقد كانت الجبابرة من الملوك ينكّلون بكل مَن يروي هذه الأحاديث كما هو معلوم طيلة عهد بني أمية وبني العباس لا لسببٍ إلا لأنهم يكرهون ذلك، اللهم إلا عهد عمر بن عبدالعزيز.

روى الحافظ نصر بن علي الجهضمي، عن علي بن جعفر بن محمد يعني العريضي، عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((**من أحبني وأحب هذين** - يعني الحسن والحسين- ، **وأباهما وأمهما، كان في درجتي يوم القيامة**)) قال فأمر المتوكل العباسي بضربه ألف ضربة!. [1]

(1) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٩٤-٤٩٥ برقم (٧٤٠٠)والحديث أخرجه أحمد بن حنبل في مسند علي بن طالب برقم (٥٧٦) والترمذي في كتاب المناقب باب (٧٨) برقم (٣٧٣٣).

ثم انتقل ذلك إلى مستوى الناس فصاروا يمقتون مَن يروي فضلهم، فقد روى الأعمش قول علي عليه السلام: (أنا قسيم النار)[1] فثار عليه أهل الحديث، وقالوا: إن هذا مما يتقوّى به الرافضة والشيعة والزيدية، وألزموه أنْ يكذب نفسه.

ولما سئل الإمام أحمد بيَّنَ أنهم أخطئوا[2] لأنه كحديث مسلم ((**أنه لا يبغضه إلا منافق**)). وذكرنا القصة بنصّها في ((المسلك المبسوط)).

ولما روى الحافظ[3] ابن السقا حديث الطير[4] أقاموه وغسلوا مكانه.

---

(1) ينظر ((لسان الميزان)) ٣/ ٣٠٩-٣١٠، في ترجمة عباية، والحديث المذكور أخرجه ابن عساكر في (تاريخ دمشق) ٤٢/ ٢٩٨.

(2) ذكر ذلك ابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) وأبو يعلى في ((طبقات الحنابلة)).

(3) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٥٢. طبقات علماء الحديث ٣/ ١٥٦.

(4) وهو أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتي بطائر مشوي، فقال: ((**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر**)) فجاء علي. يقول الدكتور محمود سعيد بن ممدوح عن هذا الحديث: كنت تكلمتُ على حديث الطير من حيث إثبات صحته فقلت: الحديث صحيح، فقد رواه من الصحابة رضي الله عنهم: أنس بن مالك، وعلي، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأبي رافع، ويعلى بن مرة، وسفينة، وهو متواتر عن أنس، فقد قال ابن كثير الدمشقي الشامي في ((البداية والنهاية)) (٧/ ٣٥٣): (ألف الحافظ الذهبي جزءا في طرق هذا الحديث فبلغ عدد من رواه عن أنس بضعة وتسعون نفسا، وقال: أقرب هذه الطرق غرائب) قال الدكتور: قلت: هذا العدد يستحيل اجتماعهم على الكذب، فلا يجب النظر في أحوالهم على ما هو مقرر في علوم الحديث، والذهبي يقول في ((تذكرة الحفاظ)) (٣/ ١٠٤٣) : له طرق كثيرة جدا قد أفردتها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل. اهـ، وأكثر من هذا قول الذهبي في ((تاريخ الإسلام)) (٢/ ١٧٩) : حديث الطير وله طرق كثيرة عن أنس متكلم فيها، وبعضها على شرط السنن، ومِنْ أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا عبد الله بن المثنى، عن عبد الله بن أنس بن مالك، عن أنس قال: أهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجل مشوي فقال:

وقعد الحافظ ابن الضحاك يحدّث بفضائل أبي بكر ثم بفضائل عمر، ثم قال: نبدأ بعثمان أو بعلي؟ قالوا: رافضي، وقاموا عنه[1].

وصنف الإمام النسائي أحد أصحاب السنن الأربع[2] خصائص علي ودخل بها دمشق، لعل الله يصلح بها عقيدتهم في علي، فعصروا خصيتيه ومات بسبب ذلك[3].

وهذا الإمام الشافعي رموه بالرفض لحبّه علياً وأهل البيت، وقد ردد ذلك في أشعاره قال:

قالوا ترفّضتَ قلتُ كلا ما الرفض ديني ولا اعتقادي[4]

فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي**» . وذكر الحديث. اهـ واعترض الحافظان ابن حجر، وصلاح الدين العلائي في «الأجوبة على أحاديث المصابيح» (ص٧٥) على مَنْ حكم بوضعه، وذهبا إلى تحسينه. ثم قال الدكتور: وقد أفردته بجزء ينفصل الواقف عليه على صحة الحديث. اهـ ملخّصا من «غاية التبجيل» (ص١٢٦).

(1) لسان الميزان (١/ ٧٨) رقم (٢١٥) قال الحافظ ابن حجر عقب ذكره القصة(قلت وهذا ظلم بين فإن هذا مذهب جماعة من أهل السنة أعني التوقف في تفضيل أحدهما على الآخر وإن كان الأكثر على تقديم عثمان بل كان جماعة من أهل السنة يقدمون علياً على عثمان منهم سفيان الثوري وابن خزيمة..

(2) هو الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي ولد سنة(٢١٥ هـ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ) تهذيب التهذيب (١/ ٦٧) رقم (٥١).

(3) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٢، وكذلك في طبقات الشافعية ٣/ ١٦.

(4) الديوان (ص ٣٥) قافية الدال (الترفض) ويلي هذا البيت:

لكن توليتُ غير شك خير إمام وخير هادي
إن كان حبّ الولي رفضا فإن رفضي إلى العباد

وقال:

إن كـــان رفـــضاً حـــب آل محمـــد فليـــشهد الـــثقلان أني رافـــضي[1]

وقال:

برئـــت إلى المهـــيمن مـــن أنـــاس يـرون الـرفض حـب الفاطمية[2]

فلهـذا كـان عبـدالرزاق، وأبـو معاويـة، وعبـدالله مـشكدانه، وطائفـة مـن الناس يتجنبون بعض المواقف بأحاديثهم، ويروونها لمن يقبلها إذا كانت من هـذا الصنف.

لكن فريقاً من المحدّثين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم وأكثر المصنفين لمجاميع السنة لم يسايروا هؤلاء المتزمتين فرووها عن الشيعة على أساس أنها مـن

ويروى: (فإنني أرفض العباد).

(1) الديوان (ص ٥٥) قافية الضاد (حب لآل البيت) وهو مسبوق بقوله:

يـا راكبـا قـف بالمحـصب مِـن مِنـى واهتـف بقاعـد خيفهـا والنـاهض

سـحرا إذا فـاض الحجـيج إلى منـى فيـضا كملـتطم الفـرات الفـائض

وجاء في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للقاري نسبة هذا البيت المعارض لبيت الإمام الشافعي للعلامة ابن تيمية وهو:

إن كـان نـصباً حـب صـحب محمـد فليـــشهد الـــثقلان أنّي ناصـــبي

(2) الديوان (ص ٩٠) قافية الياء والألف المقصورة (حب علي وسبطيه وفاطمة) وهو مسبوق ببيتين هما:

إذا في مجلـــس نـــذكر عليـــا وســـبطيه وفاطمـــة الزكيـــه

يقـــال تجـــاوزوا يـــاقوم هـــذا فهـــذا مـــن حـــديث الرافـــضيه

بل وقال أيضا كما في الديوان:

إذا نحـــن فـــضلنا عليـــا فإننـــا روافـض بالتفـضيل عنـد ذوي الجهـل

الخصائص التي وردت لكثير من الصحابة، وفسّروها بأنها تقتضي الفضل ولا تقتضي التفضيل.

وقد كتم عبدالله بن عمر مشكدانه، وعبدالرزاق، وأبو معاوية، بعض أحاديثهم في بعض المواقف، وحدّثوا بها في مواقف أخرى، ولا لوم عليهم، فقد تركها مَنْ هو أعظم منهم مِن الصحابة والسلف الصالح في نحو هذه المواقف، فهو عمل مستقيم وأمرٌ محمود بشرطه.

وهؤلاء الرواة الذي نُقِمَ عليهم رواية الحديث في بعض المواقف هم من أساطين الرواية وحملة السنة النبوية، ولا يُدفعون عن الأمانة والصدق والديانة، فلا ينبغي أن يعتقد فيهم أنهم يجيزون ترويج الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا إدخال ما ليس من أقواله في أقواله، وهم الذين يعلمون ويروون قوله صلى الله عليه وآله وسلم «**مَنْ كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»[1] وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**مَنْ حدّثَ عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين**» أخرجه مسلم[2].

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١٠٨) ومسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم (٣) قال الحافظ السخاوي المقاصد الحسنة - (١ / ٢٢٣) وهو من أمثلة المتواتر وأفرد جمع من الحفاظ طرقه..

(2) أخرجه مسلم في المقدمة (باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذّابين ...) (قال النووي في شرح مسلم (١/ ٦٤-٦٥)

ولهذا فليس من العدل إلصاق الكذب بهم، إنّ الذنب كل الذنب ليس على هؤلاء الأئمة الذين هم مِن أركان الرواية، ومن قبلِهم جماعة من الصحابة، كزيد بن أرقم، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وجماعة غيرهم، ومن التابعين كسعيد بن جبير، والحسن البصري، وغيرهم.. ليس على هؤلاء الذنب إذا استتروا ببعض رواياتهم، بل الذنب كل الذنب على الملوك الجبابرة ومن انساق إلى صفوفهم ممن صنعوهم لمناصبة علي وأهل البيت، ومن قلدهم وإن كانوا ليس منهم في أصل عقيدتهم.

ولنختم كلامنا هنا بنقل كلام الإمام الشهيد عبدالله بن مسلم بن قتيبة في كتابه «الاختلاف في اللفظ» وهو كتاب مطبوع، وابن قتيبة هو ممن عاصر الأئمة، وطبقته طبقة شيخه الإمام إسحاق بن راهويه، أحد أئمة الحديث الكبار. قال أحمد فيه: إسحاق لا يسأل عنه بل هو ممن يسأل عن الناس. [1]

وابن قتيبة شاهد عيان، وهو مؤرخ مشهور، ومحدِّث أيضاً، وله كتاب «مختلف الأحاديث» [2] وهو مطبوع وإن كان فنّه التاريخ ونحن التقطنا منه[1]

يرى بضم الياء والكاذبين بكسر الباء وفتح النون على الجمع وهذا هو المشهور في اللفظتين وذكر بعض الأئمة جواز فتح الياء من يرى وهو ظاهر حسن فأما من ضم الياء فمعناه يظن وأما من فتحها فظاهر ومعناه وهو يعلم ويجوز أن يكون بمعنى يظن أيضا فقد حكى رأى بمعنى ظن أهـ

(1) الذي في الميزان ١/ ١٨٣ (قال سمعت أبا عبد الله يقول: وسئل عن إسحاق فقال: مثل إسحاق يسأل عنه!؛ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.

(2) لعله يقصد كتاب (تأويل مختلف الحديث) .

بعض عباراته ونذكر كلامه بجملته[٢] في ((المسلك المبسوط))، قال رحمه الله صـ٤٧: "وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائل علي، أو أن يظهروا بحب له، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح".

---

(1) الضمير عائد على كتاب((الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)) .

(2) لابأس من إيراده تاما هنا لنفاسته لاسيما والكتاب ((المبسوط)) لايزال مفقودا: قال الإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه ((الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)): وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرافضة في حب علي وتقديمه على ما قدمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته عليه وادعائهم له شركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوّته، وعلم الغيب للأئمة من ولده، وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة، ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرأهم منهم، قابلوا ذلك أيضا بالغلو في تأخير علي كرم الله وجهه وبخسه حقه، ولحنوا في القول وإن لم يصرحوا إلى ظلمه، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى المماألأة على قتل عثمان رضي الله عنه، وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن ولم يوجبوا له اسم الخلافة، لاختلاف الناس عليه، وأوجبوها ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بغير خير. وتحامى كثير من المحدّثين أنْ يحدّثوا بفضائله كرَّم الله وجهه أو أن يظهروا ما يجب له، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((مَنْ خرج على أمتي وهم جميع فاقتلوه كائنا من كان)) وسووا بينه في الفضل وبين أهل الشورى لأنّ عمر لو تبيّن له فضله لقدمه عليهم ولم يجعل الأمر شورى بينهم، وأهملوا من ذَكَرَه أو رَوَى حديثا من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدّثوا بها، وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية كأنهم لايريدونهما بذلك وإنما يريدونه، فإن قال قائل: أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي وأبو سبطيه الحسن والحسين، وأصحاب الكساء علي وفاطمة والحسن والحسين، تمعّرت الوجوه وتنكّرت العيون وطرَّت حسائك الصدور ، وإنْ ذَكَرَ ذاكرٌ قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ((مَنْ كنتُ مولاه فعلي

ثم قال: "وأهملوا مَنَ ذَكَرَه أو رَوَى حديثاً في فضله حتى تحامى كثير من المحدّثين أنْ يحدّثوا بها".

ثم قال: "وإذا ذكر ذاكر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»[1] و «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»[1] وأشباه ذلك،

مولاه»، و «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» وأشباه هذا، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقّه بُغضاً منهم للرافضة، وإلزاما لعلي عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه وهذا هو الجهل بعينه. والسلامة لك أن لا تهلك بمحبته ولا تهلك ببغضته، وأن لا تحتمل ضغناً عليه بجناية غيره فإن فعلت فأنت جاهل مفرط في بغضه، وأن تعرف له مكانه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتربية والأخوة والصهر ، والصبر في مجاهدة أعدائه، وبذل مهجته في الحروب بين يديه مع مكانه في الدين والعلم والبأس والفضل من غير أن تتجاوز به الموضع الذي وصفه خيار السلف لما تسمعه من كثير من فضائله فهم كانوا أعلم به وبغيره ولأن ما أجمعوا عليه هو العيان الذي لايشك فيه. والأحاديث المنقولة قد يدخلها تحريف وشوب ولو كان إكرامك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي دعاك إلى محبة من نازع عليا وحاربه ولعنه إذ صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخدمه، وكنت قد سلكتَ في ذلك سبيل المستسلم لأنت بذلك في علي عليه السلام أولى لسابقته وفضله وخاصَّتِه وقرابته والدناوة التي جعلها الله بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المباهلة حين قال الله تعالى : ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾[آل عمران:٦١] فدعا حسناً وحُسيناً، ﴿وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ فدعا فاطمة عليها السلام، ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ فدعا علياً عليه السلام ، ومَنْ أراد تبصيره بصَّره ومَنْ أراد به غير ذلك حيَّره. اهـ «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» (صـ٥٤-٥٦) طبع دار الراية بتحقيق عمر بن محمود أبو عمر.

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مسند علي بن أبي طالب برقم (٦٤١)، والترمذي في المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب برقم (٣٧١٣) ولفظه: «مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» وغيرهما.

التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقّه بغضاً للرافضة، وإلزاماً لعلي ما لا يلزمه".

وليكن على بالك قوله: بغضاً للرافضة وإلزاماً لعلي عليه السلام ما لا يلزمه.

وفيما ذكره مما نقلناه وما لم ننقله[٢] شواهد على ما يلقاه رواة مناقب علي من المشقة والعَنَت. وهذا هو الذي حمل عبد الرزاق أنْ يعدل بهذا الحديث إلى أمثال أحمد بن عبد الله الحرَّاني، وأحمد بن طاهر، وحرملة، ممن ليسوا من مشاهير الرواة، فأحمد بن عبدالله روى له الحاكم فيما كان شاهداً لحديث ابن عباس، ولكنه لم يكن من المعروفين بالرواية عن عبد الرزاق.

وقد روى[٣] أبو الأزهر النيسابوري وهو حافظ معروف، حديثاً عن عبد الرزاق في فضل علي فأنكر ابن معين انفراده به وقال: كيف خصك به؟ ثم عَذَرَهُ، لأنه أخبره بأنه خصه به لأنه سار معه إلى قريته.

ثم وجدت له متابعة صحيحة، فذكر الخطيب[٤] أن محمد بن حمدون النيسابوري رواه عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، قال

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الفضائل (فضائل علي بن أبي طالب)رقم (٣٧٠٦) ومسلم في كتاب الفضائل (فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام) رقم (٢٤٠٤).

(2) أوردناه كاملا في الحاشية.

(3) تهذيب التهذيب ١/ ٤٤ بدون ذكر أنه خصّه به؛ وذكر خصوصيته به في المستدرك ٣/ ١٢٨ وكذلك في تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٢ برقم (١٩٦٣).

(4) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٢.

الخطيب: فبريء أبو الأزهر من عهدته. وقد أخرجه الإمام أحمد في كتاب ((المناقب)) [1].

أما أحمد بن عبدالله، فلما كان غير معروف بالرواية عن عبد الرزاق، أتهمه ابن عدي والدارقطني بروايته هذا الحديث عن عبدالرزاق[2] ، ومع اعترافنا بأن أحمد المذكور يدخل في قاعدة الرواة الذين لا يقبل انفرادهم برواية حديث لم يروه أحد من المعروفين عن عبدالرزاق، وذلك على أساس قاعدتهم في النكارة، كما حققه الأئمة وهو أيضاً ليس معروفاً بالأمانة والضبط ليُتَحمل انفراده.

أما من حيث التفرد عمن له رواة مشهورون كعبدالرزاق، فقد استثنوا من هذه القاعدة كل ما يجعل التفرد ميسوراً قريباً ككون شيخه يجمع هذا النوع من الحديث، أو بلزوم الراوي لشيخه بخدمة أو قرابة، أو يكون الراوي غنياً يكرم المشايخ، أو نحو ذلك فيحدثونه.

وقد كان عبدالرزاق يجمع الأحاديث في فضل علي وأهل البيت[3].

وأما كون أحمد بن عبدالله هذا لا تحتمل روايته، لأنه لم يوثقه أحد، فهو منتفٍ برواية الحاكم عنه، كما نص عليه في كتابه ((المستدرك)).

قال الحافظ ابن حجر في ((اللسان))[1] في آخر ترجمة الحاكم ما لفظه: قال في آخر كتابه ((المستدرك)): "هؤلاء الذين ذكرتهم في كتابي ثَبَتَ عندي صدقهم،

---

(1) فضائل الصحابة (٢/ ٦٤٢) رقم (١٠٩٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣ / ١٣٨).

(2) ميزان الاعتدال ١/ ١٠٩ برقم (٤٢٩)، لسان الميزان ١/ ٢١١ برقم (٦٢١).

(3) تهذيب التهذيب (٦ / ٢٨٠). اهـ.

لأني لا أستحلُّ الجرح إلا مُبيَّناً، ولا أُجيزه تقليداً. والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً"[1].

وبذلك فقد نصَّ على أنّ مَنْ روى عنه في «المستدرك» مقبول، وحينئذ فأحمد ابن عبدالله الحرَّاني بموجب هذا ثقة عنده يعتمدُ عليه في تصحيح هذا الحديث، والحاكم إمام مجتهد كالترمذي، قد يخالفان غيرهما في قبول بعض الرواة.

وقد سُئل أحمد[2] عن «غرائب» عبدالرزاق قال: كان يحب أخبار الناس.

وقال المروزي: كان عنده أحاديث المناقب، ودافع المروزي عمن روى عنه بمثل ذلك[3].

وإذا كان أنكر ما أُتُّهِم به هذا الحديث، وكانت الحملة عليه بسبب ذلك فقد ضعفت التهمة.

---

(1) لسان الميزان ٥/ ٢٦٣-٢٦٤، ولفظه: وقال في آخر الكتاب: وهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثَبتَ عندي صدقهم. اهـ. ويتفق نقل المؤلف لهذا النص مع نقل السيد عبد العزيز الغماري في جزءه الحديثي الذي أسماه(الإفادة بطرق حديث النظر إلى علي عبادة)

(2) ميزان الاعتدال ٢/ ٦١٠ ولفظه عن عبدالله بن أحمد قال سألت أبي ....إلى أن قال (ولكن كان رجلاً يعجبه أخبار الناس.

(3) ومثله قول ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٥٤٥ الكتب العلمية): ولعبد الرَّزَّاق بْن همام أصناف وحديث كَثِير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عَنْهُ ولم يروا بحديثه بأسا إلاَّ أنهم نسبوه إِلَى التشيع وقد روى أحاديث فِي الفضائل مما لا يوافقه عَلَيْهَا أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه فِي مثالب غيرهم مما لم أذكره فِي كتابي هَذَا وأما فِي باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به.

فالحاكم يعلم أن هذا الحديث وما يُشبهه مما يجمعه عبدالرزاق، وأنه إنما عدل بروايته إلى أحمد بن عبدالله الحرَّاني ليتم له رواية ما سمع، مجانباً المواقف التي يخشى منها الرواة.

وقد علمت أن ابن عدي والدارقطني لم يحتملا روايته لهذا الحديث لعدم شهرته بالرواية عن عبدالرزاق، مع إنكارهما لرواية أصل هذا الحديث عن ابن عباس من طريق أبي الصلت ومتابعيه.

ولكن الحاكم قبِلَ رواية أحمد بن عبدالله المذكور عن عبدالرزاق، لأن هذا المتن عنده صحيح من رواية ابن عباس، وروى هذا شاهداً.

كما أنّ الحفاظ لا يرفضون كل حديث الضعفاء بل يقبلون ما هو معروف بشواهده ويتساهلون في الشواهد والمتابعات، حتى أنّ مَنِ التزموا الصحة في كتبهم يجمعون مع الروايات الصحيحة أصلاً ما يقبلونه من الروايات الضعيفة المحتملة حسب تقييمهم في الشواهد والمتابعات، ولا يستثنى منهم حتى صاحبي الصحيحين.

وقد صحح بعض الحفاظ [1] عدداً من روايات كثير بن عبدالله المزني أحد المشهورين بالضعف الشديد، [2] ولم يمنع من ذلك شدة ضعفه، مما يدل على أنهم

---

(1) كابن خزيمة(الترغيب والترهيب)(١/ ٤٥) وحسن له البخاري حديثا عن أبيه عن جده (تهذيب التهذيب)(٨/ ٢٧٧) .

(2) تهذيب التهذيب (٨/ ٢٧٧).

يقبلون من أحاديث الضعفاء ما ينتخبونه مما يرون أنه سليم موافق لما رواه الثقات، وتؤيّده الشواهد التي تدل على أنه مما ضبطه الضعيف من حديثه.

على أنهم توسعوا في دائرة الصحيح فأوصل بعضهم مراتبه إلى ست فأكثر،[١] وأدخل جمع من الحفاظ الحسن في الصحيح،[٢] وأدخل آخرون في الحسن الضعيف المتحمل[٣].

وقد ذكر الحافظ ابن تيمية في كتابه ((قاعدة جليلة))[٤] أنهم يقسّمون الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف أي ساقط لا يحتمل، ويدخلون الحسن في الصحيح، ويدخلون الضعيف المتحمل في الحسن قال: وعلى هذا جرى الإمام أحمد في مسنده.

وقد تركنا تفصيل الكلام في هذه الأمور إلى ((المسلك المبسوط)).

قد يقال: إنّ هؤلاء إنما تستروا[٥] برواية فضائل علي رضي الله عنه لئلا ينكشف زيفها ويظهر كذبها على يد حفاظ السنة اليقظين.

---

(1) كالحاكم فإنه قسم الصحيح إلى عشرة أقسام (المدخل إلى الإكليل (١/ ٣٣).

(2) كابن خزيمة وابن حبان والحاكم أهـ نتائج الافكار (١/ ٣٨٠) ومقدمة ابن الصلاح (النوع الثاني صـ٤٠).

(3) كابن الجوزي (مقدمة كتابه الموضوعات)(١/ ٣٥).

(4) صـ٨٧.

(5) أي حدثوا بها سرا .أهـ

والجواب: إن الذين يقولون هذا القول هم فريق من المتطرفين، يسمّون أنفسهم بالمتصلبين في السنة، ومن تأثر بسمومهم، وهي دسيسة دخيلة على أهل السنة وقد استحوذوا على الجمهور من غيرهم ممن ليسوا على عقيدتهم في بغض علي وآله، فراجت عليهم أقوالهم في رد مناقبهم دون غيرهم من الصحابة، تحت تأثير قاعدة أن تركها وردها إرغام للروافض وقوة لأهل السنة، وبذلك هاجموا كثيراً من أهل السنة المعتدلين كالإمام الشافعي وابن جرير، والحاكم صاحب «المستدرك»، وعبدالرزاق، وجماعة من المتأخرين، علاوة [1] على كثير من المتقدمين من شيعة الإمام علي عليه السلام الذين كانوا يناصرونه في عهده من الداعين إلى الجنة على أساس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية...**» [2] الحديث.

ومَنْ كان بعد عصره من المعتدلين الذين لم يُعرف عنهم إلا التشيع لعلي وحبّه سَمُّوْهم شيعة وروافض، تعنّتاً وعدواناً، وردّوا رواياتهم في مناقب علي والعترة بحجّة أنّ هذه المناقب قوة للشيعة ولا يرويها إلا شيعي أو رافضي.

وقد راجت هذه الدسيسة واستُغلت لضرب كل هذه المناقب، أما إذا خرجت رواية المنقبة والفضيلة عن سيطرتهم وشاعت ولم تبق لهم حيلة لدفعها

---

(1) العلاوة من كل شيء ما زاد عليه .أهـ المعجم الوسيط (٢/ ٦٢٥) .

(2) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المسجد برقم ٤٤٧ ولفظه: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ، ويدعونه إلى النار**» ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل ... برقم (٢٩١٦) ولفظه: «**تقتل عماراً الفئة الباغية**».

فعندئذٍ يقرّون بها ويعملون الحيلة في تأويلها كما يشهد بذلك كلام ابن قتيبة السابق.

فإذا روى محدِّث حديثاً من هذا الصنف في المجالس العامة التي تعقد في حواظر المدن الإسلامية عارضه بعضُ هؤلاء وكذَّبه فكانت فضيحة على رؤوس الأشهاد من سواد الأمة وعلى مسمع من جميع الحاضرين في تلك المجالس.

إذاً فليس على من تجنب بحديثه هذه المجالس إن كان من هذا الصنف عيب أو سُبَّةٌ، فإن تجنّب سوء القالة أمر مشروع والابتعاد عن مواقف التّهم محبوب في الدين.

ولهذا لم يقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب قتل من استحق القتل قائلاً: «**لا يتحدّث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه**»[1].

وقال عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «**لولا قومك حديثوا عهد بجاهلية لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم**»[2]. فلم يبْنها على قواعد إبراهيم لذلك.

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾، برقم (٤٩٠٥)، وأخرجه مسلم في كتاب: الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم برقم ١٠٦٣ ولفظه: «.. **معاذ الله أنْ يتحدّث الناس أني أقتل أصحابي** ..» الخ.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب: فضل مكة وبنيانها برقم (١٥٨٥)، وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: نقض الكعبة برقم (١٣٣٣).

ولهؤلاء المتسترين أسوة حسنة بالصحابة والتابعين، فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده[1] عنه أنه قد سأله رجل من أهل العراق عن حديث غدير خُم فامتنع عن إجابته وقال: إنكم يا أهل العراق فيكم ما فيكم، فقال: ليس عليك مني بأس فأجابه.

وهذا أبو هريرة يحدِّث بجرابين من العلم ويترك آخر ويقول: لو بثثته لقطع مني هذا البلعوم، كما جاء في صحيح البخاري[2].

فهذا الصحابي المشهور أخفى جراباً من العلم لم يُحدِّث به.

وكان سعيد بن جبير يتوقّف في إجابة من يسأله في مناقب أهل البيت خوفاً على نفسه من وُلاة السوء.

فقد أخرج الحاكم[3] من طريق مالك بن دينار قال: سألتُ سعيد بن جبير فقلت: يا أبا عبدالله من كان حامل راية النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: فنظر إليَّ وقال: كأنك رخيُّ البال! فغضبتُ وشكوته إلى إخوانه من القرّاء، فقلت: ألا تعجبون من سعيدٍ، إني سألته مَنْ كان حامل راية النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فنظر إليَّ وقال: إنك لرخي البال[4] قالوا: إنك سألته وهو خائف من الحجاج وقد لاذ بالبيت فاسأله الآن، فسألتُه فقال: كان يحملها علي بن أبي

(1) مسند الإمام أحمد، زيد بن أرقم، برقم (١٩٢٧٩).

(2) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: حفظ العلم برقم (١٢٠).

(3) الحاكم في المستدرك: ٣/ ١٣٧.

(4) البال (القلب) ورخي البال أي في سَعَة وخِصْبٍ وأَمْنٍ .أهـ لسان العرب (١١ / ٧٣)

طالب، هكذا سمعته من عبدالله بن عباس، وهو حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ولهذا الحديث شاهدٌ مِنْ حديث زنفل العرفي فيه طول فلم أخرجه.أهـ

وسأل رجل ابن عمر عن فضل علي فأجابه، فقال له: لعل ذلك يسوءك؟ قال: نعم؟ قال: أرغم الله أنفك فأجهد على جهدك[1].

وقد ذُكر أنّ هذا مذهب معروف بوَّب له البخاري في صحيحه بباب مَنْ خصّ قوماً دون قومٍ مخافة أن لا يفهموا، وذكر فيه قول علي: «**حدِّثوا الناس بما يفهمون أتحبون أن يكذب الله ورسوله**»[2].

وقد ذكر الحافظ أنّ الإمام أحمد كان يكره رواية الأحاديث التي تدل على الخروج على الملوك[3].

والكلام في هذا يطول فنكتفي بما قدمناه، وبما حررناه في «المسلك المبسوط» وقد نقلنا هنا بعض ما قاله المؤرخ الكبير الإمام عبدالله بن مسلم ابن قتيبة، وهو شاهد عدل، وكفى بها من شهادة.

واعلم أننا لم نقم ولم نحاول الغض من أصل ما اعتبره الأئمة للمجالس العامة من فضل ونفع ورفع عن الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحراسة للدين، حيث أن هذه المجالس تردع الكذابين والمخلطين فلا

---

(1) صحيح البخاري: برقم (٣٤٢٨) ٤٠/ ١٢، باب: مناقب علي بن ابي طالب (ومعنى اجهد ....)أي ابلغ على غايتك في حقي فان الذي قلته لك الحق .أهـ فتح الباري (٧/ ٧٣).

(2) صحيح البخاري: ١/ ٥٠، باب: من خص بالعلم ...الخ.

(3) الفتح: ١/ ٢٧٢، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

يجرؤون على دخول رحابها ليظهروا ما عندهم من زيف وروايات باطلة، وإنما يحدث فيها من يعرف أن بضاعته التي يعرضها على أئمة الحديث جيدة نزيهة، فإذا جازف أحد من الوضاعين ورواة المنكرات الباطلة وتشجع لدخول هذه المجتمعات انكشف على يد هؤلاء الحفاظ.

لكن يقال ما من عام إلا خُصّص، فإنّ لكل ما يخرج من حكم العام أدلة خاصة. وما قلناه من عذر مَنْ تكتم بروايته في فضائل علي وآله أمر لا يخفى، فإنه قد عرف الخاص والعام أن مناقب مولى المؤمنين علي بن أبي طالب مرّت تحت الحصار الشديد في عهد بني أمية الذي كانوا يلعنونه ويقتلون أولاده، وعهد بني العباس أيضاً لاسيما أوائلهم وعهد المتوكل، ثم خرجت من عهد الملوك إلى عهد من خلفوهم من النواصب وليس سراً ما وقع من المكروه والعنت، على نحو ما قدمناه وفيما لم نقدمه.

وكان الحافظ إبراهيم السعدي[1] الجوزجاني، شيخ أبي داود، والنسائي، حامل راية النصب والبغض لعلي، وكان في أواسط عصور الأئمة، وسترى كلامه في «المسلك المبسوط» في معاداة علي[2] وإعلانه الحرب على مناقبه وفضائله.

---

(1) تهذيب التهذيب: ١/ ١٩٨ – ١٩٩ برقم (٣٠٠).

(2) من ذلك ما ذكره السلمي عن الدار قطني بعد أن ذكر توثيقه كان فيه انحراف عن علي اجتمع على بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم. أهـ تهذيب التهذيب(١/ ١٥٩)

وله كتاب[1] في علوم الحديث له أثر واضح في كلام المتأخرين بعده، حتى أن الحافظ السيوطي ذكر في كلامه في أسباب الوضع: أن يروي رافضي حديثاً في فضل أهل البيت، وقد علمت أن الرفض عندهم شامل لكل محب لعلي، ذكر هذا في كتابه «تدريب الراوي»[2].

ولهذا قلنا أن مناقب علي وأهل البيت لا لوم على من يرويها خارج هذه المجالس العامة، إذا كان ثقة معروفاً بالعلم والأمانة، وشاهدنا أن الحافظ السيوطي له كتاب في فضل أهل البيت، سمّاه «إحياء المَيْت في فضل أهل البيت» فأشار إلى أن فضل أهل البيت قد أميت.

ومن المعلوم من علوم الحديث أن الرواة الذين يروون المتون المنكرة أو الموضوعة الباطلة من قبلهم لا محل لهم في كتب الصحاح، ويحكم على كل ما يروونه بالوضع. وليس هذا من الخطأ والوهْمِ الذي يُغتفر للثقة في رفع موقوف أو وصل مرسل. وحاشا هؤلاء الثقات الذين حملوا تراث السنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن سوء هذا المآل.

وهذا أبو معاوية روى حديث الباب، وهو من أبرز الأئمة الثقات الذين اعتمد عليهم علماء الرواية، وفي مقدمتهم صاحبا الصحيحين، وأوعبوا في كتبهم من رواياته. وقد قبلوا ما تفرد به وما تفرد به الثقات لاسيما الحفاظ منهم، على

---

(1) وهو: كتاب «أحوال الرجال» وقد حققه صبحي البدري السامرائي .

(2) التدريب:١/ ٢٧٦، النوع الحادي والعشرون الموضوع.

أساس قاعدة أن انفراد الثقة الثبت حديثه صحيح، وأن انفراد الثقة الصدوق حديثه حسن، وهو أصل من أعظم أصول قواعد هذا الفن الشريف.

والانقياد لهذه القواعد في بعض دون بعض تحكُّم موافق لمقتضى الهوى والتشهي، ويدخل الوهن في القواعد التي يعتمد عليها علم الحديث، كما يضعف الثقة بالسنة النبوية وهي الأصل الثاني بعد القرآن، الذي اعتمد عليه المسلمون في دينهم. إذ الأحاديث المتواترة لا تفي بحاجات الشريعة المطهرة.

وهنا في حديثنا انفرد أبو معاوية وهو ثقة حافظ، رواه عن شيخه الأعمش وهو أثبت الناس فيه، ومع ذلك فهو ثقة مطلقاً في جميع شيوخه، فحديثه يكون هنا صحيحاً.

ويمكن أن يعذر المتقدمون الذين اتهموا الرواة الذين لم يحتملوا لهم روايتهم هذا الفن عن أبي معاوية، أما بعد ظهور ما ينهض بالحديث بما وفق لمعرفته ابن نمير، وابن معين، واعتمد عليه الحاكم، الذي جاء بإسناد معتبر للمتابعة التي ذكرها ابن معين، وحينئذ فلا عذر لمن عرفها إلا أن يُحَكِّمَ القواعد التي قام عليها هذا العلم، لاسيما وقد صرح علماء المصطلح بقاعدة أن على الحفاظ المتأخرين أن يعتمدوا على ما عليه الدليل من كلام المتقدمين، وليس لهم أن يخالفوا هذه القاعدة.

ولسنا إذ نخالف جماعة من المتقدمين والمتأخرين وحيدين، وإنما نوافق آخرين أعلى منهم ساروا على جادة هذه القواعد، فالحجة قائمةٌ على المتأخرين الذين جمدوا على ضعف الحديث تناسياً لما هو معلوم من وجوب العمل بقول من

حفظ، وتقديمه على المقصرين، تمشياً على القول المجمع عليه من أنّ "مَنْ حفِظَ حجّة على مَنْ لم يحفظ" وهو الدليل الذي يجب أنْ يعتمد عليه.

وعلى هذا مشى الحافظ الناقد الصلاح العلائي، فقد حاول جمع أطراف الموضوع، ووصل إلى نتيجة تشهد لها قواعد هذا الفن، فقد ذكر أقوال المضعفين الذين وقفوا عندما علموا، ثم ذكر بعده كلام الحاكم الذي احتج بقول ابن معين الذي تمكن بالحجة على مَنْ قصّر، قال: فبريء أبو الصلت من عهدته.

قال: وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ المتفق عليهم، فقد تفرّد به عن الأعمش، وكان ماذا؟ و أي استحالة أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا في حق علي؟

قال: ولم يأتِ مَنْ تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين.

قال: ومع هذا فله شاهد رواه الترمذي في جامعه من طريق محمد بن عمر الرومي، عن شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي مرفوعاً: «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**». قال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث غريب، رواه بعضهم عن شريك ولم يذكر الصنابحي ولا يعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك.

قال: فبريء الراوي من عهدته من التفرد، ثم ذكر توثيق شريك عن الأئمة.

وقال بعد ذلك: وعلى هذا يكون تفرده حسناً.

قال: فكيف إذا انضم إلى حديث أبي معاوية.

قال: ولا يرد عليه رواية من حذف الصنابحي؛ لأن سويد بن غفلة مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، فذكر الصنابحي من المزيد في متصل الأسانيد، ولم يأتِ أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة في حديث شريك غير دعوى الوضع دفعاً بالصدر. انتهى كلام الحافظ العلائي باختصار[1].

قلت: كلام الحافظ العلائي مطابق لما قالوه في علم المصطلح بالنسبة للحفاظ المتأخرين من أنهم يلزمهم الأخذ بما فيه الدليل من كلام المتقدمين المختلفين.

قال السخاوي في شرحه لمنظومة العراقي في مصطلح الحديث ما حاصله: أن القاعدة أنه: يلزم الحفاظ المتأخرين أن يعتمدوا على من بيده الدليل فيما اختلف فيه الحفاظ المتقدمون[2].

وقول الحافظ العلائي في كلامه السابق في الرد على ابن الجوزي والذهبي، يشير إلى هذه القاعدة المقررة المعتمد عليها في علوم الحديث.

---

(1) النقد الصحيح: صـ ٨٤ – ٨٨ ، والمؤلف كأنه نقل كلام العلائي من «اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: ١/ ٤١٧ – ٤١٨ للحافظ السيوطي.

(2) مواضع من فتح المغيث منها (١/ ٢٥٥).

وقول العلائي في رواية إسقاط الصنابحي، إنما هو على التنازل في اعتبار هذه الرواية، وإلا فإنها ساقطة بقول الترمذي أن الرواية المتصلة التي صدر بها الباب هي من حديث شريك.

والبعض نكرة من كل الوجوه اسماً وذاتاً وحالاً فلا حكم لها، ولا يعتبرون من قيل فيه (حدّثنا الثقة)، فكيف هذا الإبهام المطبق، وبالنسبة لها ولرواية حذف سويد بن غفلة التي جاءت من رواية سويد بن سعيد فإنّ الزائدة هي المعتمدة في محل عن؛ لأنّ ذلك مقتضى الجمع بين المتعارضين كما حققه الحافظ في مقدمة «الفتح».

وهي ها هنا الرواية المتصلة التي اعتمدها الترمذي وعليها صحح الحافظ ابن جرير الطبري في صحيحه «تهذيب الآثار»[1]، وجاء تزكية لها متابعة الثقة الثبت محمد ابن عبد الله الرقاشي للرومي عن شريك بهذه الرواية المتصلة، فتم بحمد الله اعتماد الرواية المتصلة.

فليس الحديث من باب المزيد في متصل الأسانيد، وسيأتي الكلام مستوفياً عند ذكرنا لحديث علي عند الترمذي.

(1) (٣/ ١٠٥)رقم (١٧٤).

ما قاله مُضعِّفوا هذا الحديث

وقد انتصب لذكر جميع أقوالهم الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتابه «الموضوعات»[1] واعتمد على كلامهم على أساس قاعدة تقديم الجرح على التعديل، من غير أنْ يعمل هو شيئاً إلا النقل. وتقاعد أو تغافل وتغاضى عن ذكر أقوال المصححين، كما هي عادته في الاقتصار على ذكر الجرح دون التعديل[2].

فأما مَنْ نقل عنهم الحافظ المذكور من الحفاظ الذين وقفوا عندما عرفوا فلم يحتملوا لمن لم يعرفوهم من الرواة النهوض بقبول حديث الباب فضعفوه، فهم معذورون، كالدارقطني، وابن عدي، ومن اتَّبعهم، فقد جعل علماء الأثر بعدهم محملاً وهو أن قولهم يكون ضعفاً نسبياً، وهم تكلموا على حسب علمهم واجتهادهم وما تحصل لديهم من الروايات، ولا يكلفون إلا ذلك، فهم محسنون ولم يخالفوا القواعد.

وأما مَنْ جمد على كلامهم فهو يُجَمِّدُ قواعد الفن ويرفع ثقة الناس بها، كما يفعل الحافظ ابن الجوزي، والسراج القزويني، اللذان اعتمدا على قاعدة تقديم الجرح، وقد أخطآ خطأً فاحشاً، فإن تقديم الجرح محله في الرواة لا في المروي، إذ ما مِنْ حديث

---

(1) كتاب الموضوعات: ٢/ ٤٤٩.

(2) هكذا قال الذهبي في الميزان ١/ ٩، ترجمة أبان بن يزيد العطار، و ٢/ ٦٦٠ عبد الملك بن عمير اللخمي.

صحيح إلا وله رواة من الضعفاء بل ومن الوضّاعين غالباً، حتى الأحاديث المتواترة، وهم لم يذكروا كلام المصححين، بل قلّدوا كلام المكذبين بأنّ أبا الصلت وضعه، وأنّ كل من رواه غيره فقد سرقه منه، وهي دعوى عموم بالتوهّم والتظنن، ترجع إلى الشهادة بعدم العلم، ثم أثموا بإعلان الوضع لمتن الحديث.

على أنّ قاعدة تقديم الجرح على التعديل فيها تحفظات، تعرِفها مِنْ كلامنا في «المبسوط» إن شاء الله[1].

وأما الذهبي رحمه الله فقد غطى تَعصُّبُه عينيه عن إدراك الحق، كما شرحنا ذلك في الرد عليه في «المسلك المبسوط»، فهو ينفي ويعتصم بالنفي وكفى .

فمن ركب ظهر الهوى كالحافظ المذكور وشيخه الحافظ ابن تيمية، فلا حيلة فيهما إلا التنكب عن طريقهما، وتَرْكهما وما يهويان.

على أن الحافظ ابن تيمية رحمه الله قال في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم»[2]: إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي لا في الإثبات، لأن إحاطة الإنسان بما يُثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه وهذا كلام مستقيم نقدمه أولاً للحافِظَين المذكورين أعني ابن تيمية والذهبي.

فأما الموافق للقواعد فهو أنْ يأخذ الحفاظ المتأخرون بقول مَنْ وفقه الله من الحفاظ لحيازة المتابعة أو المتابعات من طريق الثقات، فالاعتماد على الثقة أو الثقات

---

(1) انظر كتاب الرفع والتكميل (١١١ - ١١٩).

(2) الطبقة الأولى (صـ ١٧).

في المتابعات وبقية المتابعات من الضعفاء والمضعفين معتضد بها، فإن كانت واهية فتسقط، ويستقيم الحديث صحيحاً برواية الثقات.

فمن يتعصب ويخالف القواعد فقد كان خليقاً أنْ لا يثق الناس بكلامه. هذا ما سجلته قواعد الفن.

وعلى هذا الأساس تقدم متابعة محمد بن جعفر الفيدي ليكون الحديث بها صحيحاً، وكيف لا وقد تصدّى لها مُحتَجّاً بها ابن معين القوي المعتمد عليه في علم الجرح والتعديل.

وابن معين هو ابن معين فقد نقل الذهبي[1] عن ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن الغافقي أن ابن معين قال فيه: وفي عبد الرحمن بن آدم لا أعرفهما، قال ابن عدي: وإذا كان مثل ابن معين قال لا أعرفهما فمثل هذين مجهولان، وإن عرفهما غيره لا يعتمد على معرفته، فإن ابن معين بِهِ تُستبرأ أحوال الرجال.

وقد صحح الحفاظ المتأخرون عشرات الأحاديث على هذا الأساس المجمع عليه عندهم أنّ مَنْ حفِظ حجة على مَنْ لم يحفظ، وعلى هذا الأساس صحح الحاكم والحافظ العلائي هذا الحديث كما يأتي.

---

(1) الميزان ٢/ ٥٧٦ برقم (٤٩٠٩).

فقد طعن[1] ابن معين في سويد بن سعيد لروايته عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**الحسن والحسين سيدا شاب أهل الجنة**»[2].

قال أبو الحسن الدارقطني: فلم نزل أن هذا كما قال يحيى وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته هذا الحديث حتى دخلنا مصر سنة سبع وخمسين، فوجدتُ هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمنجنيقي، وكان ثقة روى عن أبي كريب عن أبي معاوية، كما قال سويد سواء بسواء!.

وتخلّص سويد وصح الحديث عن أبي معاوية. وقد حدث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم ومات أبو عبد الرحمن قبله. ينظر «المقاصد الحسنة»[3]. وهنا يقال في حديث الباب مثله.

وانظر إلى الحافظ رحمه الله راداً على ابن الجوزي في الأحاديث التي حكم بوضعها في فضل عرفة، فرد عليه ودافع عنها وذكر ما اعتمد عليه ابن الجوزي،

---

(1) تهذيب التهذيب ٣/ ٥٦١ ، تاريخ بغداد ٩/ ٢٢٧-٢٣١.

(2) الإمام أحمد في مسنده مسند أبي سعيد الخدري برقم (١٠٩٩٩)، والترمذي في أبواب المناقب باب مناقب أبي محمد الحسن ...الخ برقم (٣٧٦٨) والنسائي في السنن الكبرى كتاب المناقب، فضائل الحسن والحسين برقم (٨١١٣) ولفظه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا**».

(3) المقاصد الحسنة (صـ ٢٠٠) برقم (٤٠٧).

فقال: وأما عبد الرحيم بن هارون ويحيى بن عنبسة في حديث أبي هريرة فخرّجهما ثابت، لكن الاعتماد على غيرهما، وكأن حديثهما لم يكن[1].

وسنذكر في «المسلك المبسوط» أعداداً أخرى من أعمال الأئمة في الاستدراك على مَن اغترّ بالعمومات التي تخالف ما صح من الأسانيد.

ويقال على رسم كلام الحافظ في رده في أحاديث فضل عرفة: لو سلّمنا هنا في حديث الباب جرح أبي الصلت ومَنْ تبعه ممن ادعوا فيهم سرقه حديثه، فإنّ الحديث اعتمد على محمد بن جعفر الفيدي، الذي قال فيه ابن معين: ثقة مأمون. وصحة رواية أبي معاوية كما قاله ابن نمير، فكأن حديث هؤلاء المجروحين لم يكن، إذ لا يضرنا جرحهم بعد ثبوته بغيرهم.

وللأحاديث الضعيفة طريقة مسلوكة للحفاظ، وهي الحكم عليها بالضعف النسبي، فيكون الحديث بها ضعيفاً ضعفاً نسبياً، كما يكون الحديث بما صحت طريقه صحيحاً.

كما نصّوا على أنّ الحديث يكون صحيحاً إذا نص على صحته أحدٌ من الحفاظ. وحديث ابن عباس نص على صحته ابن معين والحاكم وهما من الحفاظ المعتبرين، لاسيما ابن معين، فهو أبرز علماء هذا الفن.

فإنْ قلت: إنّ تصحيحهم يعارضه التضعيف في كلام المضعفين.

---

(1) «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» (صـ ٥٩).

قلت: الطريق التي صححوا بها الحديث هنا لم يعارض فيها أحد من الحفاظ، فهو تصحيح لم يعارضه تضعيف.

أما المتابعات الصالحة فأحسنها ثلاث:

المتابعة الأولى: أبي الصلت الهروي عبد السلام، وهي وإن كانت هي الأصل في هذا الحديث أعني حديث ابن عباس، لكن بالنظر إلى أن الحديث استقام على رواية الفيدي، فإن رواية أبي الصلت لها قدرها.

لأنه أولاً: برئ من عهدة هذا الحديث لصحة رواية أبي معاوية له، ولهذا صحح هذا الحديث بروايته بمفردها الإمام الناقد أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، فأخرجها من طريقه في «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد».

ثانياً: إن الحافظ الكبير قرين أحمد بالعراق ابن نمير، شهد بأنّ أبا معاوية حدَّث بهذا الحديث أبا الصلت، وشهد بذلك لابن معين، فهما يعلمان أنّ أبا الصلت صادق.

ثالثاً: إن ابن معين صححه من روايته فيما رواه القاسم الأنباري، وقد دافع[1] عنه فيما رواه الحاكم والخطيب، عن جمع من أصحابه، وصدقه وأثبت له المتابعة الصحيحة، فبريء من عهدته.

---

(1) تقدم.

رابعاً: إنّ أئمةً كباراً وثّقوه، وهم: ابن معين، وأحمد، وابن نمير، وابن سيار، وأبو داود، وعبدالله بن أحمد، وأبو محمد السمرقندي، وأصحاب ابن معين.

خامساً: إن حديثه عن ابن عباس له شاهد صحيح عن علي.

وفي جميع ذلك ما يدل على صدقه وأن روايته تساند رواية الفيدي.

المتابعة الثانية: متابعة محفوظ بن بحر، وقد روى عنه من أهل بلده ثقات كما تراه في «المسلك المبسوط»، وقد روى هذا الحديث عن أبي معاوية، وهو كما قال ابن حبان[1]: ثقة مستقيم الحديث، ولم يجد له ابن عدي[2] إلا الخطأ في رفع موقوف أو وصل مرسل، ولم يجد له متناً منكراً، فقول أبي عروبة: يكذب، قول مبهم غير مفسر فهو يصلح للمتابعة.

المتابعة الثالثة: متابعة عمر بن إسماعيل بن مجالد[3]، وهو راوٍ اعتمد الترمذي عليه، واحتج به مصححاً لأحاديثه، وروى عنه الجماهير كما تراه في كتب التراجم. قال الإمام أحمد[4] في روايته لهذا الحديث عن أبي معاوية: إنه صدق، روى ذلك عنه ابنه عبدالله، فروايته رواية صالحة.

---

(1) الثقات ٩/ ٢٠٤.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٤٣٣.

(3) تقدّم.

(4) تقدم.

المتابعات الباقية: رواية جعفر بن محمد الفقيه، ورجاء بن سلمة، وإبراهيم ابن موسى الرازي، وهؤلاء الثلاثة لم يعرفوا إلا برواية هذا الحديث عن أبي معاوية، ولم يتقدّم لهم ذكر في غيره. والرواة عن هؤلاء في روايتهم هذا الحديث ثقات، فالأول[١] رواه عنه مطين وهو حافظ كبير، والراوي عن رجاء[٢] بن سلمه أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم، وثّقه الخطيب[٣]، والثالث وهو إبراهيم بن موسى[٤] الرازي روى عنه الحافظ ابن جرير الطبري في صحيحه «تهذيب الآثار» [٥]شاهداً لحديث ابن عباس برواية أبي الصلت، وقال: لم أعرفه ولم أرو عنه إلا هذا الحديث.

وقد روى حديث ابن عباس برواية أبي الصلت شاهداً لحديث علي الذي صححه.

فهؤلاء ثقات على قاعدة [٦]ابن خزيمة وابن حبان، إذ لم يعلم لهم رواية منكرة، ولم يجرحوا من أحد وَرَوَوْا عن ثقة وروى عنهم ثقات، فإن اعتبرناهم

---

(1) تاريخ بغداد ٧/ ١٨١.

(2) تاريخ بغداد ٥/ ١١٠.

(3) تاريخ بغداد ٥/ ٣٢٦-٣٢٧.

(4) تقدم.

(5) تقدم.

(6) ذكرها الحافظ بن حجر في اللسان ١/ ٥٥١.

مجاهيل على مذهب الجمهور، فالجهالة المطلقة تفيد في المتابعات، كما صرح بذلك الحافظ بن تيميه[1]، والحافظ العسقلاني[2].

ثم جاءت روايات كثيرة عن أبي معاوية وعن شيخه الأعمش من الرواة المعروفين بالضعف والاتهام بغير هذا الحديث، إلا أنها كثيرة قد تكون بمجموعها قوة، وإن كان أفرادها ضعفاء ومتهمين، لاسيما والحديث قد صح عن غيرهم.

(1) كما في اقتضاء الصراط المستقيم (صـ ٤١). في حديث: «فرق ما بيننا وبين ...» الخ.

(2) قال الحافظ السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٧٧ في النوع الثاني الحسن أو تدليس أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام.

الكلام عن حديث علي

وبعد، فقد أنهينا الكلام على حديث ابن عباس، وقدَّمنا الأدلة على أنه صحيح لا سبيل للحياد عن القول بصحته، وفيما يلي نذكر حديث علي، وهو وإن لم يشتهر كحديث ابن عباس، إلا أنه ورد من ثلاث طرق أو طريقين صحيحة، وطرق أخرى عن علي ضعيفة، لكنها مختلفة المخارج، فليس فرداً كحديث ابن عباس.

الطريق الأولى: رواية الصنابحي عن علي عليه السلام، فقد أخرج الحافظ الإمام عبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على كتاب «مناقب علي» لأبيه فقال: حدثنا إبراهيم ابن عبد الله الكجي، وهو إمام ثقة حافظ صاحب السنن، عن محمد بن عبد الله الرقاشي، وهو ثقة حجة ومن رجال الصحيحين قال: حدثنا شريك بن عبدالله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد ابن غفلة، عن الصنابحي عن علي مرفوعاً: «**أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها**» وهذا إسناد متصل، ورجالة أئمة ثقات، وشريك إمام[1] حافظ.

---

(1) قال ابن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» ١/ ٣٤٣ (٢٠١): "كان رحمه الله إماماً فقيهاً محدثاً مكثراً حسن الحديث".

وبهذا الإسناد المتصل يسقط جميع ما جاء من روايات الضعفاء والمضعفين، مما يخدش في الرواية المتصلة في إسناد شريك في رواية الرومي عنه.

وأما الترمذي[1] فرواه من حديث الرومي محمد بن عمر، عن شريك، عن سلمة، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي عن علي مرفوعاً «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**» وقال: هذا حديث غريب، ولا يعرف عن أحد من الثقات غير شريك. فهذا الحديث حسن غريب، كما في نسخة «الجامع» الترمذي[2] إذ هي

---

(1) كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب برقم (٣٧٢٣).

(2) ذكر المحب الطبري في «الرياض النضرة في مناقب العشرة» الحديث وقال أخرجه الترمذي وقال حديث حسن غريب ٣/ ١٥٩، وكذا الحافظ في أجوبته على رسالة القزويني (صـ٣١) قال (أخرجه الترمذي ..... وقال غريب)أهـ

(فائدة) ذكر الإمام السيوطي في كتابه الحاوي للفتاوي (٣ / ١٦٤) عقب كلام طويل مانصه :

كما رأى من لا معرفه له بالفن قول الترمذي في حديث أنا دار الحكمة وعلى بابها في بعض النسخ هذاحديث منكر فظن أنه أراد أنه باطل أو موضوع لعدم علمه بالمصطلح وجهله أن المنكر من أقسام الضعيف الوارد لا من أقسام الباطل الموضوع وإنما هذا لفظ اصطلحوا عليه وجعلوه لقبا لنوع محدود من أنواع الضعيف كما اصطلح النحاة على جعلهم الموصول مثلا لقبا لبعض أنواع المعرفة وقد وقع للخطيب البغدادي أنه روى في تاريخه حديثا باطلا وقال عقبه هذا حديث منكر فتعقبه الذهبي في الميزان وقال العجب من الخطيب كيف يطلق لفظ المنكر على هذا الخبر الباطل وإنما أطلق المنكر على حديث القلتين ووصف في الميزان عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها منكرة بل وفي الصحيحين أيضا وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية ولا يلزم من الفردية ضعف متن الحديث فضلا عن بطلانه اهـ.

النسخة الموافقة لكلامه هنا، والموافقة أيضاً لطريقته لمن سَبَرها في «جامعه» في حديث شريك، فإنه إذا انفرد يصحح حديثه أو يحسّنه، ولم نجد في غير هذا الموضع أي حديث لشريك لم يحسّنه أو يصححه، اللهم إلا إنْ خالفه سفيان أو شعبه.

كما أن شريكاً عند الترمذي وغيره- إلا من شذ- حافظ كثير الحديث، له عند إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث، وكان ابن المبارك ووكيع[1] وابن معين يقدمونه على سفيان في حديثه عن الكوفيين، كما في هذا الباب، فإن سلمة بن كهيل شيخه فيه كوفي، ووثقه الأئمة[2] إلا القطان والجوزجاني، والقطان متشدد[3] وهو على الشيعة أشد، وأما الجوزجاني، فلا يقبل كلامه في أهل الكوفة، والحافظ العسقلاني يردُّ جرحه فيهم لغلوه في النصب[4].

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[5]: ليس كل الصحيح عند مالك وشعبة وسفيان، فيحتاج أن ننزل إلى من دونهم.

---

(1) كما في تهذيب التهذيب ٣/ ٦٢٤ - ٦٢٥.

(2) كما في تهذيب التهذيب ٣/ ٤٤٢.

(3) قال الذهبي في السير: كان يحيى بن سعيد متعنت في نقد الرجال. وقال في (الميزان) ٢/ ١٧١ ترجمة ابن عيينه: يحيى متعنت جداً في الرجال.

(4) قال الحافظ في هدي الساري (صـ٦٠٤) ترجمة المنهال بن عمرو الكوفي: (الجوزجاني قد قلنا غير مرة أن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه).

(5) تدريب الراوي ١/ ١٦٨، قال: هو نحو قول مسلم ليس كل الصحيح نجده عند مالك .. الخ.

فمنهم من يرفع شريكاً إلى الدرجة الأولى أو الثانية، ومنهم من يجعله في الدرجة الثالثة، وعلى القول الأول يكون حديثه صحيحاً، وعلى الثاني حسنه الترمذي.

ولا يضر الحديث قول الترمذي رواه بعضهم بحذف الصنابحي، لأننا دللنا في «المسلك المبسوط» على أن الترمذي يلحق الحديث الذي يصححه أو يحسنه بما يعلقه في الحديث من إرسال أو وقف من غير أن يُعِلَّ الحديث بذلك، ولهذا يعلقه ولا يسنده، وهذا الحديث المتصل صدَّر به الباب، وقال: إنه من حديث شريك، وعلق كونه بحذف الصنابحي، كما أن الأسانيد المعلقة لا محل لها علمياً عند أهل الحديث. هذا هو الوجه الأول.

الوجه الثاني: أن الأحاديث التي يختلف فيها بالاتصال والإرسال يرجّح فيها الاتصال، ففي «نيل الأوطار»[1] للشوكاني في فضل ساعة يوم الجمعة، قال: إن الحديث في صحيح مسلم، ورجح الدارقطني أنه ليس بمرفوع، فنقل عن الإمام النووي قوله: "هذا الذي استدركه الدارقطني بناء على القاعدة المعروفة لأكثر المحدّثين من أنه: إذا تعارض في رواية الحديث رفع ووقف وإرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة. قال: والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحققي المحدثين، أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة". اهـ.

وعلى هذا نرى ما رواه الترمذي من الاتصال هو الأرجح.

---

(١) نيل الأوطار ٣/ ٢٧٨.

الوجه الثالث: أنّ خاتمة الحفاظ ابن حجر قال في مقدمة «فتح الباري»[1]: إنّ الزائدة في محل عن هي المعتمدة، إذ لا تعارض بين الرواية المحذوف فيها الراوي مع الرواية الزائدة المذكور فيها.

وهنا جاء من رواية سويد بن سعيد حذف سويد بن غفلة. فقال في روايته: سلمة ابن كهيل عن الصنابحي، وفي رواية الترمذي بزيادة سويد بن غفلة عن سلمة والصنابحي، فرواية الترمذي هي الزائدة المعتمدة.

وبما قدمناه ترى أن حديث الترمذي المتصل قويٌّ معتمد، ولهذا صححه من هذه الطريق الحافظ ابن جرير الطبري في كتابه «تهذيب الآثار»[2].

فإذا أضفنا إلى روايتهما رواية الإمام الحافظ عبد الله بن أحمد الذي تابع فيها محمد بن عبد الله الرقاشي، الرومي عن شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة عن الصنابحي، عن علي مرفوعاً، فبهذه لم يبق لأحد توقف في حديث الصنابحي عن علي.

ونرى فيما يأتي للصنابحي شاهداً صحيحاً عن علي وهو الشعبي، رواه عن علي، وكذا عبيد الله بن رافع، ثم فيه روايات أخرى ضعيفة، وفيما يأتي نذكر شاهد الشعبي:

---

(1) فتح الباري صـ ٣٦٥.

(2) تقدم.

روى ابن مردويه كما قاله أبو الفرج[1]، من طريق محمد بن قيس، عن الشعبي عن علي مرفوعاً. قال أبو الفرج: إن محمد بن قيس مجهول، وتبعه السيوطي في «اللآلي»[2] فقال: إنه مجهول، وقد أخطآ فإن محمد بن قيس هو الأسدي الوالبي، وهو مشهور بالرواية عن الشعبي، أثبت روايته عنه ابن حبان في ثقاته[3] وقال: إنه كان متقناً وكذلك جميع الذين ترجموا له، وكلهم ذكروا أنه معروف الرواية عن الشعبي، كالمزي في «تهذيبه»[4]، والحافظ في «تهذيب التهذيب»[5]، وغيرهما.

وذكر المزي رمزاً أن حديثه عنه في سنن النسائي، وهو ثقة كبير، روى عن أئمة كبار، وروى عنه أئمة كبار، وهو من رجال مسلم، وثَّقَهُ الأئمة كما في «التهذيب» و«تهذيب التهذيب» وغيرهما من كتب الأئمة.

فلم يبق حاجة إلا الكلام في رواية الشعبي عن علي.

ومن المعلوم أن الشعبي حضر من حياة الإمام علي ثلاثة وعشرين عاماً.[6]

---

(1) الموضوعات ٢/ ٤٥٠ برقم (٤٤٠).

(2) اللآلي ١/ ٤١٤.

(3) الثقات ٧/ ٤٢٧.

(4) تهذيب الكمال ٦/ ٤٨٤ برقم (٦١١٥).

(5) تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٨ برقم (٦٤٩٦).

(6) سير أعلام النبلاء(٤/ ٢٩٤).

وهو من أهل الكوفة من شيعة علي، وثبت لقاؤه وروايته له في صحيح البخاري[١] في رجم علي لشراحة الهمدانية. وقد اعتمد على روايته عن علي الإمام أحمد وابن حزم وغيرهما.[٢]

وغير معقول أنه في عهد علي هذه المدة ولم يسمع منه إلا حديث شُرَاحة الذي قاله الدارقطني، فهذا القول لا يقبل إلا إذا دلل عليه برواية عن الشعبي نفسه، أو عن أهل عصره أنه لم يسمع منه غير ذلك. وقد ذكرنا في «المسلك المبسوط» من أقوال علماء الحديث التي تعتمد في مثل هذه الأحوال، ما يوافق قولنا.

ولهذا، فهذه الرواية عن الشعبي تحمل[٣] على الاتصال عن علي لا على الإرسال على الأرجح. وعلى الفرض البعيد تكون مرسلة ويكون قد أخذها عمن سمعها من ثقات أصحاب علي، لأنه كان شديداً في الرواية وقد أخذ يعرِّض بالحسن البصري.[٤] وهو من جامعي علم علي، كسعيد بن المسيب في علم عمر، وإبراهيم[٥] في علم ابن مسعود.

---

(1) كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رجم المحصن برقم (٦٨١٢).

(2) مسند الإمام أحمد (برقم ١١٩٠)وابن حزم في المحلى(١١/ ١٦٨).

(3) قال ابن تيمية في منهاج السنة ٦/ ٦٣، وقد ثبت من غير وجه عن الشعبي عن علي قال: ما كنا... وهو قد رأى علياً وهو من أخبر الناس بأصحابه وحديثه.

(4) تاريخ دمشق (٣١/ ١٢٤).

(5) النخعي .

ومراسيل الشعبي صحاح عند العلماء، لم يجدوا من مرسلاته غير صحيح[1]، وبذلك تكون روايته هذا الحديث شاهداً قوياً لحديث الصنابحي عن علي.

قال الحافظ العلامة ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول على شاتم الرسول» صفحة (٦٠)، بعد ذكر حديث رواه الشعبي عن علي في سنن أبي داود: إنه من جملة ما استدل به الإمام أحمد في رواية ابنه عبدالله. ثم قال: هذا الحديث جيد فإن الشعبي رأى علياً وروى عنه حديث شريحة الهمدانية، وكان على عهد عليٍّ وقد ناهز العشرين سنة، وهو كوفي، وقد ثبت لقاؤه، فيكون الحديث متصلاً.

ثم إن كان فيه إرسال لأن الشعبي يبعد سماعه عن علي، فهو حجة وفاقاً، لأنه عندهم صحيح المراسيل لا يعرفون له مرسلاً غير صحيح، ثم هو من أعلم الناس بحديث علي وأعلم الناس بثقات أصحابه، وله شاهد من حديث ابن عباس، ومثل هذه المراسيل لا يتردد الفقهاء في الاحتجاج بها. اهـ.

ومعلوم ما قاله العلماء في مطلق المرسلات، وهنا بحمد الله حديث الشعبي مرسل قوي على أقل الأحوال، وهو من مرسلات كبار التابعين، وهي عند مالك وأبي حنيفة يُحتجُّ بها.[2]

---

(1) قال العجلي (ولا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحا) أهـ تهذيب التهذيب (٥ / ٥٩)

(2) مقدمة ابن الصلاح (صـ ٣١).

وقد رواه عن علي عليه السلام عبيدالله بن رافع كاتب علي، رواه عنه علي بن الحسين، ورواه عنه ابنه زيد بن علي الشهيد، ورواه عنه زيد بن الحسن السبط، ورواه عنه ابنه الحسن بن زيد، أخرجه الإمام السيد محمد ابن علي الحسني في كتاب من روى عن زيد بن علي الشهيد من التابعين، والسيد محمد بن علي الحسني أثنى عليه الحافظ الذهبي في كتابه «أعلام النبلاء» [1].

وجاء في أسانيد ضعيفة عن علي من رواية أبنائه الحسن والحسين، والحارث، وعاصم وأصبغ، [2] وقد علمت أن مرسلات الشعبي أصح المرسلات، ولها قوة أعلى من بقية المرسلات[3]، كما قد علمت أنّ حديث الشعبي هنا متصل على الأرجح كما تقدم شرحه.

---

(1) السير ١٧/ ٦٣٦ - ٦٣٧.

(2) سيتعرض لها المؤلف في المقالات.

(3) قال الحافظ الذهبي في شرح الموقظة (٢/ ٧٠): وبالنظر إلى مراسيله(أي الشعبي) فإنه لا يحدث عن الضعفاء، والمتروكين .أهـ وفي سؤالات الآجري (١/ ٢١٩) قلت لابي داود : مراسيل الشعبي أحب إليك أو مراسيل إبراهيم ؟ قال : مراسيل الشعبي . وفي الثقات للعجلي (٢/ ١٢): مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحا .أهـ وفي ميزان الإعتدال للذهبي (٢/ ٥): وقال الحسين بن شجاع: سمعت على بن المدينى يقول: مرسل الشعبى وسعيد بن المسيب أحب إلى من داود عن عكرمة، عن ابن عباس.أهـ

وعلمت مما تقدم أنّ كلام المتقدمين والمتأخرين إنما هو باعتبار ما وقع لهم من روايات هذا الحديث. ولهذا فما وقع من متابعة الرقاشي للرومي عن شريك يسقط كل ما روي مما يخالف رواية الترمذي المتصلة.

على أن هذه الروايات الضعيفة أو المضعفة [1] لم تنل من حديث الترمذي شيئاً على حسب ما قدمناه سابقاً من بيان، كما أنهم لم ينظروا لرواية الشعبي على أنها قوة لحديث علي، فإن ابن الجوزي قال: إن الراوي عن الشعبي مجهول، ولكن ما قاله خطأ شنيع، فالراوي عن الشعبي ثقة وفوق الثقة، فيجب أن ينظر إليه ويكون فيه تأييد لصحة حديث علي.

والآن وبعد أنْ عرفنا صحة الحديث عن ابن عباس وعن علي، نذكر حديثاً آخر شاهداً لحديث الباب أخرجه الحاكم شاهداً لحديث ابن عباس، عن جابر بن عبد الله رضي الله مرفوعاً:

قال الحاكم: حدثنا أبوبكر محمد بن علي الفقيه الشامشي القفال البخاري، وأنا سألته، حدثني النعمان بن هارون البلدي من أصل كتابه، حدثنا أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني قال: أنبأنا عبد الرزاق قال: أنبأنا سفيان، عن عبد الله بن عثمان بن خيثم، عن عبد الرحمن بن بهمان التميمي، سمعت جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**أنا مدينة العلم وعلي**

---

(1) وهو الذي لم يجمع على ضعفه بل فيه إما في المتن أو في السند تضعيف لبعض أهل الحديث وتقوية لآخرين وهو أعلى مرتبة من الضعف المجمع عليه انتهى فتح المغيث (١ / ١٠٠)

بابها» هذا حديث صحيح وعبدالرزاق ومن فوقه ثقات، والراوي عن عبدالرزاق أحمد بن عبدالله الحراني المكتب، وهو أبو جعفر السامري، ذكره في «لسان الميزان»[1]، روى عن أبي معاوية وإسماعيل ابن أبان الغنوي، وروى عنه أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق الباغندي، وأبو عبد الله الحليمي، وأنكر عليه الدارقطني وابن عدي هذا الحديث عن عبد الرزاق، وقال الخطيب: هو أنكر ما روي، وقال الأزدي: تفرد به عبد الرزاق[2].

وعبد الرزاق يعرف بهذه الأحاديث، يهرب بها من المجالس العامة خوفاً من بعض المحدثين المتعنتين الذين يعترضون على مَنْ روى مناقب علي رضي الله عنه، ولم ينفرد بروايته عن عبد الرزاق، بل رواه عنه أحمد بن طاهر حرملة أيضاً، وله شاهد آخر عن جابر وكلاهما ضعيف.

وسوف نفصل ذلك في «المسلك المبسوط». وقد ذكرنا شيئاً مما يلقاه من يروي فضائل علي وآل البيت من العنت والمشقة، فلا نعيده.

(1) لسان الميزان ١/ ٢١١ ترجمة برقم (٦٢١).

(2) تاريخ بغداد ٤/ ٤٤٢ قال: هو أنكر ما حفظ عليه تاريخ دمشق(٤٢/ ٢٢٦).

كلام الحفاظ المتأخرين

فأوّلهم حافظ العصر خاتمة المحققين في الحديث ابن حجر العسقلاني الذي سمح الله به فتم به النعمة على هذه العصور المتأخرة، ومع اعترافنا له بالباع الطويل في الحديث والحفظ الكبير فيه وتجويد الكلام في الأبحاث التي يتعرض لها، فإننا رأيناه في هذا الموضوع ـ حديث الباب ـ لم يسرِ على طريقته المعروفة عنه من فذلكة الأسانيد وتمحيص الرواة، والحكم على ما اختلف فيه المتقدمون في حديث الباب، على مقتضى القواعد التي هي الفصل في هذا الفن، على عادته المعروفة؛ وإنما اقتضب الكلام بنظرة عجلى خاطفة، أخذ الوسط من قول الحافظ أبي الفرج بن الجوزي بالوضع للحديث، ومن قول الحاكم أبي عبدالله بتصحيح الحديث، وحكم بالوسط من قوليهما؛ أي حكم بالحسن للحديث لا بوضعه ولا صحته، واقتصر على حديث ابن عباس، ولم يذكر بل لم يُشرْ إلى حديث علي عليه السلام[1].

كما لم يلتفت إلى أن ابن الجوزي نفى صحة الحديث من الطرق التي ضعفه الحفاظ منها، وأن الحاكم أثبت صحته من طرق أخرى، فلم يتوارد النفي والإثبات على مورد واحد.

---

(1) لعل ذلك في غير أجوبته على أحاديث المصابيح فإنه أشار إليه فيها وذكر سند الترمذي.

فابن الجوزي اعتمد على الروايات الضعيفة، وعلى كليات مبنية على التوهم والتظنن، كقولهم: «آفته أبو الصلت، وكل من رواه فقد سرقه منه»، وهو استقراء ناقص، ونفي غير محصور، ودعوى عموم من غير دليل، وستعلم أنّ القاعدة إنما يعمل بها عند عدم دليل يكذّبها، وسنعقد فصلاً في «المسلك المبسوط» يبيّن ذلك.

والحاكم اعتمد في تصحيح الحديث على متابعة ثابتة اعتمد عليها ابن معين ولم يطعن فيها أحد ممن ضعف الحديث، ولم يكن الحاكم وحيداً في تصحيح الحديث، بل معه مزكي الرواة ابن معين الذي اعتمد على متابعة محمد بن جعفر الفيدي، وقال فيه: إنه ثقة مأمون. ووثقه أيضاً الحاكم كما وثقه ابن حبان في «الثقات»[1]، وقال يروي عن هارون وفضيل، وحدثنا عنه محمد بن إسحاق بن سعيد وغيره من مشايخنا، فهو توثيق قوي لا على أساس تساهله، وأسند الحاكم هذه المتابعة بإسناده المعتبر.

وقد قوى الحافظ الكبير محمد بن عبدالله بن نمير هذا الإسناد عن أبي معاوية، وهو قرين أحمد بالعراق، وعليه اعتماد أحمد وابن معين في رواة الكوفة، بأن الحديث هذا من حديث أبي معاوية، وقال: قد حدث به أبا الصلت، وأخبر بذلك ابن معين.

فالحاكم هنا عنده الإثبات المقابل لنفي غير محصور، والإثبات يُقدَّم على هذا النفي، فإنّ مُورد الإثبات غير مورد النفي.

---

(1) تقدم.

قال الحافظ الإمام محمد بن خزيمة في كتاب «التوحيد»[1] وهو جزء من «صحيحه»: قد علمتَ في مواضع مِن كتبنا أنّ النفي لا يوجب علماً، وأنّ الإثبات هو الذي يوجب العلم، وقد أجمع أهل العلم على أنّ مَن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ.

وزيادة على ذلك:

إنّ مِنْ قواعد هذا الفن أنّ الحفاظ المتأخرين يلزمهم أن يرجحوا مَنْ عنده الدليل مِن المختلفين قبلهم. وهم هنا ابن معين وابن نمير والحاكم.

وإنّ مِنَ القواعد: أنّ تفرّد الثقة الثبت مقبول. وقد اعتمد هؤلاء على تفرّد أبي معاوية، فلو أنّ الحاكم اقتصر على توثيق أبي الصلت، ونقل عن ابن معين توثيقه فقط من غير أن ينقل عن ابن معين متابعة الفيدي وتوثيقه، لكان لكلامه وجه في أخذ الوسط، ولكنه لم يقتصر، بل نقل المتابعة واعتماد ابن معين عليها، واعتمدها لذلك، فلا يتم الأخذ بالوسط.

لهذا قلنا: إن كلام الحافظ رحمه الله غير وافٍ وإنه تقصير منه غير مقصود. لقد سبق إلى ذهنه بدون رواية الوسط فقاله، ولم يسق فيه أيّ استدلال، ونعتقد أنه لو أمعن النظر لما تساهل بأخذ الوسط ولحرر الكلام على طريقته المعروفة كما تعوّدنا منه ذلك.

قد يقال: إنّ أبا عبدالله الحاكم معروف بالتساهل في التصحيح، وإن أبا الفرج ابن الجوزي أيضاً معروف بالتساهل في الحكم بالوضع، فالمفروض فيما

---

(1) ٢/ ٥٥٥

كان كذلك أن لا نحكم بقول واحد منهما بل نحكم بالوسط من قولهما، وهو تحسين الحديث، لئلا نهدر شيئاً من قولهما كحافظين.

قلتُ: جمع إجمالي وليس استدلالي، ولا يشفي مَنْ يطلب الحق مِنْ قول كل واحد منهما، والقول بأنْ لا نحكم بقول واحد منهما صحيح، ولكن الأحق من ذلك أن نبحث الموضوع كله، وأن نمحص الروايات كلها، وما قيل فيها من كلام الحفاظ المختلفين، وما حفظ فيه من غيرهم، وأن نحكم في الموضوع بما تتوفر فيه الأدلة وهو الذي تنص عليه قواعد هذا الفن.

ففي كلام الحافظ المقتضب نقاط ضعف نجملها فيما يأتي:

أولاً: ما قدمناه من أنّ كلام الحافظين إثبات ونفي، مع أنّ مورد الإثبات غير مورد النفي، ومعلوم أنّ المقدم والمعمول به هو الإثبات، اللهم إلا إذا رد بما ينفيه.

ثانياً: إنّ مِنَ المعلوم من قواعد علم المصطلح أنّ الحفّاظ المتأخرين يلزمهم أن يرجِّحوا من كلام الحفاظ المتقدمين من بيده الدليل، وهذا لا يكون بأخذ الوسط.

ثالثاً: إن الحافظ لم يذكر حديث علي، وهو شاهد لحديث ابن عباس، وقد تأكّد عدم استحضاره له، لأنه ذكر حديث جابر الشاهد لحديث ابن عباس، فإن حديث علي أقوى من حديث جابر، بل أقوى من حديث ابن عباس لأنه روي عن علي من وجوه، بخلاف حديث ابن عباس فإنه فرد.

رابعاً: لم يستحضر الحافظ رحمه الله في محمد بن جعفر الفيدي إلا توثيق ابن حبان فقط، لأنه ذكره في ترجمته في «تهذيب التهذيب»[1]، فلم يذكر إلا توثيق ابن حبان ولم يذكر غيره، وترك توثيق ابن معين والحاكم، وهو تقصير واضح.

وعلى تقييمه هذا جرى قوله فيه في «التقريب» بقوله فيه إنه مقبول[2]، ولا يقال هذا فيمن وثقه ثلاثة من الحفاظ الكبار، مع أنّ الحافظ نفسه قد سجل في «تهذيب التهذيب»[3] في ترجمة أبي الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي توثيق ابن معين له عن عدد من أصحابه، ونسيه هنا، ووثقه أيضاً الحاكم، وتوثيق ابن حبان له توثيق قوي لا على أساس تساهله، وقد ذكرنا نص ترجمته قريباً فلا حاجة لإعادتها.

خامساً: ذكر الحافظ في «لسان الميزان»[4] محفوظ بن بحر الأنطاكي وردَّ كلام الذهبي فيه أنه الآفة في حديث ابن عباس، وفات الحافظ في ترجمته أنَّ محفوظاً وثّقه ابن حبان، وقال: إنه مستقيم الحديث يروي عن وكيع والعراقيين، حدثنا عنه ابن حمزة بن صالح، ولم يذكر الحافظ هذا التوثيق في ترجمته، ولم ينكر عليه ابن عدي إلا الخطأ في رفع موقوف، أو وصل مرسل، ولم يجد له متناً منكراً. ومثل هذا يصلح للمتابعة.

---

(1) تهذيب التهذيب ٧/ ٨٧ برقم (٥٩٩٩).

(2) التقريب صـ ٤٧٢ برقم (٥٧٨٦).

(3) تهذيب التهذيب ٥/ ٢٢١ – ٢٢٣ برقم (٤١٩٢).

(4) لسان الميزان ٥/ ٢٥.

وكلام أبي عروبة جرح غير مفسر،[1] وقد تعرّض العلامة الشوكاني[2] في ((موضوعاته)) لبيان ما اقتضبه الحافظ رحمه الله فقال: هذا هو الصواب لأن يحيى بن معين والحاكم خولفا في توثيق أبي الصلت، فلا يكون مع هذا الخلاف صحيحاً، بل حسناً لغيره لكثرة طرقه.

وهذا إذا كان أراده الحافظ فهو نظر استعجل فيه ولم يمعن النظر، فإنّ الخلاف إنما كان في أبي الصلت ومن تابعه ممن سرقه منه حسب ما قاله الحفاظ المضعفون لأبي الصلت في هذا الحديث.

وأما المتابعة التي حازها ابن معين واعتمدها، واعتمدها من بعده الحاكم، وهي متابعة محمد بن جعفر الفيدي، فلم يقع فيها اختلاف، ولم تقع لمخالفي ابن معين، فهي تدفع مخالفي ابن معين والحاكم، لأنها متابعة صحيحة ولو وقعت لمخالفيها لوافقوهما.

والحافظ ابن حجر نفسه قال[3] في حديثٍ حكم ابن الجوزي بوضعه قال: حكم بوضع الحديث بمجرد ما جاء عن إمامه، ولو عرضت هذه الطرق على إمامه لاعترف بأن للحديث أصلاً، ولكنها لم تقع له اهـ. وعلى هذا النظر لو وقعت متابعة الفيدي والرقاشي وشاهد شعبةٍ عن علي لهؤلاء المخالفين في تصحيح حديث الباب، لاعترفوا بصحة الحديث، ولكنها لم تقع لهم. اهـ.

---

(1) أي في تكذيبه محفوظ ابن بحر.

(2) الفوائد المجموعة صـ ٣٧٤ باب المناقب ذكر علي رضي الله عنه.

(3) اللآلي المصنوعة ٣/ ٢١٩ - ٢٢٠.

ثانيهم: الحافظ السخاوي في «المقاصد»[1] والحافظ السيوطي في «اللآلي المصنوعة»[2]، فلم يزيدا على ما قاله ابن حجر، فقد قلّدا الحافظ ولم يفعلا شيئاً.

ثالثهم: الحافظ السيوطي قال في كتابه «الجامع الكبير»[3]: إنه لما اطلع على تصحيح الحافظ ابن جرير لحديث علي، رقّى بذلك أصل الحديث إلى درجة الصحة، بانضمام تحسين الحافظ إلى تصحيح ابن جرير.

رابعهم: الحافظ العلائي فإنه أيّد تصحيح حديث ابن عباس، بما ثبت من تصحيح ابن معين له، بما ثبت عنده من المتابعة الصحيحة، وقال: فبرئ أبو الصلت، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ المتفق عليهم، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا؟

وحسَّن حديث علي وقال: ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة في حديث شريك غير دعوى الوضع دفعاً بالصدر فاعتمد كلام الحاكم في حديث ابن عباس وحسَّن حديث علي، وعلى هذا يكون حديث الباب بضم حديث علي الحسن إلى حديث ابن عباس الذي اعتمد فيه كلام الحاكم، يكون صحيحاً بالإسنادين.

---

(1) المقاصد صـ ١١٤ برقم (١٨٩).

(2) اللآلي المصنوعة ١/ ٤١٢- ٤٢٠.

(3) تقدم.

على أنه لو وقع لهؤلاء الحفاظ متابعة محمد بن عبدالله الرقاشي في حديث الصنابحي عن علي، وانضم إلى ذلك شاهد الشعبي عن علي، بعد أن عرفنا أن الراوي عنه ثقة كبير ـ لو وقع له كل ما ذكر ـ لصعدوا القول في صحة حديث الباب.

خامسهم: الحافظ الكبير أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي، صاحب «بحر الأسانيد لصحاح المسانيد»، فقد صحح رواية أبي الصلت بمفردها في كتابه وهو كتاب نفيس لم يقع في الإسلام مثله، فقد صححه وأسنده من طريق صالح بن محمد جزرة عن أبي الصلت. وهذا الحافظ السمرقندي متأخر قد عرف كلام من تقدمه جرحاً وتعديلاً، وفي «المسلك المبسوط» تجد ترجمته.

تلخيص لأقوال الحفاظ المتأخرين

ويستطيع القارئ أن يقسم الحفاظ المتأخرين الذين جاؤوا بعد عصر الأئمة إلى ثلاثة أقسام أي في نظرهم إلى حديث الباب:

القسم الأول: حفّاظ قنعوا بما قدّمه لهم الحفّاظ المتقدّمون من الذين ضعّفوا الحديث عن طريق ما عرفوا من الرواة الضعفاء، ولم يحتملوا لهم هذا المتن بطريق أبي الصلت، فضعّفوه به وحكموا بأنّ كل مَنْ رواه إنما سرقه من أبي الصلت. فما كان من هؤلاء المتأخرين إلا أن قلّدوا مَنْ قبلهم وزادوا بأنّ الحديث موضوع من غير جهد ولا تمحيص، وهؤلاء هم أبو الفرج ابن الجوزي وآخرون، آخرهم ابن تيمية والذهبي الذي تتبع الحديث في «المستدرك»[1] بالتضعيف، وترك الأدلة التي تُثبته أمام عينه تعصّباً، وتتبع حديث علي في «الميزان» بالتضعيف. وقد بيّنا في «المسلك المبسوط» ما اشتمل عليه كلامه من التعصب الممقوت.

القسم الثاني: حفّاظ سلكوا فيما اختلف فيه الحفّاظ مِن قبلهم تحقيق المقام وجمع أطراف الروايات وتمحيصها، والعمل بإتباع ما تدل عليه الأدلة، وهؤلاء يمثلهم الحاكم والحافظ العلائي.

القسم الثالث: حفّاظ اكتفَوْا بأنْ يحافظوا على الجمع بين أقوال المتقدمين المختلفين، وأن يأخذوا الوسط، من غير أن يحاولوا البحث للوصول إلى ما

---

(1) تقدم.

يرجحه الدليل، بل أخذوا بالوسط من الأقوال المتخالفة، وهو في حديث الباب تحسين الحديث.

وهذا ما اكتفى به الحافظ ابن حجر ومن قلّده مِنْ أتباعه رحمهم الله جميعاً، وهذا ما ظهر لهم لأنّ هؤلاء العلماء لا يقولون شيئاً بشهوة أنفسهم، وإنما بما يظهر لهم.

وقد علمتَ أنّ كلام المتقدّمين والمتأخرين إنما هو باعتبار ما وقع لهم واطَّلعوا عليه من روايات هذا الحديث، لهذا وقع التفاوت في أقوالهم على حسب ما وقع لهم مما اطلعوا عليه من روايات، وقد وقع لبعضهم ما رواه الإمام الحافظ عبدالله بن أحمد من رواية محمد بن عبدالله الرقاشي عن شريك تابع فيه الرومي، وهي تجعل حديث الصنابحي قوياً متصلاً برواية الثقات إلى علي عليه السلام، بحيث لا يؤثر فيها ما وقع من بعضهم من النكرات ما يخالف ما اعتمده الترمذي أو ما رواه من بعض المتأخرين، من: إسقاط سويد بن غفلة.

ولم تنل هذه الروايات شيئاً على حسب ما حررناه في حديث الترمذي سابقاً، وأما بعد رواية الرقاشي متابعاً للرومي عن شريك، فقد صارت هذه الروايات الضعيفة في حكم العدم.

ثم إذا عرفت رواية الشعبي عن علي بأنها مسندة صحيحة على الأرجح، أو مرسلة لها حكم المتصلة، وهذا بمعرفة الراوي عن الشعبي وأنه معروف الرواية عنه وأنه ثقة فوق الثقة.

كما أنه جاء عن علي بروايات كثيرة خيرها رواية عبيدالله بن أبي رافع كاتب علي، وغيرها من روايات أبنائه وأصحابه، وهي وإن كانت ضعيفة، فهي كثيرة مختلفة المخارج. فإذا أضيف إليه حديث ابن عباس صار متن الحديث في أعلى درجات الصحة.

روى الزهري[1] أنه حدَّث علياً بن الحسين زين العابدين فقال: أحسنت هو كذلك قال: قد حدثتك بشيء تعلمه فقال: العلم ما تواردتْ عليه الألسن. أو كما قال وسيأتي بسنده[2].

وبعد فقد قمنا بالكلام على هذا الحديث واعتمدنا في الاحتجاج على صحته طبقاً لقواعد أئمة الحديث، فجاء كلامنا مُدعّماً بالأدلة الكافية لصحته فنحمد الله الموفق لذلك، وخلاصة كلامنا:

أولاً: ما احتججنا به على تصحيحه على أساس القواعد التي قام عليها علم مصطلح الحديث في حديث ابن عباس وحديث علي، فإنه في الأول تفرّد به إمام ثقة وهو أبو معاوية فكان صحيحاً، وفي الثاني تفرد به شريك في حديث الصنابحي عن علي فكان حسناً، ثم جاءت رواية عن الشعبي عن علي كانت مغمورة فظن ابن الجوزي أنها غير صحيحة عن الشعبي لأنّ الراوي مجهول، ولكنه بَانَ وتحقّقَ أنه معروف الرواية عن الشعبي وهو ثقة وفوق الثقة، فكانت شاهداً لحديث الصنابحي الحسن فكان بهما صحيحاً.

---

(1) تاريخ دمشق ٤١/ ٣٧٦.

(2) لعله تعرض له في المبسوط .

ثانياً: على أساس قبول تفرّد الثقة صحح حديث ابن عباس أئمة كبار يعدون من مؤسسي هذا الفن، مثل مزكي الرواة الإمام الحافظ يحيى بن معين، والإمام الحافظ ريحانة العراق محمد بن عبد الله بن نمير، ومعهما الحافظ الحاكم أبو عبد الله، ومن المتأخرين الناقد الصلاح العلائي القائل بقوة الحديث وقبوله لأنه صوب كلام الحاكم ودافع عنه، وفي حديث علي صححه الحافظ ابن جرير وحسنه الترمذي في النسخة الموافقة لاعتماده على شريك، والموافقة لمنهجه في جامعه بتصحيح حديث شريك أو تحسينه إذا صح الإسناد إليه ولم يخالف شعبة أو سفيان، كما في هذا الحديث.

ثالثاً: إنهم وصفوا حديث[1] أبي معاوية عن الأعمش أنه أقوى أحاديثه، وحديث الباب عن ابن عباس من رواية أبي معاوية عن الأعمش. ووصفوا شريكاً بأنه أعرف الناس بحديث الكوفيين، وحديث الباب عن علي من طريق شريك عن الكوفيين.

رابعاً: وجدنا من اعتمد على أبي الصلت في هذا الحديث بمفرده على أساس أنه ثقة مقبول تفرده، لأن الطعن فيه على أساس التوهم والتظنن، واعتمد على توثيق ابن معين وغيره من الأئمة، وهذا ما ذهب إليه الحافظ السمرقندي، وقد صححه من رواية أبي الصلت وأدخله في كتاب «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد».

(1) تهذيب التهذيب ٧/ ١٢٧.

هذا آخر كلامنا في هذا الحديث

وفيما بعد نذكر أموراً تتعلق بهذا الحديث وتنبيهات:

التنبيه الأول: لا يهولنك قولنا: إن هذا الحديث في أعلى درجات الصحة ويفضل على كثير مما حوته كتب الصحاح، فإنه يصدقه الواقع من تفوّق علي عليه السلام في علوم الدين، وكان من أول علومه هو معرفة الله والإيمان القوي الذي ساقه إلى افتداء الرسول الكريم، فدثر بغطائه ونام على فراشه ليلة هاجر، وله كلام منقول عنه في وصف آلاء الله وآياته، وهو قد أوتي الحكمة التي هي نور يُقذف في القلب يُنير له فهم القرآن ظهراً وبطناً، كما تم له البصر بالقضاء الذي لا بد فيه أولاً من الدراية بالعلم ثم التيقظ لحيل الخصوم وتمويهاتهم، وذلك بدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له.

ومع طرد العوارض والعوايرِ في سبيل هذا الحديث وأمثاله التي لم يكن مسموحاً بروايتها رسمياً سواء بالنسبة للعصور الأولى التي يهاجم فيها بالصلب[1]، والضرب، وحلق اللحى، وصنوف التعزيرات[2]، أو بعد تلك

---

(1) كما صنع بالحارث بن حصيرة الأردي أبو النعمان الكوفي.«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢١)

(2) كما صنع بالإمام عطية العوفي قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٣٠٤): خرج عطية مع بن الأشعث على الحجاج، فلما انهزم جيش بن الأشعث هرب عطية إلى فارس. فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم الثقفي أنّ ادع عطية فإن لعن علي بن أبي طالب وإلا فاضربه أربعمائة سوط

العصور التي يمقتون فيها رواتها ويصفونهم بالابتداع والرفض والخارجية، ومع كل ذلك فقد وصلنا بهذه الطرق الصحيحة، ثم بما يؤازرها من كثرة الطرق المختلفة المخارج. على أن أصحاب الصحاح رَوَوْا أحاديث اعترَضَ علماء الفن أنفسهم عليها.

وحديث الباب مما تواردت على روايته الثقات، مع كثرة المتابعات، عن أبي معاوية في حديث ابن عباس، وكثرة الروايات عن شريك في حديث الصنابحي، وكثرة الروايات في حديث علي، شواهد على صحته من رواية الشعبي، وعبيد الله بن أبي رافع كاتب علي، وأولاد علي وأصحابه.

فهل يعقل أن تتفق كل هذه الروايات مع عدم التشاور فيها واختلاف مخارجها على ما لا يكون صحيحاً. خاصة مع الشواهد المعنوية كحديث أنه «عيبة علمي[1]، وباب علمي، وأعلم أصحابي[2]» وما جاء من إقرار النبي صلى الله عليه وآله وسلم له والتابعين، حتى صار يضرب به المثل في العلم والحكمة.

إن كثيراً من الأحاديث التي صححها الأئمة لم تحظ بمثل هذه الشواهد والمتابعات والشواهد المعنوية التي تؤيد صحة الأحاديث.

واحلق رأسه ولحيته. فدعاه فأقرأه كتاب الحجاج فأبى عطية أن يفعل، فضربه أربعمائة وحلق رأسه ولحيته.

(1) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٨٤- ٣٨٥.

(2) أخرج أحمد في مسنده في مسند معقل بن يسار مطولاً وفيه قال: «أو ما ترضي أني زوجتك أقدم أمتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً» ٣٣/ ٤٤٢ برقم (٢٠٣٠٧).

التنبيه الثاني: قاعدة سرقة الحديث تكون على ضربين: [1]

الأول: أنْ تتحقق سرقته كما قالوا في يحيى الحمّاني [2] أنه كان يسرق الحديث، ودلّلوا على ذلك.

الثاني: ما يقوله الحفّاظ المتأخرون، ويكثر ذلك من الحافظ ابن عدي في كتابه ((الكامل))، وهو اجتهاد منهم بحسب سَبْرِهِم ونظرهم وقد عرفوا في جمع من الضعفاء أنهم يغتنمون الفرصة فيروون عمن عرف بحديث ما يرويه عن شيخه، من دون أن يسمعوه منه، فلهذا كان الحفاظ يعملون بهذه القاعدة بالنسبة للرواة الضعفاء ويتهمونهم بسرقة الحديث ممن اتهم قبلهم، ويفعلون ذلك احتياطاً وتثبّتاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهي طريقة اجتهادية ظنية قد يثبت خطؤها، فقد يرجع الحافظ نفسه عنها إذا عرف أن الراوي الذي اتهم ثبتت براءته من الحديث، وقد يثبت خطؤه لغيره من الحفاظ. وسترى أمثلة من ذلك في ((المسلك المبسوط)).

التنبيه الثالث: قاعدة المتابعات والشواهد: قد أجمع العلماء من الحفاظ على أن المتابعات والشواهد بشرطها ينهضان بالحديث الأصل الذي حكم عليه بالضعف أو الوضع ويدفعان عنهما هذا الحكم، على حسب قوة المتابعات

---

(1) قال الحافظ الذهبي (سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بالحديث فيجيء السارق ويدعي انه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث. أهـ قال السخاوي (قلت أن يكون المحدث عرف براو فيضيفه لراو ممن شاركه في طبقته أهـ فتح المغيث (٢/ ١٢٥).

(2) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٣).

والشواهد، فكم من حديث حكم عليه بالضعف أو الوضع، ثم لم يصح له ذلك الحكم بسبب وجود المتابعات أو الشواهد الصالحة التي خَفيتْ على الذين حكموا على الحديث بالوضع والضعف، وصار بتلك المتابعات أو الشواهد صحيحاً أو حسناً أو دون ذلك قليلاً وارتفع عنه حكم الوضع، وأمثلة ذلك كثيرة سنفيض في ذكرها في ((المسلك المبسوط)).

وقد ينفي بعض الأئمة الكبار كأحمد وأمثاله حديثاً فيتعقبه من بعده من الحفاظ فلا يكون في ذلك أيُّ حزازة إذا كان التعقب صحيحاً، فيكون مذهباً لمن بعده من الحفاظ، على أساس من (حفظ حجة على من لم يحفظ)، ويصير الحديث المنفي بعد ذلك ثابتاً، وإن كان النافي إماماً كبيراً.

التنبيه الرابع: الحديث النبوي يعتمد على الإسناد، وهو الطريق إلى اثبات سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووصولها إلينا، وهو من خصائص هذه الأمة الشريفة، ولهذا فلا تثبت السنة إلا إذا اطمأن المسلمون إلى صحتها، فإذا كان الإسناد ضعيفاً لم تثبت به السنة، فلهذا كان عناية الحفاظ بالرواة.

التنبيه الخامس: قدمنا فيما سبق وجوب اعتماد رواية الثقة إذا انفرد، وأن عدم قبوله من غير إبداء دليل يدفعه يؤدي إلى إسقاط السنة، فإن أكثرها مما انفردت به الثقات، لأن المتواتر من السنة قليل، والسنة هي الأصل الثاني بعد القرآن، اعتمد عليه المسلمون.

قد يقال: إن قولك هذا في حديث واحد، وكيف يسقط بإنكاره الأحاديث الأخرى التي قبلها الأئمة في صحاحهم.

قلت: المراد بإسقاطها إسقاط الثقة بها، فإن قول الثقة هو المعتمد عليه عقلاً وشرعاً، وقد قرره الأئمة في علوم الحديث، وعلم أصول الفقه، في نقل حديث السنة، فإن في ترك ذلك ولو في حديث واحد يدخل الوهن به في كل حديث غيره مثله، ولا دخل للهوى والتشهي في العلم المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

التنبيه السادس: اعلم أنّ هؤلاء الأئمة الذين قبلوا تفرد الثقات وأدخلوا روايتها في صحاحهم وصرحوا بالاعتماد عليها، لم يفعلوا ذلك إلا على أساس قواعدهم التي حرروها في علوم الحديث فالتزموا بها، وعملوا في اختيار أحاديثهم على أساسها، وهي علوم حية تدرس وتسمى علم مصطلح الحديث، وما زال الحفاظ قديماً وحديثاً يسيرون على أصولها وهديها، فكلما أَفتَأَتَ أحد على أصولها وقواعدها أخذته أقلام الحفاظ بالنقد والتفنيد.

هذا ما كتبناه اختصاراً من «المسلك المبسوط»، ومن أراد التحقيق والبسط الكامل فليراجع ما بسطناه في الأصل مما يحسن الوقوف عليه، والحمد لله رب العالمين.

مناقشة لصادئة لابن الجوزي

لقوله: إن حديث علي وحديث ابن عباس موضوعان.

ذكر ابن الجوزي في ((موضوعاته))[1] أن حديث ابن عباس وضعه أبو الصلت الهروي على أبي معاوية وسرقه منه جماعة. وقال في حديث علي إنه موضوع لأنّ الرومي لا يجوز الاحتجاج به، ونقل عن الدارقطني أن حديث علي مضطرب، رواه سويد بن سعيد، عن سلمة عن الصنابحي، عن علي، وسلمة لم يسمع من الصنابحي.

تمسك ابن الجوزي بكلام من اتّهمَ أبا الصلت به، وأنه تفرد به عن أبي معاوية ولم يروه غيره، إلا من سرقه منه. ولم يعرج على قول من وثّقه وبرأه من عهدته، وأوضح أنه رواه عن أبي معاوية غير أبي الصلت، كما ذكر ذلك من وثقه أيضاً أنه من قديم حديث أبي معاوية، وأن أبا معاوية حدث به أبا الصلت.

فقد أخذ الحافظ أبو الفرج بقول الجارحين وغفل أو تغافل عن أقوال من تعقّبهم ممن صحّح الحديث، وهذا من أبي الفرج شنشنة فيه فعابها عليه الأئمة.

وليس من المعقول أن يقدم قول من اتّهمه على قول من أبطل تهمته بالدليل وإنما المعقول هو العكس، بأنْ يحكم بالدليل، لأنه يقضي على التهمة

---

(1) تقدم.

ويبريء المتّهم منها، اللهم إلا أنْ يجيء الأول بما يبطل دليل البراءة ويثبت أنه لا زال متّهماً ولم يفعل الجارحون ذلك ولم يدَّعِه أحدٌ لهم.

وقد قدّمنا بيان المتابعات فلا نُطيل بإعادتها، وفيها ما يبطل اتهام أبا الصلت، كما ثبت الحديث من طريق غيره، وجاء توثيق أبي الصلت من جماعة من الحفاظ تقدّم ذكرهم، كما سبق ذكر تصحيح حديثه هذا من ابن معين من رواية القاسم الأنباري والحاكم، وأبي محمد السمرقندي.

ونشير هنا إلى نقاط:

الأولى: أنّ المصححين اعتمدوا على أنّ الحديث تحققت رواية أبي معاوية له، وهو ثقة حافظ.

الثانية: أن ابن معين أشهر علماء هذا الفن، وهو رأس هؤلاء المصححين له، وكفى به لو لم يصححه غيره.

الثالثة: لم يأتِ مَنْ خالفه بحجة، أما الطاعنون المتمسكون بجمود على اتهامه فقال بعضهم إنه كذاب خبيث، وعن بعضهم أنه رافضي، وقد بريء من كل هذا كما سبق بيانه، ولنفرض أنه غير موجود بالكلية فعندنا رواية الفيدي عن أبي معاوية وهو ثقة، وثّقه ابن معين، والحاكم، وابن حبان وذكر رواية جماعة من مشايخه عنه، وابن الجوزي إما أنْ يكون قد اطلع على هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين فتصامم عنها، وإما أن يكون غفل عنها، فهو على كل حال ملام حيث حكم بوضع المتن لحديث ابن عباس، وكان الواجب أن يكون حكمه على

الإسناد، لاسيما وقد جاء متنه عن علي وجابر، وقد انتقد عليه الحفاظ تسرُّعَه في الحكم بالوضع بمجرد وجود الضعيف أو الوضَّاع في الإسناد، فيحكم على المتن بالوضع، وسنشير إليه قريباً في كلامنا هنا.

وأيضاً حَكَمَ ابن الجوزي على حديث علي بالوضع، لأنّ فيه الرومي قال: لأنّ الرومي لا يجوز الاحتجاج به. وقوله ذلك فيه لا يجوز له أن يحكم بالوضع فإن الذي نقله هو عدم الاحتجاج به، أي عدم ثبوت الحديث به[1] حيث لم يكن فيه الصلاحية لقبول حديثه، وهذا يطلب له ما يشهد له بأنْ يتابعه راوٍ ولو مثله فيكون به حسناً، كما صرحوا به في علوم الحديث، لأن ما يحذر من عدم ضبطه للحديث يزول إذا تابعه مثله، وبالأولى إذا تابعه ثقة كما هنا وعلمنا بذلك أنه قد حفظ حديثه.

وقد وجدنا أن الرومي تابعه في هذا الحديث ثقة متقن هو محمد بن عبدالله الرقاشي. راجع ترجمته[2] في كتب هذا الفن.

فليس هذا الحديث عن علي موضوعاً بأيِّ حال، لأنّ الموضوع ما انفرد به الكذاب وكان مخالفاً للقواعد المعلومة. والرومي لم يرمِهِ أحد بالكذب بل ولم

---

(1) نقل عن الزركشي في «نكته علي ابن الصلاح»: فرق بين قولنا لم يصح وبين قولنا موضوع وأن بينهما بوناً كبيراً، فإن الموضوع إثبات للكذب والاختلاف، وقولنا لم يصح لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت. وفرق بين الأمرين. نقله السيوطي عنه في كتاب «التوحيد» من «اللآلي» اهـ، «اللآلئ المصنوعة» ١/ ١٢.

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٣٠٥ برقم (١٦٥٧) وابن حبان في الثقات ٩/ ٧٣١ - ٧٣٢.

يتّهمه غير ابن الجوزي. وأما في هذا الحديث فقد توبع فلا محل لما قاله ابن الجوزي مطلقاً بحال.

على أنّ الرومي وَثَّقَهُ الأكثرون وقبلوه، وليّنه أبو زرعة وضعفه أبو داود، ولم يتّهمه أحد قبل ابن الجوزي، فلو كان الحديث لا متابع له فيه لكان ضعيفاً لا موضوعاً على قول من ضعّفه، وحَسَناً على أساس قول من وثّقه، وقد صححه بذلك الطبري في «تهذيب الآثار»[1]، واعتمد روايته الترمذي[2] في سننه بقوله ولم يَرْوِه أحد من الثقات غير شريك. فمقتضاه قبول حديثه، ولهذا جاء في نسخة من سننه أنه حسن غريب، وذكر تأييداً لذلك شاهداً عن ابن عباس، فما الذي انحط به عند ابن الجوزي إلى أن يكون حديثه موضوعاً؟ اللهم إلا التسُّرع الذي نعاه عليه الأئمة، ولم يسبقه أحد في حديث علي بذلك.

وأما قول الدارقطني: أنه مضطرب[3] فقد قدّمنا ردّه، وقد ذكر الدارقطني رواية سويد بن سعيد وفيها حذف سويد بن غفلة، فجعله بذلك مضطرباً، ولم تقع له رواية الرقاشي وبها يبطل الاضطراب.

وفي كلامنا في «المسلك المبسوط» ردُّ قول بعضهم أنّ الجرح يُقدّم على التعديل فليرجع إليه.

---

(1) تقدم.

(2) تقدم.

(3) العلل الواردة في الأحاديث للدارقطني ٣/ ٧٦.

وليس هو مضطرباً كما حققناه في «المسلك» الثاني[1]، لأن القول فيه قول الثقات الذين رَوَوْهُ وقد أشرنا إلى ردّه هنا، ومع ذلك فليس الحديث المضطرب موضوعاً.

فليس لابن الجوزي سلفٌ في قوله بوضع حديث علي.

على أنّ هذا كلّه بالنسبة إلى تفرّد الراوي، وقد علمتَ أنه قد تابعه الرقاشي عن شريك، وجاء شاهد الشعبي عن علي قوة له، وجاء من وجوه عن علي عليه السلام، فلم ينفرد به الرومي ولا شريك، فلا محل للاضطراب الذي يدَّعيه الدارقطني.

وبعد استحضارنا جميع ما ذكرنا في حديث علي أصبح كلام ابن الجوزي ساقطاً باطلاً. والعتب الأكبر على مَنْ ظاهرَهُ بعد معرفة ما سجله الأئمة عليه من بالغ الانتقاد.

وليعلم هنا أنّ ابن الجوزي لم يسلك مسلك الأئمة المحققين ولم يذهب مذهبهم في تحقيق كل حديث بما له وعليه، وبذلك خالف الآيتين من سورة النساء والحجرات[2] وسأذكر بعض كلام الأئمة ومضمون الآيتين على أن تكون الإطالة في «المسلك» الثاني.

وهاك كلام بعض الأئمة وهو نموذج لكلام غيرهم ممن نؤخر كلامه إلى «المسلك» الثاني المبسوط.

---

(1) يريد به كتابه (المسلك المبسوط).

(2) الآية ٩٤ في النساء والآية٦ في الحجرات وسيوردهما المصنف فيما يأتي.

قال السراج البلقيني في «محاسن الاصطلاح»[1]: إذا رأيتَ حديثاً بإسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الإسناد، ولا تقل هو ضعيف المتن بمجرد ضعف السند، إلا أن يقول إمام إنه لم يرد من وجه صحيح، أو إنه ضعيف وفسّر ضعفه. اهـ.

وقال الحافظ العراقي[2] في شرحه على «الألفية» له: إذا وجدتَ حديثاً بإسناد ضعيف فليس لك أنْ تقول هذا ضعيف، بل يقف جواز ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت به. مع وصف ذلك الإمام لبيان الضعف مفسراً. اهـ. وأصله لابن الصلاح في المقدمة والنووي في «التقريب».

وقد انتقدوا على ابن الجوزي تسرّعه في الحكم بالوضع وهو توسّع خطير الضرر كبير الأثر، ينشأ عنه ظن على ما ليس بموضوع بأنه موضوع![3].

قال الحافظ ابن حجر في «اللآلي المنثورة»[1]: إنّ النافي للحديث الثابت كمن نفى أصلاً من أصول الدين، ولا ريب أنّ توهين الحديث الثابت لا يَقِلُّ خطراً عن الاغترار بالحديث الموضوع.

---

(1) الاصطلاح مع المقدمة (صـ ٢٨٦).

(2) فتح المغيث (صـ ١٨٦)، تنبيهات نقله بتصرف.

(3) وقد توسع الامام السيوطي في تدريب الراوي في الكلام على موضوعات ابن الجوزي في معرض حديثه عن الموضوع وختم حديثه بأبيات له قال فيها:

كتاب الأباطيل للمرتضى ... أبي الفرج الحافظ المقتدي
تضمن ما ليس من شرطه ... لذي البصر الناقد المهتدي
ففيه حديث روى مسلم ... وفوق الثلاثين عن أحمد
وفرد رواه البخاري في ... رواية حماد المسند

إلى آخر أبياته رحمه الله.

وقال السخاوي[٢]: والمُوقِع له يعني ابن الجوزي استناده غالباً إلى ضعف رواية الذي رمي بالكذب مثلاً غافلاً عن مجيئه من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في التفرّد قول غيره ممن يكون كلامه محمولاً على النسب، مع أنّ تفرد الكذاب بل الوضاع ولو كان بعد الاستقصاء من حافظ متبحر تام الاستقراء، غير مستلزم لذلك. اهـ.

وقد قال الله تعالى في سورة النساء: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء:٩٤] .

وقال في سورة الحجرات ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات:٦].

ومعنى التبيّن في الآيتين: هو التثبّت والتحقّق من وجه الحق. وتتضمن آية النساء أنّ الأصل اعتبار كلام المسلم، لاسيما وفيه حقن دمه وصون ماله كما هو في الآية، فالاعتبار بالظاهر ويقبل من ظهرت علامة إسلامه، لأنّ الاحتياط

---

(1) كشف الخفاء (صـ٧).

(2) فتح المغيث ١/ ٢٩٧.

التريث في قبول كلامه سنة كما في رواية مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1]، فالواجب التوقف حياطة للسنة عن أن يدخل فيها ما ليس منها.

فإذا روى مسلم حديثاً ولم يكن عندنا معرفة بحاله وأخبر بما لا يعرف إلا منه، فقد وجدت الريبة في خبره، لأنه أخبر بما لا يتابع عليه فيما حقه أنْ يتابع فيه، فهذه ريبة تحتاج للاحتياط كما في آية الحجرات، وهو التبيّن والتثبّت، وهما موجودان في التوقف لا في الحكم بالوضع[2].

ولا يكون الحكم بالوضع في محله إلا بعد وجود القرائن الكافية بأنّ الحديث مختلق، فعندئذ يجوز الحكم عليه بالوضع، وهو حكمٌ ظني، كما أن الحكم بالتصحيح حكم ظني، فمن هو كمن ذكرنا لم يتابع على حديثه فيما حقه أن يتابع فيه كان هو ذلك السبب في اتهامه بالحديث، فقد يصرح الحافظ بالاتهام وقد لا يصرح بالاتهام، بل يقول روى ما لا يتابع عليه، وهي أليق وأخف من الاتهام.

---

(1) لعل المصنف يشير الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كفى بالمرء كذبا أن يحدِّث بكل ما سمع». رواه مسلم (١/ ١٠) باب النهي عن الحديث بكل ماسمع .

(2) هذا حكم الاتهام إن كان غير مفسر، إذ الجرح غير المفسر لا يقبل، ولكنه يوجب التوقف في الراوي لمن بعده، فإن وجد من وثقه قبل في هذه الحالة، فإن صرح المتهم بما اتهمه به ولم يتعقبه من بعده بما يبطل اتهامه وكان الحديث مخالفاً للقواعد المعلومة سقط به، وكان حديث هذا وغيره مما انفرد به متروكاً، وإن تعقب وبريء مما اتهم به بطل اتهامه، وقد بيّنا ذلك بشواهده في المسلك الثاني. المؤلف.

وقد قال الدارقطني فيمن قيل فيه ذلك أنه يعتبر به[1] والحق في كل هذا هو التوقف عن الحكم بالوضع، حتى يحصل التحقق بالبحث والاستقصاء والاستقراء، للتحقق من تفرده مع كونه مما يخالف القواعد المعلومة، وحينئذ يحكم بوضعه.

ففي سورة الحجرات أمر الله بالتثبّت في خبر الفاسق مع كونه ممن يرتاب في خبره، كما أن خبره فيه إهدار لدماء وأموال معصومة، ومع ذلك لم يأمر برفض خبره بالكلية وإنما أمر بالبحث والنظر والتحقق، فإن وُجدت على صدقه قرائن تُثبت صدقه قُبِلَ خَبَرُه بمعونة القرائن، وإن لم توجد قرائن على صدقه لم يقبل خبرُه لعدم وجود ما يثبت صدقه.

وهذا يؤيّد ما قالوه في علوم الحديث مما ذكرناه عن الأئمة من أنه لا يجوز الحكم بالوضع إلا بعد البحث والاستقصاء والتحقق من تفرد الوضّاع، إلى آخر ما ذكرناه سابقاً.

وقد انزلق أبو الفرج ابن الجوزي بذكر حديث الباب في موضوعاته اغتراراً بمن تكلم في أبي الصلت في حديث ابن عباس، وبمن تكلم في الرومي في حديث علي، ولم يجهد نفسه بالبحث والاستقصاء، وهذا تهورٌ يؤاخذ عليه.

على أنّ الراوي في حديث ابن عباس وهو أبو الصلت والراوي في حديث علي وهو الرومي لا يبلغ حديثهما باتهامهما حدّ الوضع، لِما حقّقناه، فكان خطؤه واضحاً على أساس تفردهما، فضلاً عن كونه أخطأ أيضاً خطأ أكبر لعدم بحثه

(1) ينظر ترجمة سوار بن داود من ميزان الذهبي. المؤلف.الميزان ٢/ ٢٤٥ برقم (٣٦١١).

عن المتابعات وهي موجودة يكون الحديث بها صحيحاً من حديث علي ومن حديث ابن عباس.

وقد نقل السيوطي في «التدريب»[1] عن ابن المبارك أنه قال: العلم هو الذي يجيئك من هاهنا وهاهنا. أي المشهور، رواه البيهقي في «المدخل».

وروى عن الزهري[2] قال: حدثت علي بن الحسين زين العابدين بحديث فلما فرغتُ قال: أحسنتَ بارك الله فيك هكذا حُدّثنا. قلت: ما أراني إلاَّ حدثتك بحديث أنت أعلم به، قال (لا تقل ذلك، ليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عُرف وتواطأت عليه الألسن).

وقد ذكر علماء الأثر أنّ اختلاف الطرق مع تباينها ولو من الضعفاء ممن لا يحتملون لهم التفرّد إذا كثروا، يؤذن بقوة المروي.

وذكر الحافظ[3] بعد إيراده طرقاً فيها مجاهيل قال: إنّ فيها مَنْ لا يعرف، وإن كثرة الطرق إنْ اختلفت المخارج تزيد المتن قوّة. بل إنه قال[4]: حتى الضعيف بالكذب والفسق يرتقي بمجموع طرقه من كونه منكراً أو لا أصل له. قال[5]: بل ربما كثرة الطرق أوصلته إلى درجة المستور والسيئ الحفظ حيث إذا وجدتْ له طرق أخرى فيها ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن.

---

(1) التدريب ٢/ ١٨٢.

(2) تقدم.

(3) القول المسدد صـ٦٢ الحديث السابع مما لم يذكره العراقي.

(4) تدريب الراوي ١/ ١٧٧.

(5) تدريب الراوي ١/ ١٧٧.

وصرح الحافظ[1] في الضعيف القريب إذا ورد عن مثله متابعاً كان بمجموع الاثنين حسناً.

وما كتبت هذا -مع أن حديث الباب غني برواياته الصحيحة سواء في حديث ابن عباس أو حديث علي- إلاَّ لأن ابن الجوزي قد علم من كثرة الروايات المختلفة المخارج التي وقعت له أن هذا الحديث ليس مما يختلق ويحكم عليه بالوضع.

هذا بالنسبة لما ذكره هو من الرواة، فضلاً عما تركه من الرواة الثقات التي تغافل عنها، لكيلا تُفسد عليه حكمه بالوضع، لأنه كان قاسياً في حكمه على أحاديث مناقب علي عليه السلام وأهل البيت، نفحة بقيت فيه من النواصب الذين سجل عليهم بعد وصمهم بالتشبيه تعصبهم ليزيد وآله، فقد جمع من كتاب «الموضوعات» -وكتابه الآخر له أقل نكاية منه- كثرةً وافرة من مناقب العترة، لا تصلح أن تكون كما قال، لأنها صحيحة وبعضها متواتر.

هذا ما ذكرناه من المناقشة للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله.

وفي كلامنا في «المسلك الثاني» المبسوط بعض ما اختصرناه هنا.

والحمد لله رب العالمين

(1) النزهة صـ ١٠٥.

مقالات صحفية

ومحادثات علمية

حول حديث الباب

نشرت بمجلة هدي الإسلام

تتضمن مقالين لفضيلة الشيخ الطاهر بن عاشور

(شيخ الإسلام بتونس)

والرد عليهما من فضيلة المحدث العلامة

علي بن محمد بن طاهر العلوي

بمقال يتضمن أحدى عشرة

حلقة علمية وحديثية

ينفصل قارئها بالجزم بصحة حديث الباب

والله الموفق لمن أحب للصواب

المقال الأول من (هدي الإسلام)

لفضيلة الشيخ الطاهر بن عاشور

تحت عنوان

حديث: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها))

وهو الذي تعقبه فضيلة المؤلف

وافانا من مولانا الجدة والثقة الثبت الشيخ محمد الطاهر بن عاشور شيخ إسلام تونس هذا التحقيق الوثيق والتحرير الثقة فأظهر القول الفصل في حديث (أنا مدينة العلم وعلي بابها) الذي كم دارت رحى الحرب شهورا وأياما بين جيش المثبتين والنافين – أما وقد أظهر مولانا الإمام الطاهر بن عاشور تزييف هذا الحديث بالحجج الدامغة فحقيق بالفريقين أن يخلدوا إلى السلام والوئام فإنه (إذا قالت حذام فصدقوها).

ونحن بلسان هدى الإسلام نرجو فضيلة مولانا أن يتفضل علينا بتحقيق القول نحو حديث أولية النور المحمدي ليرجعوا إليه فيما شجر بينهم نفع الله به المسلمين وأدامه مثلا عاليا للعلم والدين.

قال حفظه الله: يصلكم تحريري في بيان رأيي في حديث (أنا مدينة العلم) فإن رأيتم نشره فذلك لكم وإلا فاجعلوه محادثة علمية أفضيت بها إليكم.

طالعت في أعداد من مجلة هدى الإسلام مراجعات بين الأساتذة السيد علي الطوبجي والسيد عبدالله الصديق والسيد حسن قاسم في صحة هذا الأثر وعدم صحته فلاحَ لي أن أقول كلمة تفصح عن رأيي في هذا الغرض.

روى معنى هذا الأثر بروايات مختلفة الألفاظ والأسانيد متقاربة المعنى وأنا أتكلم على كل رواية منها سندا ومعنى (الرواية الأولى) وهي أشهرها وأسيرها بين الناس ((**أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب**)) .

هذه الرواية ذكرها ابن عدي في ((الكامل)) وذكرها الحافظ السيوطي في ((جمع الجوامع)) المسمى بـ((الجامع الكبير)) وفي ((الجامع الصغير)) عن العقيلي في كتاب ((الضعفاء)) وعن الحاكم في ((المستدرك)) وعن الطبراني في ((الكبير)) وعن الخطيب البغدادي في ((تاريخه)).

(رواته) الذي يؤخذ من ((كامل)) ابن عدي ومن ((اللآلئ المصنوعة)) للسيوطي أن رواة الحديث هم جعفر بن محمد البغدادي، ورجاء بن سلمة، وعمر بن إسماعيل، وأبو الصلت، وأحمد بن سلمة، والحسن بن عثمان، وأبو سعيد العدوي، وإسماعيل بن محمد كلهم يرجعون فيه إلى أبي معاوية مباشرة أو بواسطة وأبو معاوية يرويه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزاد ابن عدي في ((الكامل)) فذكر أنه رواه سعيد بن عقبه أبو الفتح الكوفي عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ورواه عبدالله بن عثمان الأموي عن عيسى بن يونس عن الأعمش بسنده.

أقوال الحفّاظ (في الرواة):

قال ابن عدي في كامله ومحمد بن طاهر في ذخيرة الحفاظ: وضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي عبدالسلام بن صالح عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وكل من حدّث بهذا الحديث سرقه من أبي الصلت وربما قلبوا إسناده، ونقل السيوطي عن الدارقطني أن جعفرا البغدادي متهم بالسرقة ورجاء بن سلمة كذلك، وعمر بن إسماعيل كذاب وابو الصلت كذاب وأحمد بن سلمة كذاب يحدث بالأباطيل وينسبها إلى الثقات، والحسن بن عثمان يضع الحديث. وأبو سعيد العدوي وضّاع، وإسماعيل بن محمد يسرق الحديث ويقلب. وقال ابن عدي سعيد بن عقبة مجهول سئل عنه ابن معين فلم يعرفه، وعبدالله بن عثمان الأموي ضعيف جدا لاسيما برواية هذا الحديث. وقال السيوطي رواه أحمد بن عبدالله المكتب وأحمد ابن طاهر بسندهما إلى جابر بن عبدالله يرفعه ونقل عن الدارقطني أن المكتب وابن طاهر كذابان. وقال السيوطي في ((الدرر المنتثرة)) رواه الترمذي من حديث علي وقال هو منكر.

أقوال الحفاظ في هذا الحديث:

قال ابن عدي وضعه أبو الصلت. وقال الترمذي هو منكر، وقال النجار: هو منكر، وقال الذهبي: موضوع، وقال أبو زرعة: كم خلق افتضحوا فيه، وقال أبو حاتم ويحيى بن سعيد: لا أصل له، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال السيوطي: قال أحمد بن حنبل لما سئل عنه: قبح الله أبا الصلت (يعني الذي

وضعه) وقال يحيى بن معين: ليس لهذا الحديث أصل وهو كذب فهؤلاء كلهم قالوا بأنه حديث موضوع.

وذهب فريق إلى أنه صحيح قال السيوطي ((اللآلي المصنوعة)) صححه الحاكم في ((المستدرك)) وذهب فريق إلى أنه دون الموضوع وفوق الصحيح ، قال السيوطي في ((اللآلي المصنوعة)) وفي ((الدرر المنتثرة)) عن أبي سعيد العلائي أنه حديث حسن باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلا عن أن يكون موضوعا، وكذلك قال ابن حجر العسقلاني فهذه خلاصة آراء الحفاظ فيه.

والذي أراه وأقول به أن هذا الحديث باطل رواية ومعنى.

أما توهينه من جهة سنده فقد تظافرت أقوال الأئمة المعتد بهم وبنقدهم من أهل الحديث أنه حديث موضوع كما تقدم عنهم آنفا، وقد بينوا أصل وضعه، وجرحوا كثيرا من رواة جميع طرقه بما لم يبق للنفوس طمأنينة بقبوله، ولو كان مقبولا لما خفى عن أساطين علماء الحديث، على أنهم لم يقتصروا على الطعن في رواته بل زادوا فحكموا بالطعن في ذاته فقالوا هذا كذب ولا أصل له ومنكر وموضوع، فلم يبق بعد ذلك مساغ لمن عسى أن يقول لعله مروي من طريق غير أولئك الذين طعن فيهم، ثم إن تصحيح من قال بصحته أو قبول من رآه مقبولا بصفة الحسن أو الضعف شذوذ، وقائل ذلك لا يقام له وزن؛ لما تقرر في علوم الحديث والأصول والفقه، أنه إذا تعارض الجرح والتعديل فالجرح مقدم على التعديل إذا كان عدد المجرح أكثر من المعدل وحكي الإجماع عليه وكذلك إذا تساوى المجرح والمعدل واختلفوا إذا كان المجرح أقل.

على أن الذين صححاه وهما الحاكم والطبراني معروفان بالتساهل في التصحيح وأما ما نقله السيوطي عن أبي سعيد العلائي من أنه حديث صحيح باعتبار طرقه فهو يعني به أن كثرة طرقه وإن كانت واهية تكسبه قوة، وهذا كلام باطل؛ لأن كثرة الطرق إذا رجعت إلى راو واحد كانت كالعدم إذا نظر إلى ذلك الراوي وقد انحصرت روايته في أبي الصلت وهو مجروح، على أن كثرة الطرق الضعيفة لا تكسب الحديث قوة فقد ذكروا في حديث: ((**من حفظ على أمتي أربعين حديثا من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة العلماء**)) أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه.

وأما توهينه من جهة المعنى فذلك بأن لفظه تشبيه تمثيلي دال على تشبيه حال علي رضي الله عنه في كونه الواسطة في تبليغ العلوم الشرعية عن الرسول بحال باب المدينة ووجه الشبه أنه لا يصل أحد إلى المقصود إلا منه ويدل لكون هذا هو المراد من اللفظ. آخر الحديث وهو قوله: ((**فمن أراد العلم فليأت الباب**)) وجملة قوله: ((**وعلي بابها**)) تفيد الحصر لأن جزأي الجملة معرفتان وتعريف الجزأين طريق من طرق الحصر بخلاف ما لو قال: (وعلي باب لها) أو (وعلي من أبوابها) فإذا ظهر أن هذا هو مقتضى لفظ هذا الأثر تبيّن أنه مقتضى باطل لأنه يفيد عدم الاعتداد بعلم بقية الصحابة فيما يبلغونه من الشريعة، ومما يجب اليقين به أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصدر منه كلام يؤدي معنى باطلا ولو على طريق التمثيل. قال أبوبكر ابن العربي في شرح حديث ((**مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر أجراء يعملون له من الصبح إلى الليل ...**)) الخ ما

نصه: ((ورسول الله لا يقول إلا حقا مثل أم حقق)) وقد عد علماء أصول الفقه من علامات وضع الحديث أن يوهم معنى باطلا لا يقبل التأويل هذا إذا كان سنده صحيحا فما ظنك بحديث تظاهر على وهن سنده ومعناه.

فالذي يتضح من هذا أنه مما وضعه غلاة الرافضة الذين ... [1] سائر الصحابة بعضهم لغصب حق علي في الإمامة بزعمهم وبعضهم لسكوتهم على ذلك وهؤلاء حصروا كل الشريعة فيما يؤثر عن علي وآل بيته حتى قالوا أما القرآن الكامل لا يوجد إلا بيد الإمام المعصوم المختفي إلى أن يجيء وقت ظهوره وهو المدعو عندهم بالمنتظر وسنذكر في إحدى روايات هذا الحديث من طريق الترمذي ما يؤيد ما رأيناه في سر وضع لهذا الحديث.

الرواية الثانية: ((أنا دار الحكمة وعلي بابها)) ذكرها السيوطي في ((الجامع الكبير)) و((الجامع الصغير)) عن الترمذي وعن ((الحلية)) قال السيوطي: رواه الترمذي عن إسماعيل بن موسى عن محمد بن عمران القعنبي عن شريك إلى آخر السند، وقال الترمذي: هو غريب اهـ.

أقول قول الترمذي هو غريب إعلال للحديث وإسماعيل بن موسى هو الفزاري ابن بنت السدى لم يخرّج عنه البخاري ولا مسلم وأخرج عنه أبو داود والترمذي وابن ماجه قال النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي: أنكروا عليه الغلو في التشيع؛ وقال السيوطي: رواه أيضا أبو مسلم إبراهيم البصري عن

(1) كلمة غير واضحة ولعلها يبغضون أو يجرحون أو نحو ذلك مما يفهم من سياق الكلام .

محمد بن عمران الرومي عن زيد بن سلمة بن كهيل عن علي موضوعا، ورواه الحسن بن سفيان عن عبدالحميد بن بحر عن شريك ورواه الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي عن علي قال الدارقطني: محمد بن عمران لا يجوز الاحتجاج به وعبدالحميد بن بحر لا يجوز الاحتجاج به، ومحمد بن قيس مجهول، قال الدارقطني: ورواه أيضا سويد ابن غفلة عن الضابحي ولم يسنده قال الدارقطني وسويد بن غفلة لم يسمع من الضابحي وهو مضطرب وأما توهين هذه الرواية من جهة المعنى فبمثل ما وهنت به الرواية الأولى.

الرواية الثالثة: ((**أنا مدينة الفقه وعلي بابها**)) قال السيوطي في ((اللآلي المصنوعة)): رواه محمد بن القاسم النحوي عن عبدالله بن ناجية بن منصور عن عبدالحميد بن بحر عن شريك إلى آخر سند الرواية الثانية قلت في سنده عبدالحميد بن بحر وقد تقدم ما طعن فيه الدارقطني. وأما توهينها من جهة المعنى فبمثل ما تقدم .

الرواية الرابعة: ((**أنا دار العلم وعلي بابها**)) قال الطبري في ((الرياض النضرة)): أخرجه صاحب المصابيح في الحسان وأخرجه أبو عمران. أقول هذان ليسا من كتب الصحيح وتوهينه من جهة المعنى كما تقدم وكذلك كونه لا أصل له لأنه بلفظ الرواية الأولى سوى أنه بدون زيادة: فمن أراد العلم فليأت الباب.

فهذا ما لاح في حال هذا الأثر من جميع رواياته وجميع طرقه والحمد لله الذي أغنى هذه الأمة بالصحيح عن السقيم وهداها إلى الصراط المستقيم.

قال ذلك محمد الطاهر ابن عاشور شيخ الإسلام المالكي بالقطر التونسي.

قال حسن قاسم :

وقد كان الحافز لي على الكتابة في هذا الحديث – أمرين – الأول حسم مادة نزاع قامت بين أستاذين يربطنا بهما وشائج الصلة – لبحث قد لا يكون مجديا تمام الإجداء – الأمر الثاني – إني لم أستوعب طرق هذا الحديث ولم أتعرض لرواته جرحا وتعديلا ولا لنواحيه كلها أو جلها فأحكم بصحته أو عدمها كما يرمى إليه غيري وأفضى بحكمه الذي لم ينل حظا من التفكير والتمحيص الدقيق.

أما وقد قام حضرة أستاذي ووالدي سيدي الشيخ الطاهر بن عاشور أمام محدثي هذا العصر وحفاظه [بحق] بتمحيص ذلك على ضوء العلم الصحيح والهدى المستقيم وأبان وجوه إبطال ذلك اللفظ بتاتا من النواحي الحديثية والمنطقية واللغوية فأنى لفخور بذلك فخر ولد بوالده وتلميذ بأستاذه (رأى فيه اعوجاجا فأصلحه) وحسبي من فضيلته ما يذكرني به في خطابه الكريم من تلك المثل العليا من الأدب الإسلامي السامي.

يصلكم تحريري في بيان رأيي في حديث ((أنا مدينة العلم)) فإن رأيتم نشره بالمجلة فذلك إليكم وإلا فاجعلوه محادثة علمية أفضيت بها إليكم فالله تعالى يزيد في إكرامه ويهبنا الاقتداء والاحتذاء به .

المقال الثاني

مقالة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور الصحفية

التي بعنوان

مراجعة فيما تضمنه كتاب ((فتح الملك العلي))[1]

طالعتُ كتابكم ((فتح الملك العلي)) فرأيت أنكم نحوتم فيه نحو تلقي حديث: ((أنا مدينة العلم)) بالقبول، ولا بدع في ذلك فقد سبقكم إلى ذلك كثير من المحدّثين كما أن كثيراً منهم نبذوه بالعراء، وكثيراً رموه بأنه وضع وافتراء.

وتبيّن من حاصل أقوالهم فيه أنّ منكريه لم يقتصروا على الطعن في رجال أسانيده بل تجاوزوا ذلك إلى الحكم على ذات الحديث، فقالوا فيه أقوالاً شديدة مثل: (موضوع، منكر، لا أصل له، كذب، كم خلق افتضحوا فيه، لم يروه عن أبي معاوية أحد من الثقات)، ومثل هذا الحكم لا يصدر عن أصحابه من الحفاظ إلا بعد التقصّي والاستقراء لجميع أسانيده فإذا لم يجدوا فيها مظنّة الصحة استخلصوا من استقرائهم حُكماً كلياً يتعلّق بذات الحديث المروي، وليس حكماً جزئياً متعلقاً بأسانيده، وهذا مقام شديد في الحكم.

---

(1) جاء في مقدمة المقال كما في كتاب ((تحقيقات وأنظار)) (ص٨١): "عَرَفَ القرَّاء مما قد أشرنا إليه في أعداد ماضية بخصوص الكتاب المذكور أنّ فضيلة الأستاذ الأكبر كان قد راجع مؤلفه وأبان له وجوه الضعف في هذا الكتاب، وقلنا: إننا سوف ننشر تلك المراجعة الآن وقد وافانا البريد بها فننشرها شاكرين".

ونظيره قول الإمام أبي عبدالله البخاري في باب مَنْ أهدى له هدية وعنده جلساؤه: (ويذكر عن ابن عباس أنّ جلساءه شركاؤه ولم يصح)، أي: لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعيّن البخاري سندا، بل جزم بعدم صحة المروي ولأجل حكمهم على ذات حديث: ((**أنا مدينة العلم**)) بالوضع صار هذا الحديث سبب الطعن في أبي الصلت حتى أنك لتجد في كلام بعضهم الاعتراض على مَنْ عدّل أبا الصلت بقوله: "أليس قد روى حديث: ((**أنا مدينة العلم**))" كما ذكره الحاكم في ((المستدرك)) عن العباس بن محمد الدوري عن صالح بن حبيب.

ثم إنّ جماعة تظاهروا على أنّ أبا الصلت وضع هذا الحديث عن أبي معاوية، وذكر قليل منهم أنّ أبا معاوية حدّث به، ثم كفّ عنه وعلى كل حال فكثرة الاختلاف فيه وشدة عناية الأئمة بالفحص عن رواته يؤذِنُ بأنه حديث لم يكن معروفاً عند الحفاظ، وأنه طلع على هذه الأمة طلوع الشواظ.

المراجعة الإجمالية:

هذا وإني أرى أنّ للاختلاف بيننا في قبول هذا الحديث مرجعاً نرجع إليه، وهو أصل الاختلاف في أصل عام يجري في هذا الحديث وأمثاله ألا وهو أصل تغليب جانب التهمة والحذر في قبول الرواة، أو جانب حسن الظن والتسامح، وهما مقامان معلومان من قديم لأئمة الحديث وبها كان التفاوت في مراتب ضبط المحدّثين وتمحيصهم ونقدهم.

فقد كان عمر بن الخطاب يقول: "المسلمون عدول بعضهم على بعض"، ثم لما حدَثتْ شهادة الزور قال عمر: "لا يؤمَّر أحد في الإسلام بغير العدول".

ونشأ عن ذلك اختلافهم في هل الأصل في الناس هو الجرح أو العدالة؟ ومذهب المحققين وفي مقدمتهم مالك بن أنس أنّ الأصل في الناس هو الجرح فلذلك قال: لا يقبل مجهول الباطن وإنْ كان مستور الظاهر، وعلى هذا القول درج جمهور أهل التحقيق والضبط، ومن الناس مَنْ قال: الأصل في الناس العدالة، وقبلوا مستور الظاهر وإن جُهِلَ باطنه، وإلى هذا ذهب الأقل؛ منهم أبو حنيفة وابن فورك وسليم الرازي من الشافعية، ولكن إذا ظهر موجب الجرح بطل الخلاف، وفي الناس متساهلون يظنون الخير ويتلقون الأخبار عن كل مسلم إلى أن بلغ الحال ببعضهم أنْ عدَّ تمحيص الرواة من قبيل الغيبة فأنكروه على ابن معين، فقال قائلهم:

ولابن معين في الرجال مقالة ... سيسأل عنها والإله شهيد

فإن كان حقاً قوله فهو غيبة ... وإن كان زوراً فالعقاب شديد

وطريقة إمامنا مالك ونظرائه أئمة النقد هي الطريقة المثلى وعليها كانت سننه في تهذيب كتاب «الموطأ» عاماً فعاماً، وقد قال ابن أبي حاتم: قلت ليحيى بن معين: لماذا مالكٌ قلَّ حديثه؟ فقال: لكثرة تمييزه، وقد كان يأتي في ذلك بتشديد عمر ابن الخطاب في قبول الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما وقع في حديث أبي موسى الأشعري معه في كتاب الاستئذان في «الموطأ» و«صحيح البخاري»، وأنّ عمر قال لأبي موسى: "أما إني لا أتهمك، ولكني أردتُ أنْ لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم"، وروينا عن

ابن عباس أنه قال: "إنا كنّا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"، وروى مسلم عن ابن سيرين أنه قال: ((**إن هذا الحديث أو هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم**))، وروى أبو عمر ابن عبدالبر في ((التمهيد)) أنّ أبا هريرة قال: ((**إنّ هذا العلم -يعني: الحديث- دين فانظروا عمّن تأخذونه**))، ومثله مروي عن مالك في ((التمهيد))، وفي ((المدارك)) لعياض.

وروينا عن عبدالله بن المبارك: "أن الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال من شاء ما شاء"، وقال عبدالرحمن بن مهدي: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث".

وعلى هذه الطريقة جرى الأئمة المشهود لم بتمام الضبط مثل أصحاب مالك، كعبدالله بن المبارك، وابن مهدي، ومن أصحابهم، كالإمامين البخاري ومسلم.

وأنا أرى التحرّي أوْلى بالمسلمين فقد طفحت عليهم الروايات، فكانت منها دواه وطامات.

فإذا كنا متفقين في طريقنا من تغليب جانب التحرّي فالمراجعة سهلة، ولو لاح الخلاف في أول وهلة، وإن كان كل ينحو إلى منهج من ذينك المنهجين، فالاختلاف في الفروع تبع للخلاف في الأصول فلنتمسكه بوثاق الود، ولا نهتم باختلاف الأفهام والعقول.

المراجعة التفصيلية:

ثم إنّ استقراء كتاب ((فتح الملك العلي)) بلغ بي إلى حصر مدارك الخلاف بيننا في ستة طرق مما سلكتموه:

الطريق الأول: أنّ كثرة الرواة عن أبي الصلت ترونه موجباً تعديله وأنا أرى أن كثرة الرواة عن المطعون فيه ليست بالتي تُفْلِتْهُ من سهام الطاعنين وأنتم تعلمون أنّ أهل الصحيح والحسن يتوقفون في الرواية عن أحد بقولهم: (تُكُلِّم فيه) فكيف والذين رووا عن أبي الصلت كلهم مُتَكَلم فِيهم.

الطريق الثاني: جعلتم اشتهار أبي الصلت بالزهد والديانة شاهداً لتعديله، وهذا لا أساعد عليه، إذ بين الديانة والعدالة بون، فقد قال مالك رضي الله عنه: (لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله عند هذه الأساطين وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن)، وروى ابن وهب عنه أنه قال: "أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استسقى بهم القطر لسقوا، قد سمعوا الحديث كثيراً ما حدّثتُ عن أحد منهم شيئاً، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد" وهذا الشأن (يعني الحديث) يحتاج إلى رجل معه تُقى وورع وإتقان وفهم وعلم، فيعلَمُ ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غداً.

وقال يحيى بن سعيد القطان فيما روى عن مسلم: "لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث" يريد أنهم يكذبون عن توهّم وغلط واختلاط في المسموعات وحسن الظن بالرواة، وقال عبدالله بن المبارك في شأن عَبَاد بن كثير: "كنتُ إذا ذُكر في مجلس أثنيتُ عليه في دينه وأقول: لا تأخذوا عنه" فإذا سلّمنا

أنّ أبا الصلت كان على جانب من التقوى والزهد فلسنا بالذين نسلّم أنّ ذلك كافٍ في قبول حديثه.

الطريق الثالث: الاحتجاج بتوثيق من وثّق أبا الصلت مثل الحاكم في «المستدرك» ومثل ما نقل عن يحيى بن معين، وأنا آخذ في هذا بقاعدة تقديم الجرح على التعديل إلا إذا كان المجرِّح شاذاً جداً أوكان متحاملاً، لا سيما وكثير من الذين جرّحوا أبا الصلت طعنوه طعناً عميقاً، كما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمته، وكما ذكره أئمة الحديث عن أحمد بن حنبل والدارقطني وابن عدي في شأنه.

وقد ثَبَتَ أنّ أبا الصلت كان يروي أحاديث في مثالب ملصقة بمن تثلبهم الشيعة من الصحابة مثل أبي موسى الأشعري ومعاوية وذلك يدل على خبث تشيّعه ورقّة ديانته بدخول الفضول بين خيرة الأمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ الطعن في الصحابة إطلال من كوى الإلحاد في الدين ورفع الثقة بنقلة الدين إلينا، فكيف تطمئن النفس للرواية عن مثله؟ ولا ينفعه مع هذه النزعة زهده وتقاه، وفي الحديث وصف رسول الله قوماً، فقال: «**تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم يمرق أحدهم من الدين كما يمرق السهم من الرمية**»، وفي الحديث: «**التقوى هاهنا**» ويشير إلى صدره ثلاث مرات.

وقد جزم أحمد بن حنبل وابن عدي بأنّ أبا الصلت هو واضع حديث: «**أنا مدينة العلم**»، وناسِبُهُ لأبي معاوية، أما ما ينقل عن يحيى بن معين في شأن

أبي الصلت، فكلامه فيه متناقض كما ذكره الخطيب في ((التاريخ)) فلا يعول على شيء من كلامه.

وها هنا ملاحظة تتعلق بهذا الطريق وهي أنكم ذكرتم في صفحة (٨) عن الدارقطني عن دعلج أنّ أبا سعيد سئل عن أبي الصلت: فقال: نعم، ابن الهيصم ثقة، فقال: إنما سألتك عن عبدالسلام، فقال: نعم ثقة. اهـ.

والظاهر أنّ في النسخة تحريفاً فإنّ الخطيب البغدادي في ((التاريخ)) في ترجمة عبدالسلام بن صالح ذكر كلام الدارقطني عن دعلج، ونص جوابه الهروي هكذا: "نعيم بن الهيصم (بالصاد المهملة) ثقة قال سائله: إنما سألتك عن عبدالسلام، فقال: نعيم ثقة ولم يزد"، فهذا إعراض من أبي سعيد الهروي عن الجواب عن حال عبدالسلام بن صالح الملقب بأبي الصلت، وليس في العبارة نعم، حُرّف الجواب، بل هو نعيم اسم بصيغة التصغير ونعيم هذا هروي توفي سنة (٢٢٨هـ).

الطريق الرابع: رأيتم أنّ هذا الحديث رُوي من غير طريق أبي الصلت، إذ رواه محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية، وجعفر بن محمد البغدادي الفقيه عن أبي معاوية، وعمر بن اسماعيل بن مجالد، وأحمد بن سلمة الجرجاني، وإبراهيم ابن موسى الرازي، ورجاء بن سلمة، وموسى بن محمد الأنصاري، ومحمود ابن خداش، والحسن بن علي بن راشد، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

وقد ذكرتُ في مقالي ما قيل في جعفر بن محمد، وفي رجاء بن سلمة، وفي أحمد بن سلمة، وفي عمر بن إسماعيل، فيبقى محمد بن جعفر الفيدي، وإبراهيم

ابن موسى الرازي، وموسى بن محمد الأنصاري، ومحمود بن خداش، والحسن ابن علي بن راشد، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

فأما محمد بن جعفر الفيدي فهو في ذاته ثقة غير أنّ روايته لم تُنقل إلينا بسند معروف حتى ننظر رجاله الراوين عن محمد بن جعفر الفيدي، ثم ننظر صيغة التحديث به عن أبي معاوية إنما رأينا نقلا نقله الخطيب في «التاريخ» عن ابن معين بغير سند أنّ الفيدي روى عن أبي معاوية فالله أعلم بحال سنده.

وأما إبراهيم بن موسى فرواه عنه محمد بن جرير الطبري، وقال: إنه شيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث، فهو إذن مجهول لراويه، غريب عنده، فلا يعتدُّ به وهو غير إبراهيم بن موسى الرازي الملقب بالفراء وبالصغير فذاك إمام جليل.

وأما موسى بن محمد الأنصاري فقد روى حديث: «**أنا دار الحكمة...**» وقد ذكرتُ روايته في مقالتي في جملة رواياته وبيّنتُ ما فيها، وفي رواته محفوظ ابن بحر الأنطاكي، وقد قال فيه أبو عروبة: إنه كذاب، قاله الذهبي في «الميزان».

وأما محود بن خداش، والحسن بن علي بن راشد فقد كفّيتم القول فيهما، إذ قلتم: إن الراويين عنهما متهمان.

وأما أبو عبيد ففي الذين حدّثوا عنه الجبريني وهو من الضعفاء، وقد ذكرتم متابعة سعيد بن عقبة، ومتابعة عثمان بن عبدالله الأموي، وصرحتم كما صرحنا بقول ابن عدي فيهما فلا يتكثّر بهما.

الطريق الخامس: تعضيد هذا الحديث بالشواهد المعنوية مما يدل على فضائل علي رضي الله عنه وأن فضل علي لا ينكره إلا جاهل ضعيف الإيمان، فهو عند جمهور علماء الإسلام في الرعيل الأول من أفاضل الصحابة، واتفق أهل السنة قاطبة على أنه يتلو في الفضل أبابكر وعمر واختلفوا في الثالث، فقيل عثمان وهو قول الجمهور منهم وهو الأصح عن مالك وهو الذي نتقلّده، وقيل: الثالث علي، وقيل هما سواء وهو مروي عن مالك فرضي الله عن جميعهم.

إنما الكلام في فضيلة خاصة وهي أن يكون عليٌّ هو الطريق الواضح لعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهذا لا يكون إلا من نِحل الرافضة كما بيّنته في مقالي، ويقوّي التهمة المذكورة رواية الإصبغ بن نباتة لهذا الحديث أنّ رسول الله قال لعلي: «**يا علي كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها**» فقد صرّحتْ المكيدة بعد أنْ لوحت بها القرائن العديدة.

الطريق السادس: أنّ كثرة الروايات والطرق للحديث الضعيف تبلغ به مرتبة الحُسْنِ أو الصحّة، وهذا إذا سلّمناه؛ فإنما يحتمل في الحديث الخفيف ضعفه، وأما الذي نحن بصدد الخوض فيه فهو موضوع أو شديد الضعف، فكثرة المتابعات لا تفيد على أنا نمنع إطلاق القاعدة كما يدل عليه كلام النووي وابن الصلاح.

والخلاصة: أن حال أسانيد هذا الحديث يمنع من إدخاله في حقيقة الصحيح وحقيقة الحسن لفقدان شروطهما فيه فيدور أمره بين الضعف والوضع[1].اهـ

(١) كتاب «تحقيقات وأنظار في الكتاب والسنة» ص ٨١-٨٦، تأليف فضيلة الشيخ محمد الطاهر عاشور، طبع دا رسحنون للنشر والتوزيع بتونس، ودار السلام بمصر ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

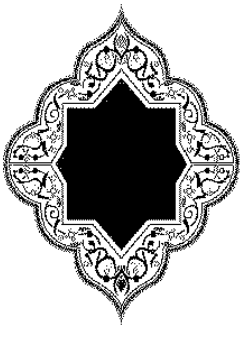

مقالات العلامة المحدث علي بن محمد بن طاهر العلوي

تتضمن تعقبات وردودا على المقال الأول لابن عاشور

الحلقة الأولى

اطّلعت في مجلة هدى الإسلام على مقال لفضيلة الشيخ الكبير الطاهر بن عاشور شيخ الإسلام بتونس يكشف عن رأيه في حكم هذا الحديث[1] وقد أكون صادقاً إذا قلت أن موجة من السرور طغت على نفسي وتملكت مشاعري، ولا غرو أن يُسَرَّ مسلِم لأن تتاح الفرصة لاشتراك شيوخ المسلمين ومقدميهم ومن هم في محل الأمانة والقداسة والإجلال في تجديد بناء مجد الأمة المحمدية ببعث نهضتها العلمية الدينية، والعمل الفعلي لإقامتها وتعميمها.

إن رجال الإصلاح والاجتماع اتفقت أفكارهم على أن الصحافة خير أداة لنشر الدعوة، كما أنها أكبر عضو عامل بعيد الأثر في تركيز الثقافة الدينية في النفوس إذا استعملت لذلك.

فلا جرم أن تكون كتابة شيخ جليل مثل فضيلة الشيخ الذي هو شيخ إسلام للديار التونسية في مجلة أسبوعية دليلاً مبشراً ببزوغ النهضة الاجتماعية التي تجتمع في تكوينها وتشييدها ومراقبتها حصافة الشيوخ، ونضوج بحوثهم، وثمرات مرانتهم، وعصارات جلادهم العلمي الطويل إلى همة الشباب، وبروز

---

(١) أي حديث الباب.

جهودهم، وقوة عزيمتهم، وإشراق آمالهم، ولا ريب أن هذا المقال من فضيلته إرهاص يرينا عزمه على ترك مقابع العزلة والإنزواء لإفادة العالم الإسلامي بجهوده العلمية القلمية.

وإن شعورا نبيلاً هو قبس من نور الإيمان، ومشعل من هدايته، ووقدة من الغيرة عليه ذلك الذي هجم بفضيلة الشيخ لتحرير مقاله ونشره، وهو الذي جدَّ بعزيمتي أن أتدبر مقال فضيلته لكي أوفيه حقه من إحقاق أو إبطال فإنما تعرف الرجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرجال، فإن أصاب فهو أهله، وإن أخطأ فالحق أحق أن يتبع.

مسلك ابن عاشور في حكمه على الحديث

وقد رجَّح فضيلته[1] إبطال الحديث من جميع وجوهه إتباعاً لابن الجوزي عليه رحمة الله في رأيه المنتقد.

على أنه لم يسلك طريق التدليل، ولم يستوعب طرقه، ولم يطبعه بطابع براعته التي حلقت كفاءتها به لأسمى مقام علمي، فقمت بالتعليق على مقاله إظهارا للحقيقة، ودفعاً لأن يغتر به مقلّد يتبع الرجال على أسمائها ممن لا يعرف قبيله من دبيره[2] في هذا الفن العالي، منبّهاً أيضاً على ما وقع لفضيلته من الأخطاء التي لا تدخل في صميم الموضوع، ولكنها أغلاط فنية وعلمية لا يحسن السكوت عليها.

---

(١) أي في مقاله الأول .

(٢) قيل في معناه أي لايعلم نسب أبيه من نسب أمه وقيل:لايعرف معصيته من طاعته وقيل: لايعلم أوله من آخره والمعنى الجامع أنه لايعلم شيئا ولايمتلك القدرة على التمييز.

وقد اخترت مجلة الإسلام الغرّاء لأنها في أول المجلات التي قامت بواجبها الكامل في الدفاع عن حياض الإسلام، فاحتلت مكانها في الشمس، فطابت مورداً وحسنت رفيقاً.

بداية التعليق

فأقول وبالله التوفيق: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «اللآلىء المنثورة» إن النافي للحديث الثابت كمن نفى أصلاً من أصول الدين[1]. ولا ريب في أن توهين الحديث الثابت لا يقل خطراً أو إثماً من الاغترار بالحديث الموضوع وقال السراج البلقيني[2] في «محاسن الاصطلاح»: إذا رأيت حديثاً بإسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الإسناد ولا تقل ضعيف المتن لمجرد ضعف السند إلا أن يقول إمام أنه لم يرد من وجه صحيح أو أنه حديث ضعيف وفسر ضعفه اهـ.

وقال الحافظ العراقي[3] في شرحه على «ألفيته»: إذا وجدتَ حديثاً ضعيفاً بإسناد ضعيف، فليس لك أن تقول هذا ضعيف، ونعني بذلك ضعفه مطلقا بناء على ضعف ذلك الطريق، إذ لعل له إسناد آخر صحيحاً يثبت بمثله الحديث بل يقف جواز إطلاق ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له إسناد

---

(1) كشف الخفا (صـ٧- ٨).

(٢) ذكر كلام الحافظين: البلقيني والعراقي في كتاب ((المثنوني والبتار)) ومنه نقلت اهـ مؤلف. محاسن الاصطلاح مع المقدمة (صـ ٢٨٦).وتقدمت الاشارة في الكتاب الى ان الكلام للإمام ابن الصلاح لا للبلقيني اهـ.

(٣) فتح المغيث صـ ١٨٦.

يثبت به مع وصف ذلك الإمام لبيان وجه الضعف مفسراً انتهى. وأصله لابن الصلاح في «المقدمة» والنواوي في «التقريب» وقد انتقدوا على ابن الجوزي تسرّعه في الحكم بالوضع، وهو توسع خطير الضرر، له وزر كبير الأثر ينشأ عنه ظنٌّ ما ليس بموضوع موضوعاً، ولهذا قال الذهبي فيه: وفي الحديث له اطلاع تام على متونه، وأما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرزين [١] اهـ.

ابن الجوزي وتسرعه في الحكم على الحديث

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تخريج أحاديث الشرح الكبير» [٢] للرافعي في الكلام على حديث «**إكرام ذي الشيبة المسلم**» ذكره ابن الجوزي في موضوعاته عن جابر ونقل عن ابن حبان أنه لا أصل له، لم يصب ابن حبان ولا ابن الجوزي جميعاً في قولهما: لا أصل لهذا الحديث، بل الأصل الأصيل من حديث أبي موسى الأشعري عند أبي داود بسند حسن، واللوم فيه على ابن الجوزي أكثر لأنه خرج على الأبواب اهـ.

وقال السخاوي[٣] والموقع له: يريد ابن الجوزي استناده غالباً بضعف راويه الذي رمي بالكذب مثلاً غافلاً عن مجيئه من وجه آخر، وربما يكون اعتماده في

---

(١) طبقات المفسرين للسيوطي (صـ٥٠).

(٢) المسمى تلخيص الحبير ٢/ ١١٨، ونص كلام الحافظ في التلخيص الحديث برقم (٧٦٢) وعند أبي داود عن حديث أبي موسى الأشعري: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم» وإسناده حسن فأورده ابن الجوزي في الموضوعات بهذا اللفظ من حديث أنس ونقل عن ابن حبان أنه لا أصل له ولم يصيبا جميعاً وله الأصل الأصيل من حديث أبي موسى ...الخ.

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٩٧..

التفرد قول غيره ممن يكون كلامه محمولاً على النسبي، هذا مع أن تفرد الكذاب بل الوضاع ولو كان بعد الاستقصاء في التفتيش من حافظ متبحّر تام الاستقراء غير مستلزم لذلك اهـ[1].

ومما تقدم تعلم أن الحكم على الحديث بالوضع من أصعب الأمور، وأن التساهل فيه يجر إلى الإثم والهلاك.

قال الإمام عبدالرحمن بن مهدي أحد أركان علوم الحديث المبرزين المتوفى سنة ثمان وتسعين بعد المائة: (خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث)[2].

ويرى المطّلع على هذا الفن أن التمحيص قد يجعل الناقد المتأخر يهجر قول الأعلم، والألصق بمعرفة هذا الشأن مختاراً قول من هو دونه تبعاً للدليل بالنسبة للرواة أو للحديث تعديلاً أو تجريحاً تصحيحاً أو تضعيفاً ونلخص طعن فضيلته في الحديث في ثلاثة أمور:

خلاصة ما انتقده ابن عاشور على الحديث

الأول: [3]طعنه في الرواة الذين ذكرهم سواء من كان في طريق حديث ابن عباس أو حديث علي. أو حديث جابر.

وجوابه من وجهين:

---

(١) سيأتي كلام السخاوي بتمامه قريبا (المؤلّف).

(٢) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥ باب التيقظ في أخذ العلم والتثبت فيه.

(٣) سيأتي ذكر الثاني في الحلقة الثانية والثالث في الحلقة الخامسة.

الوجه الأول: لا نسلم هذا الطعن بالنسبة لبعض الرواة الذين ذكرهم، وسنعرض لذلك عند الكلام على الأمر الثاني من طعونه.

الوجه الثاني: أنه لم يذكر رواة آخرين ومتابعات أخرى سلمت من الطعن فتكفي لتصحيح الحديث حتى ولو سلّمنا صحة الطعن في الرواة الذين ذكرهم أي فحينئذ يكون طعنه في الحديث بناء على ثبوت الطعن لمن ذكرهم باطل، وبيان ذلك أن حديث ابن عباس جاء من طريق أبي معاوية، وحديث علي جاء من طريق شريك، وحديث جابر جاء من طريق عبد الرزاق، وهؤلاء الثلاثة أعني أبا معاوية وشريكاً وعبد الرزاق ومن فوقهم لا كلام في حفظهم وإتقانهم وإمامتهم، ولم يعلل أحد الحديث بهم، وإنما من قبل الرواة عنهم، فعن أبي معاوية رواه أبو الصلت الهروي، وعمر بن إسماعيل، وجعفر بن محمد الفقيه[١]، ورجاء بن سلمة، وأحمد بن سلمة الجرجاني[٢]، والحسن بن راشد[٣] من طريق أبي سعيد العدوي وأبو عبيد القاسم بن سلام من طريق إسماعيل بن محمد الجويني، ومحمود بن خداش من طريق الحسن بن عثمان ، الجميع عن أبي معاوية، ورواه عن الأعمش شيخ أبي معاوية أحمد[٤] بن حفص عن سعيد بن عقبة، وعثمان[٥] بن عبد الله الأموي عن عيسى بن يونس كلاهما عنه.

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٨١.

(٢) المرجع السابق ٤٢/ ٣٧٩.

(٣) المرجع السابق ٤٢/ ٣٧٩.

(٤) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٧٩.

(٥) الآجري في الشريعة ٤/ ٢٠٦٩ – ٢٠٧٠ برقم (١٥٥١).

ما تركه ابن عاشور من المتابعات

هؤلاء هم الذي ذكرهم فضيلة الشيخ في مقاله في حديث ابن عباس، ثمانية منهم عن أبي معاوية، واثنان عن الأعمش شيخه، وترك خمس متابعات أقوى من التي ذكرها، وتكفي وحدها لإثبات صحة الحديث:

المتابعة الأولى

الأولى متابعة محمد بن جعفر الفيدي، وهذه متابعة قوية، وقد اعتمد عليها إمام أهل الحديث يحيى ابن معين كما قال الحاكم، واعتمدها أيضاً الإمام أبو عبد الله الحاكم في ((مستدركه)).

وربما يشتبه محمد بن جعفر هذا بجعفر بن محمد البغدادي الفقيه فإنه من رواة هذا الحديث عن أبي معاوية، ولم يتركه فضيلة الشيخ، ولكنه ليس من طبقة المشهورين بالرواية بخلاف محمد بن جعفر الفيدي فهو من الثقات المشهورين بالرواية، ترجم له في ((تهذيب التهذيب))[١] ونقل الحاكم[٢] بإسناده الصحيح عن ابن معين: أنه ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في ((الثقات))[٣] وقد روى عنه جماعة من أهل العلم وهو بغدادي سكن فيد ومات بها، فهو غير الفقيه اسما وحالاً وموتاً.

أما متابعة الفيدي فأخرجها الحاكم في ((المستدرك)) فقال: حدثنا محمد بن أحمد ابن تميم القنطري حدثنا الحسين بن فهم حدثنا محمد بن يحيى بن الضريس حدثنا محمد ابن جعفر الفيدي حدثنا أبو معاوية قال الحاكم[٤]: ليعلم المستفيد

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ، قلت: وابن الضريس ثقة، قال ابن أبي حاتم في كتابه[1]: روى عنه أبي وقال: صدوق، وذكره بن حبان في ثقاته[2] وقال: يروي عن ابن فضيل وابن عينية والكوفيين حدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشامي وغيره من شيوخنا مات سنة تسع وأربعين ومائتين.

وقد روى عنه إمام الأئمة ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن فضيل، وروى عن علي بن المديني، وانتفع به، وقال العلائي: ثقة حافظ ومحمد بن أحمد بن تميم القنطري شيخ الحاكم، قال الحافظ العسقلاني في «اللسان»[3] نقلاً عن أحمد بن أبي الفوارس أنه قال: ذكر لنا أنه كان فيه لين قلت: أكثر عنه الحاكم في «المستدرك» وهو محدث مكثر عن أبي قلابة الرقاشي، وأبي الأحوص العكبري ونحوهما انتهى كلام الحافظ.

ومثل كلام ابن أبي الفوارس لا يضر مع تصحيح الحاكم لحديثه في غير ما موضع، فهذا[4] الإسناد قوي على أننا لا نحتاج إلى هذا النزول فقد صرح ابن معين برواية محمد بن جعفر الفيدي له عن أبي معاوية، روى عنه ذلك العباس الدوري الحافظ، وصالح بن محمد جزرة الحافظ أخرجه من طريقهما الحاكم

---

(1) الجرح والتعديل ٨/ ١٢٤.

(٢) الثقات ٩/ ١٠٧ - ١٠٨.

(3) ٥/ ٥٨.

(٤) على أن كلام ابن أبي الفوارس جرح مبهم ولم يعين قائله، فلا يقابل التوثيق المعين. (المؤلف)

والخطيب بأسانيدهما الصحيحة[1]، وابن معين من أهل طبقته فقد مات ابن معين سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. ومات محمد بن جعفر سنة ست وثلاثين ومائتين فإما أن يروي ابن معين هذا الحديث عنه بنفسه، أو بواسطة ثقة من أهل طبقته كمحمد بن يحيى بن الضريس الذي روى الحديث الحاكم عنه عن محمد بن جعفر، أو يشتهر عنه بحيث لا يحتاج إلى إسناد إليه، ومما يدل على عدم الاحتياج للنزول تصريح محمد بن عبد الله بن نمير أحد أئمة هذا الشأن المبرزين بأنه من حديث أبي معاوية واعتماد إمام أهل الجرح والتعديل وأشدهم شرطاً في الرواة يحيى بن معين على إخباره، وهما من أخبر الناس بأبي معاوية، لأنهما من طبقة الآخذين عنه فضلاً عن علو كعبهما، وارتفاع شأنهما في هذا الفن، وهذه هي المتابعة (الثانية) وهي متابعة لأبي الصلت قوية، وذلك لأنها إما أن تعتمد على اشتهار أبي معاوية بالحديث شهرة لا تحتاج إلى ذكر أفراد الرواة عنه، وإما أن ابن نمير رواه عن أبي معاوية فهو ممن روى عنه، وإما أنه رواه ثقة عدل عن أبي معاوية بحيث أنه ثبت عن أبي معاوية عنده وصار من حديثه.

المتابعة الثانية

وقد أخرج[2] هذه المتابعة الخطيب في تاريخه بسند صحيح عن أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين أنه سئل عن هذا الحديث فقال: هو من حديث أبي معاوية.

---

(١) تقدم في حديث الباب.

(٢) تقدم في حديث الباب.

أخبرنا ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قدياً قال الحافظ العلائي[1]: أبو الصلت برئ من عهدته، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا، وأي استحالة في أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في حق علي رضي الله عنه، ولم يأت كل من تكلم في هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن ابن معين.

يوم الجمعة ٢٦ ذي الحجة ١٣٥٤هـ

الموافق ٢٠ من شهر مارس ١٩٣٦هـ.

(١) تقدم في حديث الباب.

الحلقة الثانية

مناقشة قارئة

دحض شبهة النكارة المدّعاة

كنت قد أعددتُ ما وعدتُ القرّاء به فحررتُ فصلاً إضافياً في إبطال الحكم بنكارة المتن أو الإسناد إذا صدر عن تعنّت سواء أكان ذلك بإنكار ما تفرد به بعض الأئمة ممن[1] ينهض تفرده أو بدعوى التفرد ممن ثبت متابعته واعتضاده، أو بذكر ما وقع لبعضهم من الخطأ في الحكم بنكارة المتن اشتباهاً بأن يكون منشأ النكارة فيه عدم فهم الوجه الصحيح من معناه بسبب قصور أو شبهة فاسدة، كما ألحقته بفصل آخر في أنه لا يحكم ـ بالنكارة بمجرد ورود الإشكال على المتن أو كونه معارضاً لما هو ثابت بل يطلب لكل ذلك التخريج

(١) يدفع هذه الدعوى المثبتة ببيان أمانة المتفرد وضبطه وأن مثله يحتج بحديثه، ويحتمل منه التفرد فلا يحكم على حديثه بالنكارة بل بالغرابة مع الصحة، وتارة بأنْ يقال أنه لا يستغرب منه التفرّد لحفظه وسعة روايته، أو بأنه يجمع هذا النوع من الحديث ويطلبه، أو بأنه من أهل بلد الشيخ الذي أنكر روايته عنه، أو بأنه مشهور بالرواية عنه، أو بأنه ابنه، أو خادمه، أو كاتبه، أو مقرئه ولا يستبعد أن ينفرد عنه أو بأن شيخه قد عرف برواية أمثال هذا الحديث وغير هذه الأسباب المرجحة لصدقه بشرط أن يشمل الراوي في كل هذه الصور اسم الصدق والقبول، ومثل ذلك دفع من ظن أنه مجهول أو مستور فأنكر عليه لعدم احتماله منه التفرد بأنه ثقة بنقل توثيق الأئمة له أو معروف لرواية الكثير عنه، أو محتمل لاحتمال الأئمة ورواياتهم عنه مع عدم تضعيفه من أحد منهم، وكذا إذا كان تضعيفه والحكم بنكارة إسناده لوقوع وهم قليل منه، فأنكر بعضهم كل روايته تشدداً فيدفع بأن هذا تعنت مخالف للتحقيق كما يبرأ أيضاً راو أنكر عليه وفي الإسناد من هو أضعف منه أو من لا يحتمل مثله (مؤلّف).

الصحيح، وهذا سبيل الأئمة الذي جعلوا مختلف الحديث نوعاً من أنواعه منفرداً عن مبحث النكارة غير ملتبس بمفهومها، وصنف في هذا النوع الشريف الإمامان: الشافعي، ومحمد بن الحسن، ومن المتأخرين: الطحاوي في «مشكل الآثار» وابن قتيبة في «مختلف الحديث» قبله، وقد بيّنتُ فيه بياناً شافياً أن النكارة معنى زائد على الإشكال يدرك به النفرة من المتن، والتهافت في معناه، والإحساس فيه بالتوليد والاختلاق؛ لا أنها مجرد التوقف والنظر فإنّ مثل هذا في مئات الأحاديث سواء أجابوا عنها بما يرفع الأشكال أو بقي الإشكال على حاله، وقد قررنا هذا القول أجمل تقرير وأتمه في رسالتنا في تصحيح هذا الحديث بما لا مدفع عنه من الشواهد والأمثلة ونصوص الأئمة العملية والقولية فنسأل الله تعالى أن يعيننا على إتمامها[1].

دفع ما أورده ابن عاشور من كلام الطاعنين

وإنني نزولاً على طلب بعض القرّاء ممن استطال بحث النكارة أرجع إلى الموضوع، وهو مناقشة الأستاذ شيخ الإسلام في تونس الطاهر بن عاشور مرجئاً ما وعدتُ به أو أعددته لفرصة أخرى فأقول وبه أستعين نسلك في دفع ما أورده فضيلة الأستاذ من كلام الطاعنين مسلكين:

الأول: إجمالي يعرف به إجمالاً أنّ جميع هذه الطعون ساقطة غير مؤثرة بمقتضى قواعد المصطلح.

---

(١) يقصد كتابه المسلك البسوط .

الثاني: تفصيلي يعرف به بطلان هذه الطعون تفصيلاً، ونناقش أقوال الطاعنين كلا على انفراده، ويُبين الدفع بياناً واسعاً ويُثبت الحديث ببالغ الحجة وواضح الدليل.

المسلك الإجمالي في بطلان جميع الطعون

فأما المسلك الإجمالي فهو أنْ يحمل كلام الطاعنين على النسبي، لأنّ جميع أقوالهم لم تتعد جعلهم علّة الحديث مجيئه من جهة رواة لم يتبيّن لهم اتّصافهم بصفة القبول والصدق، فلم يحتملوا هذا الحديث منهم، وذكروهم في كتب التراجم بأسمائهم مبيّنين ضعفهم، وقد صرح بأنّ آفة هذا الحديث عدم مجيئه من طرق الثقات الحافظُ مطينُ فإنه قال بعد روايته له عن جعفر بن محمد الفقيه كما ذكره الخطيب[1] في ترجمة جعفر هذا: لم يروه أحد من الثقات أي بحسب علمه، رواه أبو الصلت فكذبوه[2]، فعلى هذا لو بلغتهم روايته من طريق الثقات لم يتوقفوا في قبوله وتصحيحه وهكذا كان إمام الحديث أبو زكريا يحيى بن معين فإنه أنكره ثم رجع عن إنكاره وصححه، لأنه بحث فوجد الحديث من طريق ثقة تابع أبا الصلت، وتعرَّف حال أبي الصلت فوجده صالحاً صدوقاً، ووجد الحديث مشهوراً به أبو معاوية شيخ أبي الصلت، وهو ثقة إمام ثبت لاسيما في الأعمش شيخه في هذا الحديث فحكم بصحة الحديث أخذاً بمقتضى القواعد،

---

(١) تاريخ بغداد ٧/ ١٨١ - ١٨٢.

(٢) وقال ابن عدي في ترجمة العدوي بعد أن ذكر روايته لهذا الحديث عن الحسن عن علي بن راشد عن أبي معاوية قال: على أنه قد حدث به غيره وسرقه مائه من الضعفاء وليس أحد ممن رواه عن أبي معاوية خير وأصدق من الحسن بن علي بن راشد الذي ألزقه العدوي به (المؤلف) وينظر «الكامل في ضعفاء الرجال» ٢/ ٣٤١.

وعملاً بوفق الدليل، ومن هذا يتبيّن أن كلام الطاعنين وارد في الراوي لا في المروي، وفي الإسناد لا في المتن، أفإذا صح المتن بإسناد آخر لم يذكروه أو انقدح عند الناقد أن الطرق التي قدح فيها على الانفراد كافية في إثبات متن الحديث مجتمعة، أو رأى أن الجرح ظاهر فيه التعنت وعدم النصفة اتجه له أن يحكم بصحة الحديث، ووجب إتباع قوله إذا أقام أدلة كافية لإثبات ما ادعاه، ولا يعترض عليه بما ضعف من الأسانيد -لأنها ليست للركون إليها في الاستدلال على الصحة- بل يحمل كلام القادحين على الضعف النسبي بعد ظهور صلاحية الإسناد بالدليل لإثبات المتن حتى لا يهدر العمل بمقتضى القواعد التي قررها الأئمة في رفع الضعف بالمتابعة من الثقة أو الثقات، وهي قواعد ثابتة لا يتطرق إليها الاحتمالات بخلاف عملهم في مسألة خاصة كما هنا من غير اتفاق منهم عليه، فإنه يتطرق إليه الاحتمالات الكثيرة عقلاً وعادة حتى أن الفرد من الأئمة ينكر الحديث زمناً ثم يجد المتابعة فيصححه، وهذا كثير الوقوع لهم، وأقرب مثال لذلك رجوع ابن معين عن نكارة حديث الباب. وحكمه بصحته، وكذلك الدارقطني رجع عن الإنكار على سويد في حديثه عن ابن أبي معاوية «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» حكى الخطيب[1] في تاريخه في ترجمة سويد بإسناد عن الدار قطني أنه قال: تكلم يحيى ابن معين في سويد بن سعيد. وقال: حدَّث عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أن النبي صلى الله

أمثلة المسلك الإجمالي

(١) تقدم.

عليه وآله وسلم قال: «**الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة**»[١] قال يحيى بن معين: فهذا باطل عن أبي معاوية لم يروه غير سويد، وجرح سويداً لروايته لهذا الحديث قال أبو الحسن الدارقطني فلم نزل نظن أن هذا كما قال يحيى، وأن سويداً أتى أمراً عظيماً في روايته هذا الحديث، حتى دخلت مصر في سنة سبع وخمسين ووجدتُ هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المعروف بالمنجنيقي وكان ثقة رواه عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء، وتخلص سويد، وصح الحديث عن أبي معاوية، وحدث أبو عبد الرحمن النسائي عن إسحاق بن إبراهيم هذا، ومات أبو عبد الرحمن قبله اهـ.

ورفع الضعف بالمتابعة معروف بين علماء الحديث لا يحتاج إلى كثرة الأمثلة، ويكفي قول ابن معين في الرد على من اتهم أبا الصلت بهذا الحديث: ما تريدون منه فقد حدث به الفيدي وهو ثقة كما سقناه سابقاً عن «تاريخ بغداد» وإسناده صحيح، وستأتي أمثلة للمتابعة الصحيحة، وقال إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة في كتاب «التوحيد» صـ١٤٨[٢]: قد علمت في مواضع من كتبنا أن النفي لا يوجب علماً، والإثبات هو الذي يوجب العلم وقد أجمع أهل العلم على القول بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي هذا أكبر دفع وأبلغ حجة على من قصَّر أو احتج بالمقصرين..

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم عزوه في حديث الباب.

تحكيم الصناعة فيما لم يتفق الحفاظ فيه على رأي

على أن موضعنا هذا لما كان لم يتفق الحفاظ فيه على رأي واحد، ومحال إتباع الجميع، فلنرجع إلى تحكيم الصناعة وترجيح من وافق مذهبه صحيح الأدلة وهو هنا قول المصححين وقد قال إمام المحدثين عبد الرحمن بن مهدي: خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث.

فأما تضعيف الإسناد دون المتن فمعروف مشهور بين علماء الحديث، وسيأتي قريباً ما نقله الحافظ العلائي منتقداً على ابن الجوزي فقال: ربما يكون اعتماده في التفرد (أي في الحكم بالتفرد) قول غيره ممن يكون كلامه محمولاً على النسبي، أي التضعيف بإسناد خاص، وطريقة مخصوصة، كما أن حكمه بالتفرد يكون نسبياً أي من هذا الوجه الخاص، وقدَّمنا أن أحد أقسام النكارة أن يروي من لم يوصف بالعناية بالطلب ولم يوصف بالصدق، كرواية المستور والمجهول عن أحد المشهورين بالحديث ممن له أصحاب منفرداً عنهم، وذكروا أنهم لا يقبلون روايته وينكرونها، وإن كان الحديث صحيحاً من طريق أخرى وسنذكر أمثلة زيادة في الإيضاح على ما تقدم.

أمثلة للتضعيف النسبي

مثلاً حديث «**يا أبا عمير ما فعل النغير**»[1] رواه الحسن بن زريق أبو علي الطهوري عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس، قال ابن عدي[2]: لم أر له

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٤٩١ برقم (١٨٤٨)، ولسان الميزان ٢/ ٢٥٩ – ٢٦٠ برقم (٢٤٤٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٧٤٨.

أنكر منه، فما أدري وهم فيه أو أخطأ أو تعمد. وقال العقيلي[١]: يحدث عن ابن عينية بحديث ليس له أصل من حديثه وهو هذا الحديث.

مثلاً آخر[٢] رواية إسحاق بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة عن مالك حديث الإفك.

ومثلاً ثالثاً: روايته عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «**من قتل دون ماله فشهيد**» وكل هذه المتون الثلاثة مروية في الصحيح، وإنما أنكرت من الطرق المتقدمة مع أن المتن صحيح.

وروى البيهقي[٣] من طريق محمد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «**من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ غائباً وكّل الله ملكاً يبلغني**» قال البيهقي في جزء (حياة الأنبياء): فيه نظر لمكان السدي منه، وقال العقيلي[٤]: لا أصل لهذا الحديث، قال الحافظ العسقلاني[٥]: وله عند أبي الشيخ متابعة جيدة من حديث أبي معاوية عن الأعمش.

---

(١) الضعفاء الكبير ١/ ٢٢٦ برقم (٢٧٥).

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٥ برقم (٤١١).

(٣) حياة الأنبياء ١/ ٣.

(٤) الضعفاء الكبير ٤/ ١٣٧.

(٥) كما نص على ذلك السخاوي في القول البديع الباب الرابع في تبليغه صلى الله عليه وآله وسلم سلام مَن يسلِّم عليه وردّه السلام صـ١٦٠، قال وسنده جيد كما أفاده شيخنا اهـ القول البديع (صـ٣١٣).

تنبيه: وقع في آخر الحلقة التي قبل هذه عبارة ليست بمحررة وهي أنّ الغرابة والنكارة متقاربتان والأحق أن يقال أنّ الغرابة والنكارة الواقعتين في الإسناد قد يتقاربان فيشتبهان كما يبيّنه ما ذكرناه في مبحث النكارة مِنْ أنّ اختلاف النقّاد في صلاحية الراوي واعتباره محلاً للاحتمال والتفرد، يرجع كل ذلك إلى الاجتهاد.

الحلقة الثالثة

إيراد بقية المتابعات للحديث

ذكرنا في مقالينا السابقين متابعات أبي الصلت عن أبي معاوية غير التي ذكرها فضيلة الشيخ الطاهر بن عاشور شيخ الإسلام بتونس في حديث ابن عباس «**أنا مدينة العلم**»، هذا الحديث الذي حكم فضيلته ببطلانه من جميع وجوهه تسرعاً بدون استقراء ولا تمحيص.

وبذلك ألزمناه أن يحكم للحديث بالصحة بمقتضى طرقه الصحيحة التي ذكرناها وتركها هو، ونريد في هذا المقال أن نثبت تقصيره في حديث علي الراوي هذا المتن أيضاً لعدم استيفائه مَنْ رواه عن شريك، فحديث علي ورد من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي عليه السلام مرفوعاً، وهذا إسناد جليل ، رجاله رفعاء ثقات لم يعلل أحد هذا الحديث بأحد منهم، وإنما تكلم من تكلم فيه بسبب الراوين عن شريك.

محصّل كلام ابن عاشور والتعليق عليه

وإلى القرّاء محصّل كلام فضيلته الذي هو عين كلام ابن الجوزي فقد ضعّفه من طريق الرومي وعبد الحميد بن بحر الراويين عن شريك، ولم يذكر غيرهما، بيد أنه ذكر شخصاً ثالثاً زعم أنه في رواية الترمذي وهو محمد بن عمران القعنبي، والصواب أن الترمذي رواه كغيره عن محمد بن عمر الرومي، وليس في رواة هذا الحديث مَنْ يُسمّى محمد بن عمران القعنبي فلينتبه القارئ لذلك.

ولم يذكر من رواته عن شريك محمد بن عبد الله الرقاشي الإمام الكبير الحافظ الحجة، ولا سويد بن سعيد الحافظ الصدوق، وقد تكلم فيه بن معين فوهَّاه، وكذلك ابن عدي وغيرهما، ووثقه أحمد وأبو حاتم وصالح جزرة والدارقطني وآخرون، واحتج به مسلم في صحيحه، فإنهما روياه عن شريك، وإن لم تقع هاتان المتابعتان للسيوطي في «جامعه الكبير» ولا «لآلئه»، كما لم يتنبه لصحة طريق الشعبي، فتابع ابن الجوزي في حكمه بجهالة محمد بن قيس الراوي عن الشعبي، وهو ثقة مشهور، كما أنه معروف بالرواية عن الشعبي، وسيأتي بيان ذلك. فأما رواية محمد بن عبد الله الرقاشي الحافظ فأخرجها الإمامُ بن الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «المناقب»، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالله الكشي حدثنا محمد عبد الله الرقاشي حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره الكشي أبو مسلم، ويقال الكجي، ذكر هذا الحافظ بن حجر العسقلاني في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»[1] وهو[2] صاحب كتاب السنن أحد الحفاظ الأثبات المشهورين، إمام كبير مصنف، والرقاشي روى عنه البخاري في صحيحه، وروى عنه مسلم في صحيحه. وهو حافظ حجة كبير، فهذا إسناد متصل في غاية الصحة والحمد لله.

متابعتان غفل السيوطي

(١) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ٣/ ١٢١٨.

(٢) وثقه الدارقطني وغيره كما في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٢٣.

متابعة سويد ابن سعيد التي لم

وأما سويد بن سعيد عن شريك فأخرجها ابن عساكر في تاريخه[1] قال: أخبرنا أبو المظفر عبد المنعم بن عبد الكريم وأبو القاسم زاهر بن طاهر قالا: حدثنا أبو سعد محمد بن عبد الرحمن أخبرنا أبو سعيد محمد بن بشر بن العباس أخبرنا أبو لبيد محمد بن إدريس حدثنا سويد بن سعيد حدثنا شريك عن سلمة عن الصنابحي عن علي، وأخرجه الذهبي في ((ميزانه)) في ترجمة سويد بن سعيد على أنه من عواليه لا من منكراته، قال الذهبي[2]: وقع لنا من عوالي حديثه ما أخبرنا محمد بن عبد السلام أخبرنا عبد المنعم بن القشيري أخبرنا أبو سعيد الأديب حدثنا محمد بن بشر أخبرنا الوليد السرخي حدثنا سويد مثله فهذا إسناد لا بأس به، فهو في رتبة الحسن، لمكان سويد بن سعيد فإنه صدوق سيء الحفظ.

وعلى هذا يكون الحديث صحيحاً بكل من المتابعتين المتروكتين، بل بالمتابعة الصحيحة التي رواتها أئمة، وهي ما رواه عبد الله بن أحمد السابقة، فلم يكن بد من تصحيح الحديث بعدها، لاسيما إذا عرفنا ما علم من رواية الشعبي له عن علي، ورواية أبي رافع عنه أيضاً، وذلك من دون الروايات الضعيفة التي رُويت من هذه الطريق، فيكون كلام فضيلته كابن الجوزي في متن الحديث لأجل الرومي وعبد الحميد غير مجد ولا مؤثّر فيه مع رواية غيرهما له ممن ذكرنا من الحفاظ، وقد علمتَ مما تقدّم أنّ مَنْ أنكر هذا الحديث عن علي عليه السلام حمل على الرومي، كما اعتمد آخرون وثاقته وتصحيح الحديث من طريقه، ولا

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٧٨.

(2) الميزان ٢/ ٢٥١.

قصد لنا هنا في ترجيح أحد الشقين المتنازع عليهما لأن قصدنا أن يكون ثبوته غير متنازع فيه، فاعتمدنا على المتابعتين اللتين برهنتا على أن الحديث صحيح من غير احتياج إلى الرومي المختلف فيه، ولا صاحبه المتفق على ضعفه، وإن كان في وجود المتابعتين غاية القوة للرومي، والتصديق له، وتصويب قول من صحح الحديث من طريقه من حيث كونهما متابعتين له في روايته عن شريك، ويؤيّد كون الحديث محفوظاً عن أمير المؤمنين علي عليه السلام ما أخرجه بن مردويه[1] في «المناقب» من طريق الحسن بن محمد عن جرير عن محمد بن قيس عن الشعبي، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «**أنا دار الحكمة وعلي بابها**» وهذا إسناد صحيح عن الشعبي لكن الشعبي قالوا أنه لم يسمع من علي غير حديث أو حديثين (لكنه مع ذلك يمكن سماعه لأنه كان بالكوفة والإمام علي حي؛ وتحقيق النفي صعب)، وقد أخذ الشعبي عن كبار تلاميذه عليه السلام حتى صار أحد حاملي علمه، وقد قال الحافظ[2] أحمد بن عبد الله العجلي أن مراسيل الشعبي صحيحة، (وقال أبو داود: مراسيله أصح من مراسيل إبراهيم النخعي، هذا في مراسيله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكيف بروايته عن الإمام علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو من المتشددين في ذلك حتى أخذ يعرض بالحسن البصري كما نقله مسلم في صحيحه.

---

(١) ذكره ابن الجوزي في الموضوعات ٢/ ٤٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٦ – ١٥٩ برقم (٣١٧٥).

وهم ابن الجوزي والسيوطي في محمد بن

ومحمد بن قيس هو الأسدي المعروف بالرواية عن الشعبي وأهل الكوفة، وغلط ابن الجوزي وتبعه السيوطي في تعليله هذه الرواية بجهالة محمد، وهو وَهْمٌ سببه أنه اعتقد أنه محمد بن قيس والد أبي زكير، فقلّد أبا حاتم الرازي في قوله بجهالته مع أنه قول ردّوه عليه، وابن الجوزي كثيراً ما يقلّد أبا حاتم في الحكم بجهالة المعروفين، يعرفُ هذا من له خبرة بموضوعاته، وها أنا ذا أبيّن أنّ محمد بن قيس الراوي عن الشعبي هذا الحديث هو الأسدي الوالبي لا الزيات والد أبي زكير كما ظنّه ابن الجوزي، وأن الزيّات والد أبي زكير ليس بمجهول كما ظنه أبو حاتم، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنّ أئمة الحديث لم يذكروا أنّ الزيات والد أبي زكير روى عن غير سعيد بن المسيب وزرعة بن عبد الرحمن وهو مُقِلٌّ، ولم يذكر ابن حبان في الثقات إلا سعيداً فقط، وزاد ابن أبي حاتم زرعة بن عبد الرحمن فتبعه الحافظ بن حجر في «لسان الميزان»[1] استدراكاً على الذهبي الذي لم يذكر إلا روايته عن سعيد فقط، ولقلّة روايته جهَّله أبو حاتم.

الوجه الثاني: أنّ المعروف بالرواية عن الشعبي هو محمد بن قيس الأسدي الوالبي، ثقة جليل مشهور بالرواية عن الشعبي، وروايته عنه عند النسائي كما نص على ذلك المزي في «التهذيب»[2] «بحسب اصطلاحه» ونص ابن حبان وغيره على أنه يروى عنه.

---

(١) لم أجده هنا في اللسان ٥/ ٣٩٥، وهو في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٦٣.

(٢) تقدم.

الوجه الثالث: لو كان راوية محمد بن قيس الزيات والد أبي زكير لم يكن مجهولاً فإنه وإن جهَّله أبو حاتم فقد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»[(١)]، وقد ردَّ الذهبي قول أبي حاتم بجهالته في كتابه «الميزان» فعلى فرْضِ أنّ ابن قيس هذا هو الزيات والد أبي زكير كما ظنه ابن الجوزي لا يصح إعلال الحديث به لأنه معروف، وإن جهله أبو حاتم، فكلامه قد ردّه العلماء، وترده أيضاً قواعد المصطلح، فإنّ مَنْ يروي عنه جماعة من الحفّاظ ويوثق لا يقال له مجهول، فإن ابن حبان وثّقه، وروى عنه داود وابن عطاء، وزيد بن حبان الرقي، وسعد بن عبد الرحمن الجمحي، وأبو عاصم بن الضحاك بن مخلد، وعثمان بن عمر بن فارس، وابنه أبو زكير، وأبوبكر الحنفي، وأبو عامر العقدي، بل قد قال الدارقطني من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته، هذا لفظ عبارته، نقل ذلك السخاوي في «فتح المغيث»[(٢)] شرح «ألفية» العراقي في المصطلح، وقال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي من «الميزان»: قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح اهـ[(٣)].

أما الزيَّات، فروى عنه جماعة من الحفاظ والثقات، ووثقه بن حبان، وربما أراد أبو حاتم أنه مجهول الحال أي لم يوثقه أحد؛ لأن جهالة الحال عنده لا ترتفع

---

(١) الثقات ٧/ ٣٩٢.

(٢) فتح المغيث ٢/ ٥١ من تقبل روايته ومن ترد.

(٣) الميزان ٣/ ٤٢٦ برقم (٧٠١٥).

برواية جماعة عنه، ولو جاز أن يكون ابن قيس هنا غير الأسدي لكان الأقرب أن يكون هو الهمداني المرهبي الكوفي، روى عن إبراهيم النخعي، وعبد الله بن عمر وهو ثقة «من رجال الصحيح» [١] وبعضهم فرَّقَ بين المرهبي والهمداني، فجعل الذي يروي عن إبراهيم هو الهمداني، والذي يروي عن ابن عمر هو المرهبي، وعلى كل فقد ذكروا توثيقهما فلا ضرر سواء على القول باتفاق مسماهما أو باختلافه، كما يقرب أيضاً على الفرض السابق أن يراد محمد بن قيس النخعي ذكره ابن حبان في «ثقاته» [٢]، وقال: يروي عن الحكم والكوفيين، فهذان الاثنان وهما الهمداني والنخعي رويا عن الكوفيين، فلا يبعد أن يرويا عن الشعبي، ويحتمل أن يراد به مولى يعقوب القبطي قاضي عمر بن عبد العزيز، وهو من رجال الصحيح أيضاً. وهذا الاحتمال وإن كان بعيداً لأن هذا يروي عن الحجازيين ولكنه أقرب من الزيات والد أبي زكير؛ لأن هذا مقل ولم يرو عن غير الاثنين اللذين ذكروهما في ترجمته، بخلاف مولى القبطي فإنه روى عن عدد من المشايخ وهو مشهور من رجال الصحيح، هذه احتمالات مرتبة على الفرض السابق وإلا فإن الواجب صناعة هو أن يحكم للأسدي المتقدم، وقد قال الحافظ في «النخبة» وشرحها [٣]، كلاهما له جاعلاً المتن بين قوسين (وإن روى) الراوي (عن اثنين متفقي الاسم) أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، (ولم يتميزا) بما يخص كلاً منهما فإن كانا ثقتين لم يضر، فإن أراد ضابطاً كلياً يمتاز به

---

(١) الميزان ٤/ ١٦.

(٢) الثقات ٧/ ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٣) النخبة وشرحها صـ ١١٨.

أحدهما عن الآخر (فباختصاصه) أي الشيخ المروي عنه (بأحدهما يتبيّن المهمل) ومتى لم يتبيّن ذلك وكان مختصاً بهما معاً فإشكاله شديد، فيرجع فيه إلى القرائن والظن الغالب .اهـ ملخصاً.

وهنا عرف الأسدي بالرواية عن الشعبي دون غيره، فظهر أنه المراد، وعلى كل الفروض فالراوي هنا عن الشعبي ثقة كما بيّنا، فلا يضر التباس الأسماء بعضها ببعض، لأن الجميع ثقات ولا يضر فيهم ذلك كما صرح به الحافظ وغيره.

وهنا أيضاً متابعة أخرى. وهي ما أخرجه السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي الحسني في كتاب من روى عن الإمام الشهيد زيد بن علي من التابعين من طريق الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن رافع عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أنا دار الحكمة وعلي بابها» والحسن بن زيد هو والد السيدة نفيسة التي يتبرّك بقبرها أهل مصر، وقد روى له النسائي، وروى عنه محمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الرحمن ابن أبي الزناد، ومالك، وابن أبي ذئب، وزيد بن الحباب وغيرهم والسيد أبو عبد الله محمد بن علي الحسن العلوي الحسني[1] مخرج هذا الحديث هو صاحب «الجامع الكافي» الإمام الشريف الحجة من أئمة أهل البيت الكمّل، ممن ذكرهم الذهبي في كتاب «النبلاء»

(١) السير ١٧/ ٦٣٦ - ٦٣٧.

وأحسن الثناء عليه بما هو أهله، وعبيد الله بن رافع[1] مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكاتب علي عليه السلام، ثقة جليل، روى له البخاري، ومسلم، وأصحاب السنن.

مزايا متابعة الحسن بن زيد

وفي هذه الطريق عدّة مزايا منها أنّ ورودها من طريق أهل البيت؛ وهم أدرى بما في بيتهم.

ومنها أنها مسلسلة بالأئمة الأشراف النبلاء، ومنها كونها من رواية الأكابر عن الأصاغر، فقد روى عن الحبر البحر الإمام الشهيد زيد ابن علي زين العابدين ابن السيد الإمام الصدر زيد بن حسن بن علي بن أبي طالب الذي هو في طبقة أبيه علي زين العابدين.

وهذا يدل على جلالة الإمام زيد بن علي، وارتفاع مكانته، وتقدّمه في أهل البيت في العلم، ونباهة الشأن.

وإن شاء الله في المقال الآتي نُبيّن بقية المتابعات عن الإمام علي عليه السلام، وهي خمس مضمومة إلى ثلاث أوردناها في هذا المقال كما علم القارئ، فتصير جميع المتابعات التي انفردت بذكرها في حديث علي ثمانية.

يوم الجمعة ٧ شعبان سنة ١٣٥٥هـ

٢٣ أكتوبر سنة١٩٣٦م

العدد (٣١) من مجلة الإسلام

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٢ برقم (٤٤١٥).

الحلقة الرابعة

في هذا المقال نورد بقية المتابعات في حديث علي عليه السلام، وهي:

استكمال ما تبقى من المتابعات

المتابعة الرابعة: من رواية الأصبغ بن نباته عن علي عليه السلام، أشار إليها أبونعيم في «الحلية»[١] وأخرجها بها أبو الحسن علي بن عمر الحربي في أماليه،[٢] قال: حدثنا إسحاق بن مروان حدثنا أبي حدثنا عامر بن كثير السراج عن أبي خالد عن سعد ابن طريف عن الأصبغ بن نباته عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره، وهذه الطريق فيها غير واحد من الضعفاء والواهين فيتقوّى بها في المتابعات.

المتابعة الخامسة: من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن علي أخرجها الخطيب في «تلخيص المتشابه»[٣] قال، أنبأنا علي بن علي حدثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا محمد بن الحسين الخثعمي حدثنا عباد بن يعقوب حدثنا يحيى بن بشار الكندي عن إسماعيل بن إبراهيم الهمداني عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي وعن عاصم بن ضمرة عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب**» قال الخطيب يحيى وشيخه مجهولان.

---

(١) حلية الأولياء ١/ ٦٤.

(٢) اللآلي المصنوعة (١ / ٣٠٧).

(٣) ١/ ٣٠٨-٣٠٩

المتابعة السادسة: من رواية ابنه الحسين عليه السلام أخرجها بن النجار في تاريخه، قال: حدثتنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبي أسعد البغدادي أنبأنا سعيد بن أحمد النيسابوري أنبأنا علي بن الحسن بن بندار بن المثنى أنبأنا علي بن محمد بن مهرويه حدثنا داود بن سليمان الغازي حدثنا علي بن موسى الرضا عن آبائه عن علي عليهم السلام به، فيها داود بن سليمان، قال الذهبي: له نسخة باطلة عن علي الرضا[١]، وهذا يرد قول ابن الجوزي تبعاً لأبي حاتم أنه مجهول.

المتابعة السابعة: من رواية ابنه الحسن عليه السلام، قال ابن الجوزي[٢]: رواه أبوبكر بن مردويه من طريق الحسن بن علي عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يذكر إسناد بن مردويه إلى الحسن، وقال: فيه مجاهيل.

المتابعة الثامنة: من رواية الحارث أيضاً عن علي عليه السلام وهذه المتابعة ذكرها أبو نعيم في «الحلية»[٣] والإمام المحدث شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري في كتابه «أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب»[٤] ولم يذكر إسنادها عن الحارث، وهذه المتابعة مغايرة الطريق التي ذكرناها في المتابعة الخامسة، فقد قال أبونعيم وابن الجزري بعد أن خرجاه عن علي من طريق

---

(١) الميزان (٢/ ٨) برقم (٢٦٠٨).

(٢) الموضوعات ٢/ ٤٤٩.

(٣) سبق عزوه.

(٤) صـ٣١.

شريك: رواه الأصبغ بن نباته، والحارث عن علي، ولم يذكرا ضميمة عاصم بن ضمرة مع الحارث فدل على أنه عندهما من طريق أخرى غير التي أوردتها في هذا المقال [والقول الأعدل في الحارث أنه حسن الحديث وهذه المتابعات الخمس التي أوردتها في هذا المقال] وإن كان في أسانيدها الضعفاء والمجاهيل إلا أنها تتضافر في المتابعات فيتقوّى بها الحديث، قال الحافظ: الناقد أبوبكر محمد بن موسى الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» الطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، ثم مثّل لهذه الطبقة الخامسة فقال: الطبقة الخامسة نحو بحر بن كثير السقا، والحكم بن عبد الله الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب الدمشقي، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم، وهم خلق كثير اقتصرتُ منهم على هؤلاء، وقد أفردتُ لهم كتاباً استوفيتُ فيه ذكرهم[1] اهـ.

المتابعات وأثرها مهما ضَعُفت

وقد خرج الترمذي حديث هذه الطبقة كالمصلوب ومحمد بن السائب الكلبي، فهذه الطبقة على طريقة أبي داود والترمذي للاعتبار والاستشهاد، كما قاله الحازمي، وعلى هذا تكون المتابعات الأخيرة التي سقناها في هذا المقال تنفع للمتابعة على طريقة أبي داود والترمذي.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة صـ١٥٣ – ١٥٥.

الحكم للقرائن في وضع الحديث

والذي يتحصل من كلام الأئمة ومسلكهم العملي في هذا الفن أنه لا يحكم على جميع حديث الضعفاء والمجاهيل بالوضع بل ما دلت القرائن على وضعه منه.

أما ما دلت القرائن على أنه من محفوظ حديثه فيحكم عليه بمقتضى هذه القرائن، وانظر إلى أنهم قبلوا من نسخة كثير بن عبد الله المزني الباطلة أحاديث صححوها وأدرجوها في صحاحهم، قال الذهبي[١]: بعد أن ذكر عن الأئمة أنه من أركان الكذب، [قال أبو داود: إنه أحد الكذابين] قال: قال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعه، وروى الترمذي من حديثه «**الصلح جائز بين المسلمين**» [٢] وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

الدفاع عن الترمذي ومنزلته في الحكم على الأحاديث

ودافع الحافظ العراقي عن الإمام الترمذي فقال لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي، وإنما جهل الترمذي من لم يعرفه كابن حزم، وإلا فهو إمام معتمد عليه، ولا يمتنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال، وقد حسَّن الترمذي لكثير جملة أحاديث [منها حديث «**من أحيا سنتي**» [٣]، وحديث آخر في الإيمان] [٤] ومنها: حديث في تعيين ساعة الإجابة يوم الجمعة [٥]، ومنها في

---

(١) أخرجه الترمذي (٣/ ٦٢٦) برقم(١٣٥٢) وابن ماجة(٢/ ٧٨٨)برقم (٢٣٥٣)والحاكم في المستدرك (٤/ ١١٣)برقم(٧٠٥٩) والدارقطني في السنن(٣/ ٤٢٦)برقم(٢٨٩٢).

(٢) الميزان ٣/ ٤٠٦ – ٤٠٨ برقم (٦٩٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٤٥)برقم (٢٦٧٧) والبزار في مسنده(٨/ ٣١٤)رقم(٣٣٨٥).

(٤) أخرجه الترمذي (٥/ ١٨)برقم (٢٦٣٠) ومسند الشهاب (٢/ ١٣٨)برقم(١٠٥٣).

(٥) أخرجه الترمذي(٢/ ٣٦١)برقم(٤٩٠)وابن ماجه(١/ ٣٦٠)برقم(١١٣٨).

عدد التكبيرات في صلاة العيد[١]. قال العراقي: تبع في ذلك البخاري، فقد قال في «العلل المفردة»: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول اهـ[٢].

وهذا الحديث الأخير الذي في تكبيرات العيد أخرجه ابن خزيمة[٣] في صحيحه من طريقه، وأخرج آخر في زكاة الفطر[٤]، وثالثاً في تفسير قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[٥] [الأعلى: ١٤] ورابعاً، وروى له الدارمي[٦] والطحاوي[٧] والحاكم في «المستدرك»[٨] عدة أحاديث كل ذلك من هذه النسخة التي رواها عن أبيه عن جده، أفاده السيوطي في كتاب المبتدأ من «لآلئه»[٩] اهـ [قلت: دافع مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه عن إطلاق القول بترك كثير الذي ادعاه ابن عبد البر ودفعه بتصحيح الترمذي ونقله عن البخاري بما نقله هنا[١٠]].

---

(١) أخرجه الترمذي(٢/ ٤١٦)برقم(٥٣٦)وابن ماجه(١/ ٤٠٧)برقم(١٢٧٩).

(٢) صـ٩٣ حديث رقم(١٥٣).

(٣) ٢/ ٣٤٦برقم(١٤٣٩).

(٤) ٤/ ٨٣برقم(٢٣٩٨).

(٥) ٤/ ٩٠برقم(٢٤٢٠).

(٦) ٣/ ١٦١٨برقم(٢٥٣٣)و(٣/ ١٦٤٤)برقم(٢٥٧٠).

(٧) ٣/ ٢٦٨برقم(٥٣٠٩)و(٤/ ٩٠)برقم(٥٨٤٩)و(٤/ ٣٤٤)برقم(٧٢٦٩).

(٨) ١/ ٢١٩برقم(٤٤٥)و(٣/ ٦٩١)برقم(٦٥٤١)و(٤/ ١١٣)برقم(٧٠٥٩).

(٩) اللآلئ المصنوعة ١/ ١١٠.

(١٠) شرح ابن ماجه لمغلطاي مكتبة نزار مصطفى الباز (١/ ١٣٧)

وقول العراقي إنما جهله من لم يعرفه كابن حزم يشير إلى ما وقع لابن حزم في الفرائض في كتاب الإيصال من أنه مجهول، قال الذهبي: ولا عبرة بقوله فإنه ما درى بوجود الجامع ولا العلل اهـ[١].

وقد أخرج الحاكم في «المستدرك»[٢] حديث: «**اطلبوا المعروف من رحماء أمتي**» الحديث من طريق سعد بن طريف عن الأصبغ بن نباته عن علي وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه مع أن أصبغ ضعفوه لكن قال العجلي[٣] فيه: تابعي ثقة، وسعد بن طريف[٤] قال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وهذا موافق لقول أبي زرعة: كوفي ليّن، وكذَّبه بعضهم واعتمد على الحكاية التي رواها عنه سيف بن عمرو التميمي[٥] في ضرب المعلم ابنه فقال حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «**معلمو صبيانكم شراركم**» لكن سيفاً الراوي عنه هذه الحكاية كذاب بالاتفاق، وعليه فلا تثبت عنه هذه الحكاية والطعن الذي رتب عليه . وأخرج البزار في مسنده من طريق محمد بن الحارث حدثني محمد بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن عمر أحد عشر حديثاً، وقال: أحاديث محمد بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن عمر كثيرة، وهي كثيرة المناكير، وإنما أخرجنا ما يحسن إخراجه لأن محمداً ضعيف

---

(١) الميزان(٣/ ٦٧٨)برقم(٨٠٣٥).

(٢) المستدرك ٤/ ٣٢١ ، كتاب الرقاق.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٣٧٤.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨٤.

(٥) اللآلئ المصنوعة ١/ ١١٠.

الحديث عند أهل العلم، ومحمد بن الحارث روى عنه عفان وهو رجل مشهور ليس به بأس إنما تأتي نُكرة هذه الأحاديث من محمد بن عبد الرحمن اهـ.

وذكر الذهبي في ترجمة سفيان الثوري[١] الإمام أنه يدلس عن الضعفاء، قال: ولكن له نقد وذوق، ولا عبرة بقول من قال يدلس ويكتب عن الكذابين، وقال الذهبي أيضاً في ترجمة أبي هارون العبدي[٢] الواهي عندهم: قال ابن حبان: يعتبر به في حديث سفيان عنه، يعني أن سفيان ينتقي من حديثه، ويروي ما يعرف منه، ويحمل على ذلك نهي شعبة عن التحديث عن بعض من كثرت المناكير في حديثه فضعف بذلك في حال أنه يحدث عنه، وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»[٣] بعد أن ذكر عن جماعة القول بأن مالكاً وشعبة ويحيى بن سعيد وابن مهدي وأحمد ونظائرهم لا يروون إلا عن ثقة عندهم، قال: وقد روى أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم لاتهام رواتها بسوء الحفظ ونحو ذلك ليعتبر بها ويستشهد اهـ.

---

(١) الميزان ٢/ ١٦٩ برقم (٣٣٢٢).

(٢) الميزان ٣/ ١٧٣ – ١٧٤ برقم (٦٠١٨) والقول منسوب للدارقطني، وقال الدارقطني: متلون خارجي وشيعي ويعتبر بما روى عنه الثوري .. الخ.

(٣) صـ ٢٧.

وذكر الحافظ العسقلاني بعد إيراده طريقاً فيها مجاهيل قال: إن فيها من لا يعرف حاله إلا أن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة اهـ[١]، يعني وإن كانت كل طريق بمفردها ضعيفة لا تقوى بنفسها.

الراوي إذا كان ضعفه قريبا وجاء من طرق أخ.

وقد صرح علماء الحديث أنّ الراوي إذا كان ضعفه قريباً، وجاء من طرق أخرى مثله يرتقي إلى رتبة الحسن، بل قد يرتقي إلى الصحة، فإن الحسن مراتب كالصحيح فأعلى مراتبه تكون أول درجات الحسن عند بعضهم، وآخر درجات الصحيح عند بعض آخر، وقد نقل السيوطي في «التدريب»[٢] عن الذهبي أنه قال: أعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وابن إسحاق عن التيمي وأمثال ذلك مما قيل أنه صحيح وهو أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج من أرطأة ونحوهم.

وقد كان المتقدمون يدرجونه في أقسام الصحيح، وأول من صرح بتقسيم المقبول إلى صحيح وحسن هو الخطابي، ذكر ذلك السيوطي في «التدريب»[٣]: وأول من أكثر من ذكره هو الترمذي فما كان يرد قبله على ألسنتهم إلا نادراً[٤]، وقد قسموا طبقات الصحيح إلى مراتب بعضها أرفع من بعض حتى أوصلها

---

(١) كلام العسقلاني هذا من رسالة له سماها «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج» يرد على ابن الجوزي في دعواه وضع الأحاديث المتضمنة عمومها.

(٢) (٢/ ١٠٦).

(٣) تدريب الراوي ١/ ١٦٠.

(٤) تدريب الراوي ١/ ١٦٦، النوع الثاني (الحسن فروع).

الحاكم إلى عشر مراتب، والصحة[١] عنده وعند ابن خزيمة وابن حبان شاملة للحسن، بل قال ابن سيد الناس[٢]: إنها عند مسلم كذلك في صحيحه، ورد قوله العراقي،[٣] وقال ابن الصلاح[٤]: قد يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل [لعله] يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المتابعات والشواهد.

بل نقل السخاوي [٥] والسيوطي [٦] عن الحافظ العسقلاني أنه حتى الضعيف بالفسق والكذب يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور والسيئ الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن.

وقد قررنا فيما نقلناه سابقاً عن العلائي أنّ تفرّد الضعيف بل الكذاب لا يكفي في الحكم بوضع الحديث الذي انفرد به إذا لم يوجد مع ذلك شيء من النكارة في المتن.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ١٦٠.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) تدريب الراوي ٢/ ١١٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح، النوع الخامس معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد صـ ٨٤.

(٥) فتح المغيث (١ / ٧١- ٧٢).

(٦) تدريب الراوي (١ / ١٧٧).

وفي هذا يقول السيف أحمد بن المجد الحافظ منتقداً على ابن الجوزي، قال: ومما لم يصب فيه إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في رواتها كفُلانٍ ضعيف أو ليّن أو غير قوي، وليس ذلك الحديث مما يشهد القلب ببطلانه، ولا يعارض الكتاب ولا السنة، ولا حجة بأنه موضوع إلا كلام ذلك الرجل في أحد رواته، وهذا عدوان ومجازفة[1] اهـ. على أن هذا المتن له شواهد فيقوى بشواهده.

شواهد الحديث

لو فرضنا انفراد هذه الطرق الخمس -التي نظمناها في هذا المقال- به فإنّ علياً أعلم الصحابة، و أقضاهم بإخبار المعصوم وإجماع الأمة، وقد رجعوا إليه في المشكلات والمحارات، وأما العلوم الإلهية والمعارف اللدنية فهو حفيظها، وهو الذي يقول: إن ههنا ـ ويشير إلى صدره ـ لعلماً جماً لو وجدتُ له حملة، وقال: لو كُشِفَ الحجاب لما ازددتُ يقيناً[2]، وقال في حديث آخر: إلا فهْماً في كتاب الله يعطيه الله. يريد نفسه، وقد امتاز على غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الفهم، كما امتاز سليمان على أبيه بالفهم وإن كان كل منهما قد أوتي العلم.

---

(١) تاريخ الإسلام (٦٢/ ١٨).

(٢) قال الملا علي القاري في المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (ص ١٤٩): حديث لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قال القشيري في رسالته هو قول عامر بن عبد الله بن عبد قيس قلت والمشهور أنه من كلام علي كرم الله وجهه.أهـ

وسنوسع الكلام في هذه الشواهد بعد الانتهاء من فذلكة أسانيد هذا الحديث فهو أصل لتلك الفروع، وهي مظهر له وقبس منه، فهذه الشواهد يتقوى بها هذا الحديث فهي تظهر لحقيته وصدقه.

اعتماد أهل الفن في تصحيح الأحاديث على الشواهد

وأهل هذا الفن كثيراً ما يعتمدون في تصحيح الحديث على الشواهد قال الخطيب[1] بعد روايته حديثاً في غفران ذنوب الحاج وقال: فيه مجهولان. ولبعض ما في هذا الحديث شواهد في أحاديث صحيحة، ويشهد لأصل الحديث قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقال البيهقي[2]: له شواهد كثيرة قد ذكرناها في كتاب البعث فإن صح لشواهده ففيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ وقال الطبري في ((تهذيبه)) في حديث طويل: رواه من طريق الحارث عن علي مرفوعاً

---

(١) ((تلخيص المتشابه)) . كما عزاه السيد عبد الله بن الصديق في تعليقه على ((قوة الحجاج)) للحافظ.

(٢) شعب الإيمان ١/ ٣٠٥. تعليقا على حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " دعا عشية عرفة لأمته بالمغفرة، والرحمة فأكثر الدعاء "، فأوحى الله إليه أني قد فعلت إلا ظلم بعضهم بعضا، وأما ذنوبهم فيما بينهم وبيني قد غفرتها، فقال: " يا رب، إنك قادر على أن تثيب هذا المظلوم خيرا من مظلمته، وتغفر لهذا الظالم " فلم يجبه ذلك العشية، فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء فأجابه أني قد غفرت لهم، قال: فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له بعض أصحابه: يا رسول الله، تبسمت في ساعة لم تكن تتبسم فيها قال: " تبسمت من عدو الله إبليس أنه لما علم أن الله تعالى قد استجاب لي في أمتي أهوى يدعو بالويل، والثبور، ويحثو التراب على رأسه " .

قال: غير أن من معانيه معاني قد وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال الحافظ في «التلخيص»[1] في الكلام على حديث «**من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله**» رداً على ابن الجوزي في حكمه بوضعه بعد كلام ما نصه: ثم إن له شواهد تدل على صحته، وقال النووي في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده: حسّنه الترمذي لشواهده، والترمذي يعتمد كثيراً في التصحيح والتحسين على الشواهد، فيسوق الحديث من طريق الضعفاء والمجاهيل ويحسنه أو يصححه معتمداً على ما في الباب من الشواهد، فيقول: وفي الباب عن فلان وفلان ويذكر الصحابة الذين رووا اللفظ أو المعنى، وقد نص علماء الحديث على أن الترمذي يعتمد على ذلك، ولنقتصر على هذه الأمثلة ففيها الكفاية.

متابعة تركها ابن عاشور

وأما حديث جابر فورد من طريق أحمد بن عبدالله المكتب عن عبدالرزاق وسيأتي الكلام عليه عند ردنا للطعون في الحديث ورواته، وإنما غرضنا هنا أن نذكر متابعة تركها فضيلة الشيخ، فنقول: قد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان حدثنا محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطي حدثنا حسين بن عبيد الله التميمي حدثنا حبيب بن النعمان حدثني جعفر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنا مدينة الحكمة وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب**» وأخرجه الخطيب في «تلخيص

(١) «تلخيص الحبير» ٣/ ١٣ – ١٤ كتاب البيوع برقم (١١٥٧).

المتشابه»[١]، وابن عساكر في تاريخه[٢] من طريق الدار قطني عن محمد بن فيروز- حبيب كزبير مصغراً- يروي عن أنس وجعفر بن محمد، له مناكير، يروي عنه حسين بن عبيد الله التميمي، وحسين ضعيف وليس هو الأسدي الراوي عن خريم بن فاتك، فإن ذلك بالفتح، وهو ثقة، قد فرق بينهما الخطيب، وابن ماكولا، والحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، والحافظ ابن حجر، وغلط الذهبي في «الميزان» [٣] فجعلهما واحد، وضبطه مصغراً على وزن زبير، وذكر أبو حاتم ابن حبان في كتاب «الثقات»[٤] حبيبَ بن النعمان يروي عن عمرو بن راشد وروى عنه عمرو بن دينار، ولا أدري أيهما أراد، ابن حبان أو أراد شخصاً آخر فليتأمل.

(١) «تخليص المتشابه».

(٢) تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٨٢.

(٣) ١/ ٤٥٧ برقم (١٧٢٣).

(٤) الثقات ٦/ ١٧٨.

الحلقة الخامسة

التعليق على القسم الثاني من الرواة

تكلّمنا في مقالاتنا الأربع السابقة على ما أسقطه فضيلة الأستاذ شيخ إسلام تونس من المتابعات، سواء ما كان منها في حديث ابن عباس أو في حديث علي، تلك المتابعات التي خفيت على فضيلته فأرسل حكمه إرسالاً.

وهذا أوان الشروع في القسم الثاني من الرواة وهم الذين جرّحهم فضيلته بغير إنصاف ولا تحقيق.

تنبيه مهم قبل الشروع

وقبل الشروع في الرد لابد من تكرير ما قدّمناه سابقاً لئلا يذهل عنه القارئ وهو أن النزاع الحاصل بين مصححي الحديث ومضعفيه لا يتعدى الرواة عن أبي معاوية في حديث ابن عباس، وعن شريك في حديث علي، وليس للنزاع في أبي معاوية وشريك ومن فوقهما وجود، فأبو معاوية وشيخه الأعمش وشيخه مجاهد هؤلاء الثلاثة من الطراز الأول - في رجال البخاري ومسلم وأصحاب السنن - أمانة وتثبتا، ونحيل القارئ إلى الكتب الموضوعة لتراجم الرواة وأحوالهم من جرح أو تعديل كـ«تهذيب التهذيب» للحافظ العسقلاني، ليطلع على تراجمهم الضافية وأحوالهم العالية، وأيضاً رواية أبي معاوية عن الأعمش أصح حديثه، ومقدم على غيره فيها، فهو قرين شعبة وسفيان، وقدّمه بعضهم عليهما، وبعضهم على شعبة فقط. وكذلك شريك ومن فوقه، فشريك[1] إمام حافظ صدوق، احتج

(١) تقدم.

به الأئمة، وبعضهم يرجح غيره عليه، وهذه مناسبات خفيفة يحتاج لها عند الترجيح، وبعضهم يفضله على مالك وسفيان وزهير المجمع على إمامتهم وإتقانهم، وهو من أوعية العلم، حمل عنه إسحاق الأزرق تسعة آلاف حديث، وحديثه هنا من روايته عن الكوفيين، وهو أعلم من سفيان بحديثهم كما قاله ابن المبارك.

وأما شيخه سلمة بن كهيل، وشيخه سويد بن غفلة، وشيخ سويد الصنابحي، فأئمة ثقات أجلاء، احتج بهم البخاري ومسلم وأصحاب السنن، ووثقهم الأئمة.

أوان الشروع في المناقشة

وهنا أوان الشروع فيما وعدنا القارئ به من مناقشة فضيلة الشيخ بالنسبة لما ذكره من الجرح في الرواة الذين ذكرهم، ومن حكمه بوضع الحديث بناء على ذلك، مُثبتين كلامه، ومعقّبين عليه بما يدحضه ويبيّن تهافته، وإنك ستعلم أيها القارئ - بما نبسطه من الدفاع المنقول عن أئمة الحديث، وأرباب الجرح والتعديل في هذا الحديث ورجاله - مكانة الحديث، وبُعْدَ موقف الأستاذ الفاضل من الإنصاف، وعدم توفيقه لإحقاق الحق، وسأثبت بالقواعد المقررة في علوم الحديث سقوط حكمه، وتضارب مقدماته، وأظهر تخبطه العشوائي في النقل والعزو، وتخليطه بين مراتب الضعيف ودرجات الصحيح.

نص كلام ابن عاشور

وهذا نص كلام فضيلته بعد ذكره لأسماء الرواة عن أبي معاوية الذين بيّنا أنه لم يستوفهم.

قال: قال ابن عدي[١] في «كامله»[٢]: ومحمد بن طاهر في «ذخيرة الحفاظ»: وضع هذا الحديث أبو الصلت الهروي عبد السلام بن صالح عن أبي معاوية، وكل من حدث بهذا الحديث سرقه منه، وربما قلبوا إسناده، قال السيوطي: قال الدارقطني أن جعفر البغدادي متّهم بالسرقة، ورجاء بن سلمة كذلك، وعمر بن إسماعيل كذاب، وأبو الصلت كذاب، وأحمد بن سلمة كذاب يحدّث بالأباطيل، وينسبها إلى الثقات، والحسن بن عثمان يضع الحديث، وأبو سعيد العدوي وضّاع، وإسماعيل بن محمد يسرق الحديث ويقلبه، وقال ابن عدي: سعيد بن عقبة مجهول، سئل عنه ابن معين فلم يعرفه، وعبد الله بن عثمان الأموي ضعيف جداً لاسيما برواية هذا الحديث انتهى كلامه.

التعليق على كلام ابن عاشور

وفيه كثير من الخبط ونسبة الجرح إلى غير أهله فلننبه على ذلك أولاً، ثم نرجع إلى الموضوع.

فقوله: قال الدارقطني: غلط، لأنّ الكلام الذي بعده هو قول ابن الجوزي نقله السيوطي عنه، وليس هو قولاً للدارقطني كما يعرف لمن رجع إلى «موضوعات» ابن الجوزي الذي نقل السيوطي عنها، بل إن رجاء بن سلمة لم يذكره أحد بسوء ولا ذكره أحد بالضعف قبل دعوى ابن الجوزي سرقته[٣]، وكذا

---

(١) من رأى قوله "قال ابن عدي في «كامله»" ظن أنه اطلع على «الكامل» ونقل منه وهو في ذلك متشبع بما ليس فيه.(المؤلف)

(٢) ذكر ذلك ابن عدي في أكثر من ترجمة منها في ترجمة سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي ٣/ ١٢٤٧ – ١٢٤٨هـ.

(٣) تقدم.

جعفر بن محمد الفقيه لم ينسبه غير ابن الجوزي لسرقة الحديث بل قال الذهبي في «الميزان»[١] فيه جهالة وهذه العبارة عند الذهبي موضوعة لمن لا يعرفه من الرواة الذين لم يطلع على كلام فيهم، نص على ذلك في أول «الميزان»[٢] في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي، وكذا إسماعيل بن محمد بن يوسف، ما نقله السيوطي فيه إنما هو قول ابن حبان في كتاب الضعفاء له بعد أن أخرج هذا الحديث من طريقه، ولم يذكره الدارقطني، وإنما ذكر شخصاً آخر اسمه محمد بن يوسف شيخ لأهل الري، حدّث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيد.

فافترقا اسماً وشيخاً، وافترقا بلداً فإن الجبريني فلسطيني ومحمد بن يوسف رازي؛ فإن الأول وهو إسماعيل بن محمد رواه عن أبي عبيد مباشرة.

وأيضاً قوله نقلاً عن ابن عدي في سعيد بن عقبة سئل عنه ابن معين فلم يعرفه، هذا خطأ، والصواب ابن عقدة بدل ابن معين، وقد سأله ابن عدي عن سعيد فأخبره بعدم معرفته وهو أحفظ الناس لتراجم الكوفيين وحديثهم، فلهذا سأله ابن عدي، ذكر ذلك ابن عدي في «الكامل» ونقله عنه الحافظ العسقلاني في «اللسان»[٣] في ترجمته.

على أن مما ينتقد على فضيلته إغفاله كلام المدافعين عن الحديث، وعن أبي الصلت المشهور بروايته، مع أنه ثبت عن أئمة مشهود لهم بالبراعة، والتقدم في

---

(١) الميزان ١/ ٤١٥ برقم (١٥٢٥).

(٢) الميزان ١/ ٦ برقم (٤).

(٣) اللسان ٣/ ٤٧ - ٤٨.

النقد والحفظ والتشدد، كابن معين وابن سيار وأبي داود ومن حذا حذوهم، وأيضاً قد أثبت السيوطي بعضاً من ذلك في لآلئه التي نقل الشيخ جُلّ كلامه في هذا الحديث عنها.

الكلام على أبي الصلت عند موثقيه

وها نحن أولاً نبدأ بذكر حال أبي الصلت عند موثقيه الذي أضرب عنه فضيلة الشيخ، وعن تصحيح ابن معين وغيره للحديث، اللهم إلا أنه ذكر عن الحاكم والطبراني تصحيحه، وقال: أنهما معروفان بالتساهل، فلم ينظر إلى نفس أدلتهما، وهذا ليس مسلك المنصفين، والإنصاف أن لا يقول ذلك إلا بعد أن يبين تساهلهما بالدليل في هذا الحديث بعينه، حتى لا يكون قوله تغريراً وتدليساً والشرع يمنع ذلك ويحرمه على من تصدر لهداية الناس وإرشادهم وصار موضع الأمانة لديهم.

التباس الطبري بالطبراني عند ابن عاشور

على أنّ الطبراني لم يصحح هذا الحديث، ولا يتعرض في كتبه للتصحيح صريحاً إلا نادراً، وإنما الذي صححه هو الطبري أبو جعفر محمد بن جرير في «تهذيب الآثار»[1] له، فكأنه التبس عليه به لشهرة الطبري بالتاريخ، فلم يفطن لكونه من الحفاظ، مع أنه حافظ كبير حجة إمام، لا مؤرخ فقط كما يتبادر إلى سذج الأذهان، فقد صنف «تهذيب الآثار»[2] قال الخطيب: لم أرَ مثله في معناه، ونقل عن الفرغاني أنه من عجائب كتبه، ابتدأه بما رواه أبوبكر مما صح، وتكلم على كل حديث وعلّته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججهم واللغة، فتم مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة،

---

(١) تقدم.

(٢) تهذيب الآثار ٢/ ١٦١.

وله كتاب «المسند المخرج» يأتي على جميع ما رواه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صحيح وسقيم ولم يتمه، وله كتاب «الفضائل» فبدأ بفضائل أبي بكر وعمر وعلي، وتكلم على تصحيح حديث غدير خم ولم يتمه، وله التفسير المشهور المطبوع، وله غير ذلك مما يحتاج في وصفه إلى توسع لا يحتمله هذا الموضع، وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[1] وأثنى عليه، ويكفي فيه قول ابن خزيمة: إمام الأئمة ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة. وقول الخطيب البغدادي[2]: ابن جرير أحد الأئمة، يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه، لمعرفته وفضله، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بأحوال الصحابة والتابعين، بصيراً بأيام الناس وأخبارهم اهـ. فالطبري ليس بمحل التساهل عند العلماء، كما أن الطبراني لم يذكره أحد بالتساهل في التصحيح.

ترجمة أبو الصلت

وأبو الصلت هو عبد السلام بن صالح القرشي مولاهم الهروي، وهو معروف بطلب العلم، والاعتناء به، رحل في طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن والعراق، ودخل بغداد فحدّث بها، قال المزي[3]: وهو خادم علي بن موسى الرضا، أديب فقيه عالم، روى عنه أحمد بن منصور الرمادي الحافظ صاحب المسند، وأصحاب ابن معين، صالح بن محمد جزره: الحافظ، والحسين بن فهم الحافظ، والعباس بن محمد الدوري الحافظ، والقاسم بن عبد الرحمن

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١٠ برقم (٧٢٨).

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ١٦١ رقم (٥٨٩).

(٣) تهذيب الكمال ٤/ ٥٠٣ برقم (٤٠٠٩).

الأنباري، وعبد الله بن أحمد بن حنبل الحافظ، وأحمد بن زهير الحافظ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي الحافظ. المعروف بمطين، ومحمد بن رافع النيسابوري الحافظ، وأحمد بن سيار المروزي الحافظ، وأحمد بن أبي خيثمة الحافظ، وعلي بن الحسن الجنيد الحافظ، ومحمد بن أيوب بن الضريس الحافظ. مصنف «فضائل القرآن» ومحمد بن علي فستقة الحافظ، وأبو يحيى الزعفراني الحافظ، وسهل بن زنجله، وهو ابن أبي سهل الحافظ صاحب السنن، وأبوبكر ابن أبي الدنيا الحافظ، والحسن بن علي المعمري الحافظ، وإسحاق بن الحسن الحربي الحجة، ومحمد بن إسماعيل الأحمر الثقة، ومحمد بن إسماعيل بن ضرار الثقة، والحسين بن أحمد بن أبي بشر أبو علي السامري المقري الثقة، وعلي بن حرب الموصلي الثقة المسند، والحسن بن إسحاق التستري الدقيق الثقة، وعلي بن أحمد بن النضر الأذري الصدوق وخلق كثير.

مَنْ اخرج حديث الباب من رواية أبي الصلت

وسأذكر في المقال الآتي من وثق أبا الصلت، أو دافع عنه، أو صحح الحديث من طريقه من الأئمة كابن معين، وابن راهويه، وأحمد، وابن سيار، وأبي داود، وعبد الله بن أحمد، وأبي بكر المروزي، والحاكم، وأبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ، وأبي نعيم، وابن عبدالبر وغيرهم، وذلك؛ لأنه طويل الذيل فلا يسعه غير مقال خاص، وحديث الباب أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق محمد بن عبد الرحيم الهروي عن أبي الصلت، وقال: صحيح الإسناد

ولم يخرجاه، وأخرجه الحافظ الرحال أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي[1] في كتابه «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» من طريق الحافظ الناقد البارع صالح بن محمد جزرة عن أبي الصلت، وقال: هذا الحديث صحيح، وأخرج الخطيب في ترجمة أبي الصلت من تاريخ بغداد عن القاسم بن عبدالرحمن الأنباري قال: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث[2] فقال: صحيح، والقاسم[3] الأنباري ثقة فاضل ترجم له الخطيب في تاريخه، فأثنى عليه بالحلم والصدق، وأما المتن

---

(١) قال ابن ناصر الدمشقي الحافظ في «بديعية البيان»: الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي قوام السنة، نزيل نيسابور، تخرج بجعفر المستغفري أحد الأعيان، وحدث عنه، وعن خلق كثير، وهو إمام حافظ جليل رحال ثقة نبيل، سمع وجمع وصنف وألف، ومن مصنفاته «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» يشتمل على مائة ألف من الأخبار، وهو في ثلاثمائة جزء كبار اهـ باقتصار، وترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: السمرقندي الحافظ الإمام الرحال أبو محمد الحسن بن أحمد ثم قال: قال أبو سعيد السمعاني لم يكن في زمانه من قيد مثله في الشرق والغرب، له كتاب «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» جمع فيه مائة ألف حديث، قرّب وهذّب لم يقع في الإسلام مثله، قال عبد الغافر الفارسي: هو عديم النظير في حفظه، استوطن نيسابور مات سنة إحدى وتسعين بعد الأربعمائة.(المؤلف).

(2) لقد حمل الخطيب تصحيح ابن معين لهذا الحديث على أنه أراد صحته عن أبي معاوية على خلاف الظاهر، ونقول: إذا صح عن أبي معاوية فقد صح الحديث؛ لأن أبي معاوية يحتج لما تفرد به. ينظر شرح «المجموع» اهـ. منه وأبو معاوية يحتج بما تفرد به، وإلا إذا سمحنا لأنفسنا أن نرد بعض حديثه من غير دليل فإن الوهن يدخل في جميع حديثه، ومنها كثير في الصحيحين بل على أحاديث الثقات الذين هم مثله، بل من هم أقل منه من الثقات... وفي ذلك ما تستحل به الدماء والفروج.(المؤلف)

(٣) تاريخ بغداد ١٢/ ٤٣٣ برقم (٦٩٠٠).

فقد صححه الطبري أي من غير هذه الطريق، فقد أخرجه من حديث علي بن أبي طالب كما سيأتي الكلام عليه في محله.

وقد أخرجه الحاكم في «المستدرك»[١] أيضاً من طريق الحافظ الحسين بن عبد الرحمن بن فهم عنه، وأخرجه الطبراني[٢] من طريق الحافظ الحسن المعمري، ومحمد بن علي الصائغ، كلاهما عنه، وأخرجه ابن جرير في «تهذيب الآثار»[٣] من طريق الثقة محمد بن إسماعيل بن ضرار عنه، والدولابي أيضاً من طريق الضراري، وأخرجه الخطيب في ترجمة أبي الصلت من «تاريخ بغداد»[٤] من طريق الحجة إسحاق بن الحسن الحربي عنه. قلت: ذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» بعد أن ذَكَّر بما يثبت في فضل علي بها ومنها هذا الحديث، قال: وهذه الآثار كلها ثابتة، وكذلك أحمد بقوله في عمر بن إسماعيل ما أراه إلا صَدَق، أي في سماعه عن أبي معاوية هذا الحديث، أي وأبي معاوية ثبت، فالحديث صحيح].

وإن شاء الله سيكون المقال الآتي مفرعاً الكلام في توثيق أبي الصلت والدفاع عنه وعن الحديث.

---

(١) تقدم.

(٢) الطبراني في الكبير ١١/ ٥٥ برقم (١١٠٦١).

(٣) تقدم في حديث الباب.

(٤) تقدم.

الحلقة السادسة

الدفاع عن أبي الصلت الهروي

اعلم أيها القارئ الكريم أن أبا الصلت - الذي أطلق فضيلة الشيخ عليه وصف الكذب والوضع تقليداً لبعض العلماء ممن لم يخبر حاله، ولم يخالطه، ولم يمتحن سيرته، ولم يراقب اتجاهات حياته - ثقة جليل، موصوف بالعلم، والفقه، والزهد، والتأله، والأمانة، والمدافعة، ونصرة السنة عند من عرفه، وأخذ عنه، وتحقق أخباره عن كثب.

أبو الصلت عند الحافظ ابن سيار

ونبتدئ بكلام الإمام الكبير أحمد[1] بن سيار المروزي أحد الحفاظ المبرزين، والنبلاء الورعين؛ فإنه ترجم له في «تاريخ مرو» ترجمة مجيدة، وأسند الخطيب في ترجمته في تاريخ بغداد عن ابن سيار هذه الترجمة، قال ابن سيار: أبو

---

(١) ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: الحافظ الفقيه أحمد بن سيار أبو الحسن المروزي أحد الأعلام، كان إمام الحديث في عصره، من أوعية العلم مع الزهد والنبالة والعبادة، ونقل ما اثنوا به عليه ثم قال: كان بعض الأئمة يشبهه بابن المبارك في زمانه علماً وفضلاً، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» بعد ذكر أشياخه والآخذين عنه: قال ابن أبي حاتم رأيت أبي يطنب في مدحه ويذكره بالفقه والعلم، وقال النسائي: ثقة، وقال الدارقطني: رحل إلى الشام ومصر وصنَّف وله كتاب في «تاريخ مرو» وهو ثقة في الحديث، وقال ابن أبي داود: كان من حفاظ الحديث، وقال الحربي: كنا نعرفه بالفضل والورع، وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من الجماعين للحديث والرحالين فيه، مع التيقظ والاتقان، والذب عن المذهب، والتضييق على أهل البدع، وهو أحد من أدخل فقه الشافعي على خراسان، أخذه عن الربيع وغيره، وله كتاب «فتوح خراسان» وقال ابن عساكر: كانت له رحلة واسعة اهـ. منه (المؤلف).

الصلت عبد السلام بن صالح الهروي ذكر لنا أنه من موالي عبد الرحمن بن سمرة، وقد لقي وجالس الناس، وهو صاحب قشافة، وهو من آحاد المعدودين في الزهد، قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو فلم يزل عنده مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهم، والقول بأن القرآن مخلوق، وجمع بينه وبين بِشر المريسي، وسأله أن يكلمه، وكان عبد السلام يرد على أهل الأهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية، وكلم بشر المريسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام، كل ذلك كان الظفر له، وكان يعرف بالتشيع، وناظرته في ذلك لاستخراج ما عنده فلم أره يفرط ورأيته يقدم أبابكر وعمر ويترحم على علي وعثمان، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل، وسمعته يقول هذا مذهبي الذي أدين الله به، إلا أن ثمة أحاديث يرويها في المثالب، وسألت إسحاق بن إبراهيم يعني ابن راهويه عن تلك الأحاديث، وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى، وما روي في معاوية، فقال: هذه أحاديث قد رويت، قلت: فتكره كتابتها وروايتها والرواية عمن يرويها، فقال: أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك، وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم فلا أرى الرواية عنه اهـ.

أبو الصلت عند ابن معين

وإلى القارئ ما قاله يحيى بن معين إمام أهل الحديث وأعرف الأئمة بالرجال على الإطلاق، بل ذكر الذهبي[1] في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي من «الميزان» نقلاً عن ابن عدي فيه وفي عبد الرحمن بن آدم أنه قال:

---

(١) تقدم.

وإذا كان مثل ابن معين قال لا أعرفهما فمثل هذا مجهول، وإذا عرفه غيره لم يعتمد على معرفته، لأن ابن معين به تستبرأ به أحوال الرجال اهـ[1].

وتقدم ابن معين على غيره في النقد والإحاطة موضع وفاق فلا نطيل بذكره، وهو مبين في ترجمته من كتب هذا الفن.

وهاك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله عنه، قال رحمه الله في «المستدرك»[2]: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في «التاريخ» يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة. قلت: أليس قد حدث عن أبي معاوية بحديث: «**أنا مدينة العلم**»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي، وهو ثقة مأمون، وقال الحاكم أيضاً: سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلَّم عليه، فلما خرج تبعته، فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت، فقال: هو صدوق، فقلت: إنه روى حديث: «**أنا مدينة العلم**» ؟ فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت.

---

(١) ٢/ ٥٧٦ ترجمة برقم(٤٩٠٩).

(٢) تقدم.

ورجال الإسنادين عن ابن معين أئمة كبار، لا يسأل عن مثلهم ومحمد بن يعقوب هو الأصم، وذكر ابن السبكي في طبقاته أن رواية الحاكم عنه أصح أسانيده، وصالح بن محمد بن حبيب[1] هو المعروف بجزرة.

وقال الخطيب[2]: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق أخبرنا أبوبكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري حدثنا أبو الصلت الهروي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال: هو صحيح، وقال الخطيب: أخبرني عبيد الله بن عمر الواعظ حدثنا أبي وأخبرنا عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب أخبرنا عمر بن أحمد الواعظ حدثنا عمر بن الحسن بن علي بن مالك، قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي، فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع، قال الخطيب: أخبرنا الجوهري أخبرنا محمد بن العباس حدثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت، فقال: ليس هو عندنا من أهل الكذب، وسألته عن حديث «أنا مدينة العلم» قال: لم أسمعه إلا منه، قال الخطيب: أخبرنا محمد بن علي المقري، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول: سمعت العباس الدوري

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٣ - ٣٣.

(٢) تقدم وقد ذكر جميع ذلك في ترجمة عبد السلام الهروي.

يقول: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح: فقلت: أو قيل له: إنه حدَّث عن أبي معاوية بحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» ! فقال: ما تريدون من هذا المسكين: أليس قد حدَّث به محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه؟، قال الخطيب: قرأت على البرقاني عن محمد بن العباس حدثنا أحمد بن محمد مسعدة حدثنا جعفر بن درستويه حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم ابن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية، عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس فذكره، فقال: هو من حديث أبي معاوية أخبرني ابن نمير قال: حدَّث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها.

وقال الخطيب: أخبرنا القاضي أبو العلا محمد بن علي الواسطي، أخبرنا أبو مسلم بن مهران أخبرنا عبد المؤمن ابن خلف النسفي قال: سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي الصلت الهروي فقال: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه، ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل عن هذا الحديث الذي رواه عن أبي معاوية فقال: رواه أيضاً الفيدي قلت: ما اسمه قال محمد بن جعفر، وهذه الأسانيد التي ذكرها الخطيب[1] عن ابن معين كلها صحيحة عنه إلا رواية الحسن بن علي ففيها لين، والقاسم الأنباري قدمنا في المقال الذي قبل هذا أنه من

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٣٨٠ برقم (٣٨٨٨).

العلماء الثقات، والحسن[١] بن علي بن مالك صدوق، وإبراهيم بن الجنيد ثقة حافظ[٢]، فأما عباس الدوري وصالح جزرة وابن محرز فأئمة أعلام لا يحتاجون لتعريف[٣]، وقد أسند الخطيب عن صالح من غير طريق الحاكم المتقدمة، فقد رواه من طريق عبد المؤمن بن خلف النسفي الإمام الحافظ مع أن الحاكم رواه من طريق أحمد بن سهل القباني كلاهما عن صالح فهؤلاء ستة من الأئمة رووا عن ابن معين توثيق أبي الصلت وتصحيح حديث الباب، ونقل الآجري عن أبي داود قال: كان أبو الصلت ضابطاً، ورأيت ابن معين عنده.

أبو الصلت عند الحاكم والحافظ السمرقندي

وقال الحاكم عقب تخريجه لهذا الحديث: هذا حديث صحيح الإسناد وأبو الصلت ثقة مأمون، وقال الحافظ أبو محمد السمرقندي في «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد»: بعد أن أخرجه من طريق صالح بن محمد جزرة عن أبي الصلت هذا حديث صحيح، فيقتضي أن يكون أبو الصلت عنده ثقة.

أبو الصلت عند الإمام أحمد

وقد روى عن أبي الصلت عبد الله[٤] بن أحمد قال المحدث الكبير الناقد[٥] في «فتح الملك العلي»[٦]: وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل بروايته عنه، وذلك يدل

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٣١ - ٦٣٢.

(٢) لسان الميزان ١/ ٤٥ برقم (٩٣)وابراهيم هذا هو الختلي البغدادي وليس الرقي.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨ برقم (٣٢٧٦).

(٤) تقدم عن المزي في ((تهذيب الكمال)) ذكره في الرواة عن أبي الصلت.

(٥) وهو الغني عن الذكر لمكانته السامية في علوم السنة أبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري قدس الله سره.

(٦) فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي (صـ ١١).

على أنه ثقة عند أبيه أيضاً، فإن عبد الله كان لا يروي إلا عمن يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة، كما ذكره الحافظ في غير موضع من كتابه «تعجيل المنفعة»[١]، فقال في ترجمة إبراهيم بن الحسن الباهلي: كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة، حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب في المحنة، ولذلك فاته علي بن الجعد ونظراؤه من المسندين، وقال في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي[٢]: كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه، وقال في ترجمة عبد الله بن صندل[٣] عقب قول الحسيني أنه مجهول: كيف يكون مجهولاً من روى عنه جماعة، ويأذن أحمد لابنه في الكتابة عنه فإن عبد الله كان لا يأخذ إلا عمن يأذن له أبوه في الأخذ عنه، وقال في ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول الحسيني[٤]: لا يدرى من هو، قلت: ما كان عبد الله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه، فهذا القدر يكفي في التعريف به، وقال في ترجمة الليث بن خالد البلخي[٥]: كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات، وقال في ترجمة محمد بن تميم النهشلي[٦]: حكم شيوخ عبد

---

(١) تعجيل المنفعة ١/ ٢٥٨ برقم (٩).

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٦٥ برقم (١٣).

(٣) المصدر نفسه ١/ ٧٤٤ برقم (٥٥٥).

(٤) المصدر نفسه ١/ ٨١٣ – ٨١٤ برقم (٦٤٩).

(٥) المصدر نفسه ٢/ ١٦١ – ١٦٢ برقم (٩١٦).

(٦) المصدر نفسه ٢/ ١٧٣ برقم (٩٢٩).

الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه، ونص على ذلك أيضاً في ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر[١]، وفي ترجمة محمد بن يعقوب الزبالي[٢]: هذا ما حصّله شيخي المحدث العلامة في «فتح الملك العلي»، وسيأتي عن الإمام أحمد تصحيح حديث: «**الإيمان معرفة بالقلب**» وهو وارد من طريقه، وقد رواه بحضرته وحضرة الإمام الكبير إسحاق بن راهويه فما أنكرا عليه كما يأتي ذلك قريباً، والذهبي ترجم له في «تاريخ الإسلام»[٣]، فبعد أن ذكر أنه روى عن مالك، وشريك، وحماد بن زيد، وعبد السلام بن حرب، وخلف بن خليفة، وهشيم، وعلي بن موسى الرضا، وإسماعيل بن عياش، وطائفة، وذكر من روى عنه، وقد قدمنا أكثرهم عند ذكرنا من روى عنه فلا نعيد ذكرهم، قال بعد ذلك: وكان موصوفاً بالزهد والتأله، ولم يذكر فيه جرحاً البتة، وأما في «الميزان»[٤] فإنه وإن ذكر قول المجرحين الآتي رده، فإنه استهل ترجمته بقوله: الرجل الصالح إلا أنه شيعي جلد فذكر صلاحه، وبين مذهبه، ولا دخل للمذهب في التجريح عند المحققين، كما سيأتي بيانه، وقرر الذهبي نفسه ذلك مراراً في كتبه، وقد نص الذهبي في أول «الميزان» في ترجمة أبان بن حاتم الأملوكي على أن ما يكون من التوثيق أو التجريح في أول ترجمة الراوي

---

(١) المصدر نفسه ٢ / ١٨٥ برقم (٩٤٣)، ونصه: قلت وتقدم ان عبد الله ما كان يكتب إلا عن من يأذن له أبوه في الكتابة عنه.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢١٦ برقم (٩٨١).

(٣) ١٧/ ٢٥٠.

(٤) تقدم.

فهو من عنده، أي باعتبار نقده، فيكون أبو الصلت بحسب اجتهاد[١] الذهبي صالحاً.

أبو الصلت عند الحافظ ابن حجر

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «التقريب»[٢]: صدوق له مناكير[٣]، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب، ونص الحافظ في خطبة «التقريب» على أنه يحكم فيه على الراوي بأصح ما قيل فيه.

هذا ما قيل في توثيق أبي الصلت، ومنه يترجح أن أصحاب ابن معين كالدوري وجزرة يذهبان إلى رأيه في توثيق أبي الصلت، ولهذا رويا عنه لاسيما جزرة فإنه متشدد في الرجال، ويخالف شيخه ابن معين أحياناً في الجرح والتعديل كما هو واضح للمتتبع، وقد سئل عنه فأجاب بجواب شيخه.

ومع ذلك فقد روى عن أبي الصلت بل روى هذا الحديث عنه من طريقه الحافظ السمرقندي الحسن بن أحمد وصححه كما تقدم.

تحليل كلام الموثقين

وانظر إلى ابن سيار الإمام فإنه حسّن ترجمته، وجوّدها، وميّزه بالورع، والزهد، والدِّين، مع الاختبار بالمناظرة التي هي مظنة المبالغة، والغلو، وسقوط

---

(١) ينظر تناقضه حين علق على «المستدرك» فقال لا والله لا ثقة ولا مأمون. (المؤلف)

(٢) تقدم.

(٣) على أن ما ذكر من روايته للمناكير انبنى بما قيل من ذلك فيه، وستعرف أن ما تعلقوا به باطل، إذ أن جميع ما أنكر عليه توبع فيه، فبرئ من عهدته، فهذا الحديث قد علمت متابعيه فيه وحديث الإيمان كذلك، وحديث «إنّ الله أطّلع...» توبع فيه كما حققه الحافظ أبوبكر الخطيب في «تاريخ بغداد» في ترجمة أحمد بن صالح اهـ منه. تاريخ بغداد ٤/ ٤١٧ – ٤٢٣.

الفلتات، ولا يحجم فيها إلا كُمَّل الرجال، وأهل البصر، والعقل الثابت، والدين الراجح، والورع الحاجز، كما وصفه أيضاً بالعلم والتحصيل.

ثم انظر إلى ابن معين فستراه يدافع عن أبي الصلت بقوة وحرارة، فتارة يقول: إنه ليس ممن يكذب، وتارة: إنه ليس عندنا من أهل الكذب، وتارة: إنه صدوق، وتارة: إنه ثقة، وتارة: ما تريدون من هذا المسكين، إشفاقاً عليه من الجرح الظالم، وتارة يقول: قد حدث به محمد بن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون، -يعني حديث الباب- وتارة ينقل عن ابن نمير أنه من حديث أبي معاوية إبطالاً لما يمكن أن يقال من عدم احتمال تفرده، وتجده يدافع عن الحديث فيصححه من طريق أبي الصلت، أولاً في رواية القاسم الأنباري.

وثانياً يساير المنكرين لعدم احتمال أبي الصلت للتفرد متنزلاً ليدفع دعواهم التفرد بقوله في رواية الدوري[1]: قد حدث به الفيدي، وهو ثقة مأمون، وفي رواية صالح جزرة، قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية، وفي رواية ابن محرز يقول ابن معين: هو (يريد هذا الحديث) من حديث أبي معاوية، أخبرني ابن نمير قال: قد حدث به أبو معاوية[2] قديماً.

أما ابن نمير فهو الإمام الحافظ الحجة البارع الناقد محمد[3] بن عبدالله ابن نمير[1] من أركان الرواية والدراية، وقد جعلوه عديل الإمام أحمد علماً وصلاحاً،

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٥ – ٢٦٧ برقم (٦٢٩٨).

وقد روى محمد عن أبي معاوية فيمكن أنه مما أخذه عنه، ويمكن أنه أخذه من الفيدي فهو من طبقته فقد مات ابن نمير سنة أربع وثلاثين بعد المائتين، ومات الفيدي سنة ست وثلاثين بعد المائتين، ويمكن أن يكون عن آخر من الثقات، وعلى كلٍ فإن ابن معين وابن نمير أعرف الناس بأبي معاوية لأنهما لازماه، كما أنهما لا يدفعان عن الإمامة والتقدم في هذا العلم، وبالجملة فقد علم ابن نمير أن أبا معاوية قد حدث به فسقط قول من يزعم أنه ليس من حديث أبي معاوية.

وقد سقنا في المقال الأول تخريج الحاكم بإسناده هذا الحديث عن الفيدي عن أبي معاوية، وقد وصف أبو داود أبا الصلت بالضبط، وهو وصف يرفع الراوي من أن يكون حسن الحديث ليكون صحيحه، ووصفه الحاكم بالثقة والأمانة، ووصفه المزي بالعلم والأدب والفقه، وقد شرط بعضهم الفقه[٢] في قبول الراوي، وذكر رحلته إلى الأقطار كما قدمنا، ومن هو كذلك يكون مليئاً بالعلم، والشهرة به شرطها بعضهم[٣] في قبول رواية الراوي.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٥ – ٢٦٧ برقم (٦٢٩٨).

(٢) وفتح المغيث لشمس الدين السخاوي (١/ ٢٩٣): أو كون الراوي فقيها عالم كأبي حنيفة حيث شرط فقه الراوي إن خالف القياس وغيره حيث قصره على الغريب.

(٣) فتح المغيث لشمس الدين السخاوي (١/ ٣١٨): وكذا خصه عبد البر بمن يكون مشهورا أي الاستفاضة ونحوها في غير العلم بالزهد كشهرة مالك بن دينار به أو بالنجدة كعمرو بن كرب أو بالأدب والصناعة ونحوها فأما الشهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافية من باب أولي.

ووصفه أحمد بن سيار بالزهد، والدفاع عن الحق، والمناظرة لأهل الأهواء، والغلبة عليهم، ووصفه الذهبي في «تاريخ الإسلام» بالزهد، والتأله، وفي «الميزان» بالصلاح.

كما أنه قد حدث عنه خلق كثير من الحفاظ والثقات، والأصل أن الثقة لا يروي إلا عن ثقة، ولاسيما الحفاظ النقاد، وإن كان الأصل قد يخالفونه على أن بعضهم يرى رواية الثقة توثيقاً للمروي عنه، وإن كان الأرجح خلافه، على أن بعض الراوين عن أبي الصلت من المتشددين كالحسين بن فهم، وصالح جزرة، وقد روى عنه غير من سبق ذكرهم كالحافظ أبي بكر بن أبي داود، والحافظ عمار بن رجاء صاحب «المسند»، والحافظ علي بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي، والثقة الحسن بن علي القطان المعروف بابن علوية، وابنه محمد بن عبد السلام، والحسن بن جناب المقدسي، ومعاذ بن المثنى، ومحمد بن هشام المستملي، ونصر بن مزاحم، ذكر ذلك في «التهذيب» للحافظ بن حجر والذهبي في تاريخ الإسلام وغيرهم.

فيكون الذين ذكرتهم ممن روى عنه من الحفاظ فقط واحداً وعشرين راوياً، ومن الثقات غيرهم كثير، وهذا قدر كافٍ في أن أبا الصلت مقبول الرواية عند أكثر علماء الإسلام، وهذا الحافظ العسقلاني يقول في «التقريب» ما تقدم من أنه صدوق.

وإن شاء الله في العدد التالي نثبت أرجحية أقوال الموثقين وقوتها، لبنائها على أمور محققة، واستقصاء تام، وإن جرح الجارحين مستند إلى أقاويل لم تحك

عن مشاهدة وتحقق، وإلى إنكار أحاديث عليه هي ثابتة عن شيوخه، كما نعلق على كلام ابن سيار وغيره إتماماً للفائدة.

في يوم الجمعة

٦ رمضان سنة ١٣٥٥هـ

الموافق ٢٠ شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦م

«مجلة الإسلام»

الحلقة السابعة

رواية المثالب لا تقدح في عدالة الراوي إذا كان ثقة

أيها القارئ الكريم، بقي شيء نقوله- ليكون كتتمة للمقال السابق في قول ابن سيار، (إلا أن ثمّة أحاديث يرويها في المثالب نحو ما جاء في أبي موسى ومعاوية) - وهو أن هذا لم ينفرد به أبو الصلت، بل ذكروا في تراجم أعلام العبادة، وأركان الرواية كالفضيل بن عياض، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرزاق، وعبد الكريم بن مالك وغيرهم مثل ما ذكروا، عنه ولم يؤثر ذلك في مكانتهم.

أمثلة من رواية الأئمة لأحاديث المثالب

وقد أجاب إسحاق بن راهويه عن أبي الصلت في هذا فقال[1]: هذه أحاديث رويت، وأجاب الإمام أبوبكر المروزي عنه فيما رواه من ذلك عن عبد الرزاق بأن عبد الرزاق عنده هذه الأحاديث[2] كما سيأتي، وقال الذهبي[3] مجيباً عن فضيل بن عياض في الجزء الذي جمعه في الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم بقوله: إنه روى ما سمع ولم يقصد غضاً، ولا أزرى على عثمان، ففعل ما يسوغ له، وقال في «الميزان»[4]: روى ما سمع فكان ماذا، وقال أحمد بن حنبل في

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٤٩.

(٢) قدمنا في هامش دفع الارتياب كلاما للامام ابن عدي بنحو ما تقدم.

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (صـ٢٦ - ٢٧).

(٤) الميزان ٣/ ٣٦١ برقم (٦٧٦٨).

عبد الرزاق[1]: كان رجلاً يعجبه أخبار الناس وهذا يدل على أن أحمد رجع عن إنكاره لإقراره بوجود هذه الأحاديث عند عبد الرزاق وذلك ما يدل عليه أيضاً روايته في مسنده لهذه الأحاديث كحديث: ((**إن الله اطلع على الأرض فاختار أباك**))] وقال الذهبي في ترجمة عبد الكريم بن مالك من ((الميزان))[2] نقلاً عن ابن عدي: أن ابن عيينه قال لأبي الأصبع عبد العزيز البكائي: ما كان عندكم أثبت من عبد الكريم، ما كان علمه إلا مثالب، ومع ذلك وصفه ابن عيينة بالتثبت، قال الذهبي: قفز القنطرة، واحتج به الشيخان، وثبته أبو زكريا يعني ابن معين.

(وتلك شكاة ظاهر عنك عارهاً)، [3] فله بسلف الأمة أسوة بروايتها، وقد ذكر ابن سيار في كلامه المتقدم (أنه لا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) تقدم.

(٢) الميزان ٣/ ٦٤٥ برقم (٥١٦٩).

(٣) جاءفي صحيح البخاري (٥/ ٢٠٦٠):عن وهب بن كيسان قال : كان أهل الشام يعيرون ابن الزبير يقولون يا ابن ذات النطاقين فقالت له أسماء يا بني إنهم يعيرونك بالنطاقين هل تدري ما كان النطاقان ؟ إنما كان نطاقي شققته نصفين فأوكيت قربة رسول الله صلى الله عليه و سلم بأحدهما وجعلت في سفرته آخر قال فكان أهل الشام إذا عيروه بالنطاقين يقول إيها والإله تلك شكاة ظاهر عنك عارها).شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ولبعضهم بكسر الشين والأول أولي وهو مصدر شكا يشكو شكاية وشكوى وشكاة وظاهر أي زائل قال الخطابي أي ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصمود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما اسطاعوا أن يظهروه أي يعلوا عليه ومنه ومعارج عليها يظهرون قال وتمثل بن الزبير بمصراع بيت لأبي ذؤيب الهذلي وأوله وعيرها الواشون إني أحبها.أهـ فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٣٥١)

وسلم إلا بالجميل) فهذا يدل على أن رواية هذه الأحاديث على سبيل المعرفة لا تديناً على أن أحاديث المثالب أخرجها أصحاب الصحاح والسنن، ولم يخل منها ديوان من دواوين السنة.

فقد أخرج البخاري عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني فرطكم على الحوض من مر شرب ومن شرب لم يظمأ أبدا ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم**» وفي رواية ابن مسعود «**وليرفعن إليّ رجال منكم حتى إذا هويت إليهم لأناديهم اختلجوا دوني، فأقول: أي رب أصحابي، فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي**».

وقد أخرج هذا الحديث البخاري ومسلم عن جماعة من الصحابة، وأسنداه عن بعضهم من عدة طرق، فرواه البخاري في التفسير، وفي الرقاق عن ابن عباس[١] وفي الرقاق عن سهل بن سعد[٢]، وأبي سعيد الخدري[٣]، وأنس بن مالك[٤]، وأسماء[٥]،وابن مسعود[٦]،وحذيفة[٧]، وعن أصحاب رسول الله صلى

(١) البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض برقم (٦٥٧٨).

(٢) المصدر نفسه برقم (٦٥٨٣) .

(٣) البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض برقم (٦٥٨٤).

(٤) المصدر نفسه برقم (٦٥٨٠).

(٥) المصدر نفسه برقم (٦٥٩٣).

(٦) المصدر نفسه برقم (٦٥٧٥).

(٧) المصدر نفسه برقم (٦٥٧٦).

الله عليه وآله وسلم بالإبهام[١]، وأخرجه أيضاً عن البراء بن عازب، وأخرجه مسلم في الحوض وغيره عن أبي هريرة[٢]، وسهل بن سعد[٣]، وأبي سعيد[٤]، وأنس[٥]، وابن عباس، وابن مسعود[٦]، وحذيفة[٧]، وأم سلمة[٨]، وعائشة[٩]، وأسماء[١٠]، وأخرجه مالك في الموطأ وغيره من بقية أصحاب الصحاح، وأهل السنن، والمسانيد، من طرق كثيرة لا يتسع المقام لذكر ما هو معروف منها، وقد أخرج الحافظ ابن عبد البر في ترجمة بسر بن أرطأة من «الاستيعاب»[١١] حديث سهل وغيره، ثم قال: والآثار في هذا المعنى كثيرة جداً قد تقصيتها في ذكر الحوض في باب خبيب من «التمهيد»[١٢] والحمد لله.

---

(١) المصدر نفسه برقم (٦٥٨٦).

(٢) كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وصفاته برقم (٢٣٠٢).

(٣) المصدر نفسه (٢٢٩٠).

(٤) المصدر نفسه (٢٢٩١).

(٥) المصدر نفسه (٢٣٠٤).

(٦) المصدر نفسه (٢٢٩٧).

(٧) المصدر نفسه (٢٢٩٧).

(٨) المصدر نفسه (٢٢٩٥).

(٩) المصدر نفسه (٢٢٩٤).

(١٠) المصدر نفسه (٢٢٩٣).

(١١) الاستيعاب ١/ ٥٠.

(١٢) التمهيد ١/ ٤٥٧-٤٦٨.

وأخرج البخاري[١] ومسلم[٢] من طريقين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**يهلك من أمتي هذا الحي من قريش قالوا فما تأمرنا؟ قال لو أن الناس اعتزلوهم**».

وأخرج مسلم في صحيحه[٣] عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**» وقد أخطأ الذهبي في ترجمة فضالة بن دينار من كتابه «الميزان»[٤] فقال: قال العقيلي: إنه منكر الحديث، وروى عن ثابت عن أنس ولم يصح في هذا حديث هذا ما ذكره في «الميزان» فعبارة «ولم يصح في هذا حديث» لا يدري هل هي من تمام كلام العقيلي[٥] أو هو كلام مستأنف للذهبي، ويمكن أن يكون ابتداء كلامه، وروى عن ثابت عن أنس.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب علامات النبوة في الإسلام برقم (٣٣٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب «**لا تقوم الساعة حتى يمر...**» برقم (٢٩١٧).

(٣) أخرجه في كتاب الإمارة، باب إذا بويع لخليفتين (١٨٥٣).

(٤) الميزان ٢٣/ ٣٤٨ برقم (٦٧٠٨).

(٥) الذي في الضعفاء الكبير للعقيلي في ترجمة فضالة بن دينار ... والرواية في هذا الباب غير ثابتة ٣/ ٤٥٧ برقم (١٥١٢).

وعلى كلٍ فالذهبي إن لم يكن قالها فهو موافق للعقيلي، وروى أصحاب السنن[١] وغيرهم حديث «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكاً عضوضا**».

رووه من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن جهمان عن سفينة، ورواه أبو عمر في «جامع بيان العلم»[٢] أيضاً من حديث أبي بكرة، وأسند فيه[٣] من طريق محمد بن مطهر عن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه قال: حماد بن سلمة عندنا الثقة المأمون، وما نزداد كل يوم فيه إلا بصيرة، واحتج به على قصر الخلافة الراشدة في الأربعة، قال أبو عمر: وقد روى عبد الله بن أحمد، وسلمة بن شبيب وطائفة مثل رواية بن مطهر عنه، وأخرج الحاكم[٤] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني رأيت في منامي كأن بني الحكم بن أبي العاص ينزون على منبري نزو القردة**»، قال أبو هريرة فما روي مستجمعاً ضاحكاً حتى توفي صححه الحاكم والذهبي.

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في الخلفاء، ولفظه: «خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يأتي الله الملك أو ملكه من يشاء ...» برقم (٤٦٤٦)، والترمذي في أبواب الفتن، باب ما جاء في الخلافة برقم (٢٢٢٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله برقم (٢٣١٣ و ٢٣٢٣)، باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها.

(٣) جامع بيان العلم وفضله برقم (٢٣١٤)، باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها ٢/ ١١٧١.

(٤) المستدرك، كتاب الفتن والملاحق ٤/ ٤٨٠.

وقد وردت أحاديث في المثالب نشير إليها، فورد في معاوية حديثاً في صحيح مسلم[١] في باب البر والصلة، وفي أبي سفيان حديثاً في فضائل سلمان وصهيب وبلال عند مسلم في صحيحه أيضاً[٢]، وفي معاوية أيضاً في مسند بريدة[٣]، وفيه وفي عمرو في مسند أبي برزة كلاهما عند أحمد في مسنده.

وعند الذهبي في «النبلاء» عن الشعبي عن حذيفة من قوله في أبي موسى قال الشعبي: فيه تشيع قليل، وأشار ابن عبد البر إليه في ترجمة أبي موسى من «الاستيعاب».

هذه بعض أمثلة من أحاديث المثالب سقناها على سبيل المعارضة والإقناع بأن هذا الذنب إن وجد فليكن مأخوذاً به هؤلاء الأئمة وغيرهم ممن رووا أحاديث المثالب لا أبو الصلت وحده والقول بجرح هؤلاءوفيهم أئمة هذا الفن، والمتقدمين فيه، كأحمد، والبخاري، ومسلم غلو مفضوح لا قيمة له ولم يقل به أحد والحمد لله، ولو كان هذا الوضع يحتمل التوسع في ذكر شتي الأمثلة

---

(١) كتاب البر والصلة، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم ... برقم (٢٦٠٤).

(٢) كتاب الفضائل، باب من فضائل سلمان وصهيب وبلال برقم (٢٥٠٤).

(٣) يريد المؤلف والله أعلم حديثه بمسند أحمد ولفظه: قال دخلت أنا وأبي على معاوية، فأجلسنا على الفرش، ثم أتينا بالطعام فأكلنا، ثم أتينا بالشرب فشرب معاوية، ثم ناول أبي، ثم قال: ما شربته منذ حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال معاوية: كنت أجل شباب قريش وأجوده ثغراً وما شي كنت أجد له لذة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن أو إنسان حسن الحديث يحدثني اهـ.

من ذلك لقمنا به، ويكفي ما ذكر للتنبيه، وقد ذكر الحاكم في «المستدرك»[1] جملة من مثالب بني أمية ثم قال: ليعلم طالب العلم إن هذا باب لم أذكر فيه ثلث ما روي وأن أول الفتن في هذه الأمة فتنتهم، و لم يسعني فيما بيني وبين الله تعالى أن أخلي الكتاب من ذكرهم.

فهذا الحاكم يقول أنه ترك أكثر من الثلثين من مثالب بني أمية، مما هو على شرط كتابه بالنسبة لما ذكره منها، وهذا يدل على انتشارها بين الرواة، وبين الثقات منهم، لتصح لشرط صحيحه.

على أنه ليس كل ما يقال له مثالب يكون ولابد منها، فمثلاً الحديث الذي رواه البخاري[2]، وأحمد عن أنس في صفة دفن زوج عثمان أم كلثوم رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: شهدت بنت رسول الله تدفن، وهو جالس على القبر، فرأيت عينيه تدمعان، فقال: هل فيكم أحد لم يقارف الليلة، قال أبو طلحة: أنا، قال فانزل في قبرها، وفي رواية: «**لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة**» فتنحى عثمان، والمقارفة: الجماع، فقد يرى أن هذا مخالف لمراعاة خاطره صلى الله عليه وآله وسلم، فيعد من المثالب، بينا عثمان لم يستعمل إلا ما هو حق له حلال وقد يكون أيضاً له عذر كطول مرض، مع عدم ظنه موتها تلك الليلة.

---

(١) المستدرك، كتاب الفتن والملاحم ٤/ ٤٨٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب من يدفن قبر المرأة برقم (١٣٤٢) وأحمد في مسنده مسند أنس برقم (١٢٢٧٥).

وقد يكون ما ينسب للمثالب عرضة للتأويل، وحمله على محمل ليس فيه ثلب والتأويل فرع القبول، وفي الغالب أن ما يجدونه من النكارة في أحاديث المثالب والمناقب لا يتعدى قسم النكارة الخفيفة التي يرفعها قوة السند، ونبل رجاله، ولهذا يختلف في حديث واحد بالصحة والغرابة والنكارة باختلاف عقائد الأئمة، واتساع مداركهم وأنظارهم لإيجاد الحل الصحيح، بخلاف النكارة الشديدة في المتن فلا يختلفون فيها، ولا يرويها إلا كذاب، أو مغفل، لا يدري ما يخرج من رأسه، وإن شاء الله في المقال الآتي سنفصل أقسام النكارة بما يزيد ما هنا إيضاحاً. وقد كتبت مقالة طويلة توسعت فيها في أحاديث المثالب ولكني خشيت أن يحمل كلامي محملاً سيئاً أو يحصل به ضرر على بعض من لا تصل مداركه إلى مواطن المحامل الصحيحة.

فلأجل هذا عدلت عن ذلك سياجاً لحرمة الصحابة رضوان الله عليهم.

في يوم الجمعة ١٣ رمضان سنة ١٣٥٥هـ ـ الموافق ٢٧ من شهر نوفمبر ١٩٣٦م مجلة الإسلام، العدد (٣٦).

الحلقة الثامنة

لابد أن القارئ الكريم عرف مما بيّناه عن الأئمة من الثناء على أبي الصلت، وتصحيح الحديث من طريقه مع إثبات المتابعة الصحيحة له فيه أن فضيلة الشيخ تصرّف في مقاله تصرّفاً غير رشيد ولا سديد؛ لعدم إشارته إلى كلام هؤلاء الأئمة الأعلام في الحديث وفي أبي الصلت، و هذا نقص ظاهر، وتجاهل مقصود، لا يليق بأهل العلم.

وبقي علينا أن نبتدئ في مناقشة كلامه إلا أنَّا نقدم مقدمة في معرفة النكارة التي تكرر ذكرها في كلامه.

النكارة ومعناها

اعلم أن النكارة تطلق ويراد بها غالباً انفراد من لا يبلغ مبلغاً يحتمل معه التفرد بمتن لا يعرف إلا من طريقه وذلك بأن يبعد عن درجة الضابط بُعداً يجعل ما ينفرد به منكراً مردوداً.

ويعرف مقدار بعده عن درجة الضابط بسبر حديثه، فإذا وجد فاحش الغلط، أو كثير الغفلة، أو أكثر حديثه لا يعرف من طريق الثقات فهو البعيد عن درجة الضابط، فيكون منكر الحديث، فإذا تفرد بحديث لا يعرف إلا من طريقه فهو حديث منكر.

طريقة الحكم بالنكارة

ويعتمدون في معرفة صدق الراوي وضبْطه على سبر حديثه، وتتبع مروياته مع مقابلتها بمرويات الثقات، فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات عرف أنه صادق

في حديثه ضابط لمروياته، وإن انفرد وأغرب وخالف الثقات، وكثر ذلك منه في جنب ما يرويه موافقاً على حسب كثرة روايته وقلتها فهو منكر الحديث ضعيفه، قال ابن الصلاح في «مقدمة المصطلح»[١]: يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج به اهـ.

وقال مسلم في مقدمة «صحيحه»[٢]: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أم لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله اهـ.

ونقل ابن أبي حاتم في أول كتاب «الجرح والتعديل»[٣] عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: احفظ عن الرجل المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الصحيح فهذا لا يترك حديثه، لو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك ولا يحتج به اهـ.

---

(١) المقدمة (صـ١٠٦)، النوع الثالث والعشرون معرفة صفة ...الخ.

(٢) مقدمة مسلم ١/ ١٨.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٨.

وقد قدمنا أن أكثر الجرح والتعديل يعتمد فيه على سبر حديث الراوي وتصفح مروياته، ولهذا فإنهم يتكلمون في الراوي وبينهم وبينه دهر طويل، وقدمنا أيضاً قول ابن معين[1]: إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ مائتي سنة، وهذا لا يحتاج إلى ذكر الأمثلة والشواهد لظهوره، فإن ثلاثة أرباع النقد دائر عليه، ولهذا فإنهم يقولون في كثير من التراجم: يعرف وينكر، أو روى أحاديث لا يتابع عليها، أو عامة أحاديثه غير معروفة، أو أمثال هذه العبارات يريدون تضعيفه بذلك، لاسيما إذا كان قليل الحديث غير معروف بالطلب، وقد أكثر العقيلي، وابن عدي من هذا في كتابيهما في «الضعفاء» وقد يشتد مثل ابن حبان فيقول فيمن لا يتابع: يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، أو يروي عن المشاهير المناكير مريداً ما ذكرنا.

اختلاف تعريف النكارة بحسب مذاهب

على أن تطبيق تعريف النكارة المتقدم يختلف بحسب مذاهب النقاد تشديداً واعتدالاً وتساهلاً، فالمحققون يصورونها فيمن بعد عن درجة الضابط بعداً يجعل ما يتفرد به منكراً مردوداً، فانفراد الصدوق عندهم حسن ولا يدفع عن الصدق إذا روى أحاديث لا يتابع عليها بغير كثرة بالنسبة لما روى، وكذا إذا أخطأ أو وهم ولم يفحش خطأه أو وهمه كما نصوا على ذلك.

---

(١) هذه المقولة ذكرها الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن أبي حاتم ٣/ ٨٣١ برقم (٨١٢) قال محمد بن مهرويه: سمعت ابن الجنيد سمعت يحيى بن معين يقول: إنا لنطعن ...الخ.

وقد قرر ابن الصلاح في «المقدمة» في مبحث الحسن أن حديث الصدوق حسن لذاته، ولفظه كما في «تقريب النووي»[١]: «الحسن أن يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة الصحيح لقصوره في الحفظ والإتقان، وهو مرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً أي مع ضميمة عدم العلة والشذوذ». وقال الحافظ ابن حجر في «النخبة»[٢]: فإن خف الضبط فالحسن لذاته.

وهذا مسلم يقول في «مقدمته»[٣]: إن عطاء بن السائب، ويزيد ابن أبي زياد، وليث بن أبي سليم يشملهم اسم الستر والصدق، وتعاطي العلم، وإن كان غيرهم من أقرانهم أفضل في الإتقان والاستقامة في الرواية، وهناك رأي آخر في النكارة يطلقها على مطلق التفرد، ويحاسب أكابر الثقات، وينكر عليهم ما تفردوا به، ويجرح بقليل التفرد، وهو ما جعله العقيلي له ديدناً، وقد ردوا هذا الرأي.

إطلاق النكارة على مطلق التفرّد

قال الحافظ في ترجمة ثابت بن عجلان الأنصاري الأسلمي عن ابن القطان في قول العقيلي (فيه لا يتابع)[٤]: إن هذا لا يضر إلا من لا يعرف بالثقة، وأما من وثق فانفراده لا يضر، وصدق فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفة الثقات لا غير، فيكون حديثه حينئذٍ شاذاً.

---

(١) تدريب الراوي مع التقريب (صـ٩٨).

(٢) (صـ ٦٥).

(٣) مقدمة مسلم (صـ ١٢ - ١٣) بتصرف.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٥٥٣ برقم (٨٦٥).

وقال المزي في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري[١]: وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث، وقد ذكر النووي في «شرح مسلم»[٢] عند كلام مسلم على المنكر فقال: هذا في المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهو ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً اهـ.

وقد يسلك الإمام أحمد هذا المسلك في بعض الرواة، ولهذا قال في حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي في الاستخارة: أنه منكر، ثم قال في عبد الرحمن: لا بأس به، قال: وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون ابن المنكدر عن جابر يريد أحمد أن هذا الحديث من رواية ابن المنكدر عن جابر، والحديث صحيح رواه البخاري في صحيحه[٣]، قال ابن عدي: قد رواه غير واحد من الصحابة، أفاد ذلك الذهبي في ترجمة ابن أبي الموالي من «الميزان»[٤].

قال الحافظ العسقلاني في «المقدمة»[٥] في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي عن أحمد: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه الإمام أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة اهـ.

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ٢١١ برقم (٤٠٢).

(٢) شرح مسلم للنووي (صـ١٨).

(٣) البخاري في كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى برقم (١١٦٢).

(٤) الميزان ٢/ ٥٩٢ – ٥٩٣ برقم (٤٩٨٥).

(٥) مقدمة فتح الباري، حرف الميم صـ٤٥٩.

وكذلك أنكروا تفرد عفان وعثمان بن أبي شيبة وأمثالهم، وسئل[١] أحمد من تابع عفان على كذا؟ فقال: وعفان يحتاج إلى متابع! مُنكِراً قول السائل، وقال الذهبي[٢]: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث يسعه ما روى وقد يغلط.

وقد أنكر ابن عدي أحاديث في صحيح البخاري للتفرد، ولم يقبلوا ذلك منه، وصححوها.

وكذا أنكرت أحاديث في صحيح مسلم من رواية جعفر بن سليمان الضبعي قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»[٣]: هو صدوق في نفسه وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف في الاحتجاج بها، منها حديث أنس أن رجلاً أراد سفراً فقال: زودني، وحديث: «**لينتهين أقوام عن رفعهم أبصارهم عند الدعاء في الصلاة**» [٤]، وحديث: «**حسر عن بدنه، وقال: أنه حديث عهد بربه**» [٥]، وحديث «**كان يفطر على رطبات**» [٦]، وحديث «**طلقت بغير سنة،**

---

(١) الميزان ٣/ ٨١ – ٨٢ برقم (٥٦٧٨).

(٢) الميزان ٣/ ٣٥ – ٣٩ برقم (٥٥١٨).

(٣) الميزان ١/ ٤٠٨ – ٤١١، برقم (١٥٠٥).

(٤) صحيح مسلم (١/ ٣٢١)برقم(٤٢٩).

(٥) صحيح مسلم (٢ / ٦١٥) برقم (٨٩٨)

(٦) مسند أحمد ط الرسالة (٢٠ / ١١٠)برقم: ١٢٦٧٦. سنن أبي داود (٢ / ٣٠٦):

وراجعت لغير سنة»،[١] وحديث: «**مما أضرب منه يتيمي**»،[٢] وحديث: «**ما يقال ليلة القدر**». وغالب ذلك في صحيح مسلم أي من طريقه، وأنكر ابن حبان حديثاً من رواية فليح بن سعيد في صحيح مسلم، وأنكروا ذلك عليه. وغير ذلك أحاديث كثيرة لم يقم كلام من تكلم فيها على غير التفرد فلم يقبله المحققون لوثاقة رجالها واحتمالهم.

وهذا ابن عدي[٣] نفسه يقول أنكر ما روى يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة «**إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها**» قال وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم اهـ.

والحديث في صحيح مسلم[٤] عن أبي موسى من طريقه، وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، أفاده السيوطي في «التدريب»[٥].

وقد قال الحافظ[٦] السيوطي[١] في «بلوغ المأمول في خدمة الرسول» من الحاوي[٢] وَصَفَ الذهبي في «الميزان» عدة أحاديث في مسند أحمد وسنن أبي

---

(١) سنن ابن ماجه (١ / ٦٥٢):رقم٢٠٢٥

(٢) صحيح ابن حبان (١٠ / ٥٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٤٩٥ - ٤٩٦.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها برقم (٢٢٨٨).

(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٤١، النوع الرابع عشر المنكر.

(٦) بلوغ المأمول من الحاوي في الفتاوي ٢/ ٢٨٣.

داود وغيرها من الكتب المعتمدة بالنكارة بل وفي الصحيحين، وذلك لمعنى يعرفه الحفاظ وهو أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف الحديث اهـ.

وستأتي أمثلة كثيرة كهذه في القسم الثالث من أقسام النكارة، فهي به الصق، وقد ذكر ابن الصلاح في «مقدمته»[٣] في مبحثي الشاذ والمنكر عن كثيرين أنهما ما لا يعرف متنهما من غير راويهما، واستشكل هذا الإطلاق بأفراد الصحيح قال: فهذا يدل على أنه ليس الأمر على الإطلاق، والصحيح التفصيل فإن كان الثقة بتفرده مخالفاً من هو أحفظ منه واضبط، كان ما تفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم يخالف أي وإنما روى أمراً لم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بضبطه كان تفرده صحيحاً، وإن لم يوثق بحفظه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسناً، وإن بعد كان شاذاً منكراً مردوداً، وسيأتي قريباً رد الذهبي على العقيلي لإطلاقه النكارة والضعف على ما تفرد به عفان، وعبد الرزاق، وأبان العطار، وإسرائيل، وأمثالهم من أساطين الرواية وأعلام السنة.

---

(١) الذهبي نص على أنه يريد بالمنكر الباطل فإذا نص على إسناد أو حديث بالنكارة ومتنه صحيح فإنما أراد نكارته بهذا الإسناد بأن نص على متن حديث بالنكارة وهو صحيح فيعتبر ذلك في أخطائه.

(٢) الحاوي للفتاوى ٢/ ٢٨٣.

(٣) المقدمة (صـ ٩٦ – ٩٧).

إطلاق النكارة على التفرّد باعتبار إسناد مخصوص

وقد يريدون بالنكارة التفرد باعتبار إسناد مخصوص، ولو كان المتن ثابتاً من طريق أخرى، وهذا نوع آخر من أنواع النكارة في الإسناد. وذلك بأن يروي مجهول، أو مستور أومن لم يبلغ من الضبط أو الشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه، أو في أصله بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير الذين لهم أصحاب معروفون فينفرد عنهم بذلك، فيكون الحديث منكراً بالنسبة إلى هذا الإسناد، وإن كان ثابتاً من طريق أخرى، قال مسلم في ((مقدمة صحيحه))[1]: إن حكم أهل العلم والذين نعرف من مذاهبهم في قبول تفرد ما ينفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره من الحفاظ، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول هذا الضرب من الناس اهـ.

---

(١) المقدمة ١/ ١٩.

قلت: قد مثلوا له[١] بما رواه النسائي[٢] وابن ماجه[٣] من رواية أبي زكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان**» قال النسائي[٤]: هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير، قالوا: وهو صالح أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل أطلق عليه بعض الأئمة القول بالتضعيف[٥]، فقال ابن معين: ضعيف، قال ابن حبان: لا يحتج به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث مناكير[٦].

والمقصود في هذا النوع هو أن تفرد الراوي الموصوف بما تقدم في إسناد مخصوص غير مقبول، وقد يكون المتن ثابتاً من طريق أخرى، بل قد يكون متواتراً فمثلاً حديث «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» متواتر ورواه الأشقر من حديث ابن عيينه، فأنكره ابن المديني من حديثه، وكذلك حكموا بنكارة بعض طرق حديث «**من كذب علي متعمداً**» الحديث مع أنه متواتر، وذكر ابن عدي[٧]

---

(١) أكثروا من التمثيل به لمطلق النكارة.

(٢) النسائي في الكبرى، كتاب الوليمة، باب البلح بالتمر برقم (٦٦٩٠).

(٣) أبواب الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر برقم (٣٣٧٣).

(٤) قول النسائي في «تحفة الأشراف» في مسند عائشة برقم (١٧٣٣٤) وليس موجودا في السنن الكبرى في الرقم المعزو إليه.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/ ٢٩١ – ٢٩٢ برقم (٧٩١٨).

(٦) التدريب ١/ ٢٤٠.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٥٣.

حديث «**إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله**» من طريق عمرو بن المخرم البصري عن ثابت الحفار عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً، وقال: عمرو له مناكير، وثابت لا يعرف والحديث منكر أي من هذه الطريق، وإلا فهو بهذا اللفظ عند البخاري[1] عن ابن عباس، وذكر ابن الجوزي حديث «**التجار يوم القيامة فجار إلا من صدَّق وصلَّى وأدَّى الأمانة**» من حديث الحارث بن عبيد عن أبي خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: قال ابن حبان[2]: ليس لهذا الحديث أصل صحيح يرجع له، والحارث يأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم، قال السيوطي[3]: الحديث صحيح أخرجه ابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه، وحسنه الترمذي، والضياء في «المختارة»، ورواه الدارمي وابن ماجه كلهم من طريق إسماعيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه عن جده مرفوعاً، وذكر له طرقاً أخرى عن عبد الرحمن بن شبل عن أحمد، والحاكم وصححه، ...[4] وذكر في «الميزان»[5] في ترجمة أبي زكير عن ابن عدي أنه مستقيم الحديث، إلا الأحاديث التي أثبتها، قال الذهبي: وذكر له حديث «**آية النفاق ثلاث الخ..**» وهذا الحديث في الصحيح، ولكنهم يريدون نكارته من

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم برقم (٥٧٣٧).

(٢) الميزان ١/ ٤٣٨ في ترجمة الحارث بن عبيدة قاضي حمص برقم (١٦٣١).

(٣) اللآلئ المصنوعة ٣/ ١٧٩ بتصرف.

(٤) جملة غير واضحة.

(٥) الميزان ٤/ ٤٠٥.

طريقه، وكم حديث أنكره الذهبي في «الميزان» من طرق الضعفاء، ووافق الحاكم على تصحيحه في مختصر «المستدرك».

وفي هذا النوع أيضاً اتساع للتشدد فقد ينكر المتعنت طرقاً صحيحه، قال الذهبي في ترجمة قطن بن يسبر من «الميزان»[1] عن ابن عدي: له حديث «كان لا يدخر شيئاً» عن جعفر بن سليمان ثم قال: يعني ابن عدي، وهذا يعرف بقتيبة سرقه منه قطن، قلت: هذا ظن وتوهم، وإلا فقطن مكثر عن جعفر، وقد روى هذا قيس بن حفص الدارمي عن جعفر اهـ.

وستأتي أمثلة كثيرة لهذا في فصل نعقده لما قيل بنكارته بأي نوع من أنواع النكارة تعنتا، بعد سياقنا لجميع أقسام النكارة.

حكم المحققين في تفرّد الثقة

فأما المحققون فقد يحكمون في تفرد الثقة بطريق لم يشاركه فيها غيره وإن جاء المتن من طرق أخرى بغرابة الإسناد من هذا الوجه لا بنكارته، وقد ذكر الترمذي في كتاب «العلل»[2] الملحق بآخر سننه أنه يحكم بغرابته لكونه جاء من وجه خاص وإن روي مشهوراً من وجوه أخرى.

وبعد فهذان القسمان من أقسام النكارة تجبرهما المتابعة الصحيحة، ولا تنفع في هذا القسم الأخير إلا المتابعة التامة، وأقسام النكارة سواء منها ما سقناه، أو ما سيأتي كثيرة التشعب والانقسام، وقد تكون بأمور خفيه في المتن أو في

---

(١) الميزان ٣/ ٣٩١ برقم (٦٩٠١).

(٢) جامع الترمذي، كتاب العلل ٦/ ٢٥٣.

الإسناد، فلهذا يختلفون في تقديرها بحسب اجتهادهم في تأويل النكارة وفي ضبط الرواة.

في يوم الجمعة

١١ شوال ١٣٥٥هـ

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦م

((مجلة الإسلام)) العدد (٣٩)

الحلقة التاسعة

منذ قمت بإبداء تهافت كلام فضيلة شيخ إسلام تونس في هذا الحديث من أول مقال إلى العدد الماضي وهو الثامن لم يهجس بنفسي غرض غير بيان الحقيقة الناصعة، ونصرة الحق أياً كان، وكان حسناً من المسلم ولاسيما العلماء أن تقوم محبة الحق في قلوبهم مقام الانتصار للنفس والهوى، بل الحق أولى وأحق بالإتباع، والعلم أمانة لا يجوز استعماله سلاحاً في وجه الحق، ولا أن يضلل بألقابه سبيل الحقيقة، كما أن الرجوع إلى الحق فضيلة، وإن ظهر على لسان أصغر صغير، فالحق أكبر من كل أحد، ويقبح من المرء العاقل أن يدخل فيما لا يحسن فيه إيراداً ولا إصداراً، فلكل مقام مقال ولكل مقال رجال.

عمى وتعصب

ومن المؤسف أن يتسرع فضيلة الشيخ فيكتب مقالاً أقل ما يقال فيه أنه مقال موتور أعماه التعصب عن عيوبه، وأوقعه في جهالات جهلة، فهو لم يكفه ما كتبناه من بيان ودفع، فذهب يردد كلامه السابق الذي لو صح فهمه كما ظن لما صح إطلاق الوضع، بل الضعف على الحديث لمقابلة الجرح بمثله من التعديل، والثناء في تلك الرواة، وفي نفس الحديث أيضاً بمن هو أحق بالأمانة والاقتداء، وقد قدمنا قول الإمام ابن مهدي: اثنان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث، فكان الواجب عليه أن يذكر القولين، ويوازن بينهما، لا أن يقلد قولاً من غير اختبار ونقد، بل إن فضيلته لم توقفه تنبيهاتنا المتكررة في أكثر

الأعداد بأن نقدنا الخاص بألفاظ الجرح التي سردها سيأتي، فكأنه حين رأى قوة نضالنا، ومناعة حجتنا سابقاً أيقن أن ما ارتكن إليه من تقليد بعض العلماء سيكون بعد نقدنا الأخير هباء لا قيمة له، فلهذا تسرع في كتابته، ونحن نقول له:

مهلا قليلاً يتبع الهيجا حمل[1] ما أحسن الموت إذا حان الأجل

فما مهدنا بالكلام على النكارة إلا للقضاء على هذه السفسطة وما ذلك ببعيد.

نكارة المتن وكيف تدرك

ولنرجع إلى بيان القسم الثالث من أقسام النكارة، وهو النكارة في المتن فنقول: تعرف النكارة في المتن بمخالفته للمعقول والمعروف من المنقول، ويكون اشتداد النكارة وضعفها بمقدار المخالفة اشتداداً و ضعفاً وبموقف المنقول المعروف شهرة وقوة، وموقف الأمة منه إجماعاً واختلافاً.

فباختلاف وصف المخالفة للمعقول أو المنقول، من حيث الظهور والخفاء، وقرب التأويل وبعده، بل من حيث تحقق المخالفة، وعدم تحققها، مع تأثير قوة الأصل المخالف، واختلاف المذاهب، وتفاوت المدارك في الجميع تختلف العلماء في الحكم على متون الأحاديث، فقد تكون المخالفة صريحة لا تقبل تأويلاً، وقد تكون محتملة، فتحتمله موصوفاً بالظهور أو بالخفاء، أو بالدقة، وتارة تكون وهمية، وليس في الواقع لها وجود، وإنما لمحت في وهم الواهم، وعرضت في دعوى المدعي، ومعلوم أن النكارة الشديدة وهي التي تخالف حقيقة المعقول والمنقول بحيث لا يتيسر الانفكاك من المخالفة بتأويل سائغ لا

(١) رجز يقال للنهي عن الاستعجال في الأمر ينسب لحسان بن ثابت وغيره.

يختلف في رد ما وصف بها أحد من الأئمة، ولا يمكن الاختلاف في ذلك بينهم، اللهم إلا أن يقع من بعضهم عن غفلة بدون تحقيق فيكون رداً عليه.

ولا بُدَّ أن نبحث عن منشأ ذلك في الإسناد، فإن الآفة في الحديث أحد رجال إسناده، وذلك ليعرف الراوي الذي أصيب من قبله لا ليستفاد بذلك في معرفة بطلان المتن إذ بطلانه أظهر من معرفة ذلك الراوي لكون المتن ظاهر النكارة، ولكن ليجتنب كل حديث هذا الراوي، ولا يعد من الثقات بعد، ومعلوم أن الطعن في الإسناد إنما يفيد ظن بطلان المتن إذا لم يكن له إسناد آخر مقبول، كما أن أسباب الطعن في الرواة كلها ظنية، وكذلك الحكم بوضع حديث الكذاب هو ظني أيضاً لجواز صدق الكذاب، فهو ممكن وواقع، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة الشيطان مع أبي هريرة: «**قد صدقك**[1] **وهو كذوب**»، وهو في الصحيح[2] عنه، بل لو أقر على نفسه بوضع حديث وعينه لا يقطع بوضعه كما هو ظاهر، وصرحوا به، حتى أن بعض الأئمة قالوا بشرطية وجود النكارة في المتن للحكم بالوضع وإن جاء من طريق الكذابين أو المتهمين، وقد قدمنا قول الحافظ العلائي: إن تفرد الكذاب ولو بعد الاستقصاء والتفتيش من حافظ متبحر تام الاستقراء لا يستلزم البطلان، بل لابد من انضمام مخالفته القواعد وقال الحافظ في ضابط المتهم: ألا يروى ذلك الحديث إلا من جهته،

ضابط المتهم عند ابن حجر

(١) كتاب فضائل القرآن باب فضل البقرة برقم (٥٠١٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب فضل البقرة برقم (٥٠١٠).

ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، فهذا هو المتروك، أفاد ذلك في شرح «النخبة»[1] بخلاف نكارة المتن فمنها ما يقطع ببراءة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عنه، فإذا وجدت النكارة الشديدة في المتن حكم ببطلانه، وبوشر في تحقيق من هو الآفة فيه ليستفيد منه الناقد في معرفة حال الرواة، فإن وجد في الإسناد من هو ظاهر الضعف فذلك هو الآفة لا يتعداه إلا إذا وجدت قرينة على خلافه، فإن لم يظهر في الإسناد من هو كذلك فحصوا رجاله، وقارنوا بينهم، فمن ظهر أنه موضع اختلافهم أو عرف له تخليط، أو وهم، أو لم يشتهر بالعلم والرواية، وغير ذلك من الأسباب التي تتفاضل وتختلف قوتها وقرائنها عند الناقد حكموا بإدانته فإن دل دليل على أنه شبِّه عليه أو أدخل في حديثه من دون أن يعرف ذلك حكموا بوهمه، وعدم إتقانه، وإلا حكموا بتعمده الكذب وعلى كل حال فروايته متناً شديد النكارة ظاهر البطلان سواء كان عن عمد أو خطأ يسقطه، ويسقط حديثه، ففي صورة العمد لأنه كاذب، وفي صورة الخطأ لأنه شديد الغفلة، لا يدري ما يخرج من رأسه حيث أدخل عليه هذا الحديث الواضح البطلان، اللهم إلا إذا تبين أن ذلك وهم منه لم يقصده [وشُبِّهَ عليه أو أدخل ولم يكثر ذلك منه] وأنه ثبت ضابط، فهذا يقبل حديثه في غير هذا الحديث، وكذا إذا رواه على سبيل التعجب[2] والوهم لا يسلم منه أحد، وقد وهم الصحابي أبو مسعود البدري في روايته حديثاً مرفوعاً يدل على فناء الدنيا بعد مائة سنة، فأنكر عليه أمير المؤمنين

---

(١) النزهة بشرح النخبة (صـ٨٨).

(٢) أما الوهم والخطأ في الأسانيد فإذا لم يكثر لم يضر في أحاديثه التي ليست بوهم إذا كان ثقة اهـ. منه.

علي عليه السلام فقال: إنما قال لا يبقى على رأس المائة أحد منكم[١] كما رواه الطبراني وغيره، ورواه البخاري في (كتاب الصلاة)[٢] عن ابن عمر على الصواب، وقالت عائشة: في ابن عمر ما كذب ولكنه وهم[٣]، ونسي عمر حديث التيمم[٤]، وحكم الزيادة المنكرة كالحديث المستقل فمن زاد زيادة منكرة حوسب بها.

أمثلة للنكارة الشديدة

وهاك بعض أمثلة للنكارة الشديدة:

(**المثال الأول**) روى الحاكم في كتاب الضعفاء من طريق محمد بن شجاع الثلجي، أخبرني حبان بن هلال، عن حماد بن سلمه، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة قال: قيل يا رسول الله مم ربنا؟ قال: «**من ماء مرور، لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق**» هذا كلام منكر باطل موضوع كفر، قبّح الله واضعه، افتضح به الثلجي، لأن غيره من

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب في مواضع ومنها برقم (٧١٤) والطبراني في الكبير ١٧/ ٢٤٨ – ٢٤٩ برقم (٦٩٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب بذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا برقم (٥٦٤) ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تأتي مائة سنة ...» برقم (٢٥٣٧).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه بأرقام منها (٩٣٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التيمم باب المتيمم، هل ينفخ فيهما؟ برقم (٣٣٨) ومسلم في كتاب الطهارة باب التيمم برقم (٣٦٨).

رجال هذا الإسناد لا يحتمله، قال ابن عدي[1]: كان الثلجي يضع في التشبيه أحاديث ينسبها إلى أصحاب الحديث منها هذا الحديث.

(المثال الثاني) عن أنس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فنزل جبريل فقال: يا رسول الله، إن فقراء أمتك يدخلون الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام، وهو نصف يوم، ففرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «**أفيكم من ينشدنا؟**» فقال بدوي: نعم يا رسول الله فقال: «**هات هات**» فأنشد البدوي:

قد لسعت حية الهوى كبدي ... فلا طبيب لها ولا راقي

إلا الحبيب الذي قد شغفت به ... فعنده رقيتي وترياقي

فتواجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وتواجد الأصحاب حتى سقط رداؤه عن منكبه، فلما فرغوا آوى كل واحد إلى مكانه، قال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله، فقال: «**مه يا معاوية، ليس بكريم من لا يهتز عند ذكر الحبيب**»، واقتسم رداءه من حاضرهم أربعمائة قطعة، قال الذهبي في «الميزان»[2] في ترجمة عمار بن إسحاق: كأنه واضع هذه الخرافة، فإن الباقين ثقات، فهذا متن في غاية النكارة، مخالف لأخلاق الرسول والصحابة، بل لأخلاق العرب ولهيبة النبوة (والشعر ظاهر الصنعة ليس من شعر البادي ولا من شعر العصر النبوي).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٦٠.

(٢) الميزان ٣/ ١٦٤ برقم (٥٩٨٢).

(مثال ثالث) روى الخطيب[1] من طريق محمد بن عبيد الله بن الشخير حدثنا أبو العباس محمد بن بيان بن مسلم الثقفي المعروف بابن البختري، في مجلس ابن أبي داود من أصله، قال ابن الشخير وكان ثقة: أملى علينا من أصله عن الحسن بن عرفة عن ابن مهدي عن مالك عن الزهري عن أنس قال: لما نزلت سورة التين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرح بها فرحاً شديداً حتى بان لنا شدة فرحه، فسألنا ابن عباس بعد ذلك عن تفسيرها فقال: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١] فبلاد الشام ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] فبلاد فلسطين ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] الذي كلم الله تعالى عليه موسى عليه السلام، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣] مكة ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] محمد صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٥] عباد اللات والعزى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: ٦] أبوبكر وعمر ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [التين: ٦] عثمان بن عفان ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾ [التين: ٧] علي بن أبي طالب ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨] إذ بعثك فيهم نبياً، وجمعك على التقوى يا محمد. هذا سياق باطل منكر موضوع، قال الخطيب: رواته أئمة غير ابن بيان، ونرى العلة من جهته، قال: وتوثيق ابن الشخير له ليس بشيء، لأن من أورد مثل هذا المتن بهذا الإسناد قد أغنى أهل العلم أن ينظروا في أمره، ولعله كان يتظاهر بالصلاح، فأحسن ابن الشخير به الظن، وأثنى عليه بذلك وقد قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث اهـ.أي لما يدخل عليهم من سقيمه تغفلاً.

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٩٦.

(مثال رابع) ما رواه مسلم[١] في صحيحه من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن عبد الله بن عباس: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاث خلال أعطنيهن قال: ((نعم))، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال: ((نعم)) الحديث منكر موضوع، لأنه مخالف لما هو معلوم في تقدم زواج أم حبيبة على إسلام أبي سفيان، وهذا أمر لا خلاف فيه بين أهل السير والأخبار، وقد حكم بوضعه جماعة من الحفاظ منهم الطحاوي، وابن حزم، وقال الذهبي في ترجمة عكرمة بن عمار من ((الميزان))[٢] وفي صحيح مسلم قد ساق له أصلاً منكراً في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان، وقد أطال الكلام عليه ابن القيم في ((جلاء الأفهام))[٣] ورد ما دافع به بعضهم عنه.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه برقم (٢٥٠١).

(٢) الميزان ٣/ ٩٠-٩٣ برقم (٥٧١٣).

(٣) جلاء الأفهام، الفصل الرابع في معنى الآل واشتقاقه وأحكامه (صـ ١٨٦ – ١٩٥) وتوسع في مناقشة المناضلين عنه كما ذكر المصنف وختم حديثه عن أوجه المدافعين تلك بقوله: (وبالجملة فهذه الوجوه وامثالها مما يعلم بطلانها واستكراهها وغثاثتها ولا تفيد الناظر فيها علما بل النظر فيها والتعرض لابطالها من منارات العلم والله تعالى اعلم بالصواب. فالصواب أن الحديث غير محفوظ بل وقع فيه تخليط والله اعلم).

فهذه نماذج للأحاديث المنكرة الباطلة عرضناها على القراء، ومخالفتها للأصول ظاهر، ولا يقول بصحتها أحد إلا ما وقع لمسلم عن غفلة اغتراراً بظاهر السند، وإلا من دافع عنه بغير حجة ولا كتاب منير.

ضابط النكارة في المتن

وضابط النكارة أن يكون المتن مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل بحيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل، أو يكون وصفاً لسيرته صلى الله عليه وآله وسلم بما لا يعرفه المسلمون، وما لا يتفق مع وقاره وعقله، وكذا من قرائن النكارة في المتن الركاكة في اللفظ والمعنى، واشتماله على المجازفات والإفراط في الوعيد الشديد على الأمر اليسير، وقد يرى الناقد شدة النكارة في أمور كثيرة حاصلة من المتن والسند معاً.

وقد يجزم بوضع المتن لنكارته الشديدة ولا يعرف في الإسناد مَنْ يمكن ظاهراً أن يكون هو الآفة، وذلك لمتانة الإسناد وقوّة رجاله، فيحكم بإدخاله على أحدهم مُبهماً ومثاله ما ذكره السيوطي في «اللآلي»[1] بكتاب الأطعمة قال أبو الحسن القطان في جزء حديثه[2] حدثنا محمد بن غالب بن حرب حدثنا مسعود بن مسروق حدثنا يحيى بن سليمان السلحيني حدثنا شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: شكى رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوحشة فقال: «**اتخذ زوج حمام مقاصيص**» قال تمام: واسمه محمد بن غالب المذكور في أول الإسناد ـ ألقيت هذا الحديث على الشاذكوني، فقال: السلحيني

---

(١) اللآلي المصنوعة ٣/ ٢٩٥.

(٢) لعل القطان نقل عن كتاب تمام هكذا كما هو عادة كثير من الحفاظ فإن بينهما مراحل.

ثقة، والحديث كذب، قال تمام: ومسعود بن مسروق ثقة، ولا أدري من أين جاء الغلط، ذكر ذلك الرافعي في «تاريخ قزوين» اهـ.

مراتب النكارة

وسنفصل في المقال الآتي النكارة التي هي دون هذه وما دونها، فإن مراتب النكارة بعضها فوق بعض، ولهذا تراهم يقولون في التراجم أحاديثه منكرة جداً، أو ليست بالمنكرة جداً، أو نحو هذه العبارات، قال ابن عدي في ترجمة أزهر بن سنان[١]: ليس أحاديثه بالمنكرة جداً أرجو أنه لا بأس به وقال في ترجمة داود بن فراهيج[٢]: لا أرى بمقدار ما يرويه بأسا، وله حديث فيه نكرة، وقال في ترجمة صالح بن رستم الخراز[٣]: لم أر له حديثاً منكراً جداً، وذكر ذلك الذهبي في «الميزان»: وقال فيه في ترجمة زهير[٤] بن إسحاق وذكر حديثاً له وقال: ليس بالمنكر جداً وفوق ذلك قولهم: احتملوا حديثه، مما يدل على بعض النكرة في المتن، أو في الإسناد، ولخفة النكارة في أحاديث بعض الرواة يختلف العلماء فيها، فبعضهم يُوَضِّعُهَا بالنكارة، وبعضهم يرفعها عن النكارة إلى الغرابة كما سيأتي بيان ذلك.

في يوم الجمعة سنة ١٣٥٥هـ

الموافق سنة ١٩٣٧م

«مجلة الإسلام»

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٤٢٠.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٩٤٩ – ٩٥٠.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ١٣٨٩ - ١٣٩٠.

(٤) الميزان ٢/ ٨٢ – ٨٣ برقم (٢٩١٠).

الحلقة العاشرة

تلازم المتن والإسناد وعدم تلازمهما

قد علمنا مما حررناه سابقاً عن النكارة سواء كانت في المتن أو في الإسناد أنه يلزم من نكارة المتن ضعف الإسناد وأنه لا يلزم من جودة المتن أن تكون كل أسانيده صحيحة، وذلك أن نكارة المتن تؤذن بعلة في الإسناد ولابد.

..... وما آفة الأخبار إلا رواتها[1]

نكارة المتن تؤذن بعلّةٍ في الإسناد

فإن كان ظاهره الصحة كما في المثال الذي أسلفناه في المقال السابق عن عائشة فإنما ذلك لنظافته بحيث لم نتمكن من إلقاء التهمة على أحد رجاله بعينه، ولهذا قال الساجي: ولا أدري من أين جاء الغلط، ومعنى ذلك أن العلة موجودة في الإسناد لا تتعداه، وإن لم يتعين محلها، ولذا جعل[2] أرباب المصطلح حديثاً صحيحاً ـ أعلى مرتبة من ـ إسناد صحيح ـ قالوا: لأن الناقد قد لا يكاد يعدل عن العبارة الأولى إلى الثانية إلا لأمر ما بيد أنه قد يصح الإسناد من حيث الظاهر ويكون المتن منكراً عن الرسول، يعني أنه يحصل وهم لأحد الرواة في رفعه، ومثاله فيما إذا لم يتعين من حصل له الوهم فيه حديث مسلم عن أبي هريرة

مثال لمن حصل منه الوهم ولم يتعيّن

---

(١) للشريف الرضي وصدره:

هم نقلوا عني الذي لم أفه به

وأخذه كثيرون وسار مثلا وممن أخذه يوسف افندي الذوق إذ يقول:

وكن خير راو غير غاو بثمرها ... تريك مقاليد المعالي هداتها

فما آفة الأخيار إلا غواتها ... وما آفة الأخبار إلا رواتها

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٠٦.

أبي هريرة «خلق الله التربة يوم السبت»[١] وذكر باقي الأيام فهذا متن منكراً جداً، فإنه مخالف للقرآن؛ لأن مقتضاه أن يكون مدة خلقهم سبعة أيام لا ستة كما هو صريح القرآن، وكذلك مخالف لإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يقع فيه خلق، وإنما ابتداءه يوم الأحد، وأيضاً لم يذكر فيه خلق السموات ولا السرور حيث ذكر خلق المكروه يوم الثلاثاء، وكذلك الظلمة على مقتضى خلق النور إلى غير ذلك، وقد تكلم فيه أئمة هذا الشأن كعلي بن المديني والبخاري والبيهقي، وجعلوه من قول كعب: وهم بعض الرواة في رفعه، وإنما هو من رواية أبي هريرة عن كعب.

وقد بين ذلك البيهقي في «الأسماء والصفات»[٢]، وابن كثير في «البداية والنهاية»[٣] بأبسط منه، وقال ابن حجر الهيتمي في «التحفة»[٤] في كتاب النذور بعد ذكر خبر مسلم: تكلم فيه الحفاظ كابن المديني والبخاري، وجعلوه من كلام كعب، وأن أبا هريرة إنما سمعه منه فاشتبه ذلك على بعض الرواة فرفعه، ونقل البيهقي: أنه مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة من أن أول بدء الخلق الأحد لا السبت، ودل له خلق الله الأرض يوم الأحد إسناده صالح اهـ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام برقم (٢٧٨٩).

(٢) الأسماء والصفات، باب بدء الخلق (صـ٤٨٦ – ٤٨٧).

(٣) البداية والنهاية ما ورد في خلق السماوات والأرض وما بينهما ١/ ١٢ – ١٦.

(٤) التحفة كتاب النذر ١٢/ ٥١٤.

ولعل وقوع الرواة في مثل هذا الغلط سببه رواية أبي هريرة لأحاديث بصورة الموقوف، فإذا سئل هل سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفعه، وصرح بسماعه منه، وبهذا تقرر في أذهان بعض الرواة أن كل ما يرويه أبو هريرة مرفوع، وهذا محض رأي خاطئ، وقد أخرج الطحاوي في «معاني الآثار»[1] عند الكلام على سؤر الهر بإسناده عن محمد سيرين أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة فقيل له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال: كل حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

مثال آخر للحديث الموضوع وهماً

وهذا المثال الذي ذكرناه في خلق التربة من قبيل الموضوع، وهماً على حد ما ذكروه عن ثابت بن موسى الزاهد، فقد دخل على شريك وهو يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر المتن بعد، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، يريد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به عن شريك، وهذا قسم من الموضوع معروف مذكور في المصطلح[2]، وأما جودة المتن بمعنى عدم نكارته فلا ملازمة بينها وبين الإسناد، وقد ظهر ذلك واضحاً في القسم الثاني من النكارة، فقد بينا أن صحة المتن لمجيئه من طريق صحيحه لا ينافي بطلان ما أنكر من الأسانيد، بل قد يتواتر المتن ويحكم ببطلانه من بعض الأسانيد كما سبق توضيحه في القسم الثاني، على أنه

عدم التلازم بين المتن والإسناد في الحكم على الحديث بالنكارة

(١) معاني الآثار كتاب الطهارة باب سؤر الهر ١/ ٢٠.

(٢) تدريب الراوي، النوع الحادي والعشرون الموضوع ١/ ٢٨٧.

يوصف المتن بالحسن والجودة من دون أن يكون له إسناد يرتكن إليه، قال ابن عبد البر في «جامع العلم»[١] في حديث معاذ المرفوع: «**تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح**» الحديث هو حديث حسن، ولكن ليس له إسناد قوي، وأخرج البزار في مسنده حديث سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهؤلاء الكلمات أحسبه قال: «**اللهم أسألك إيماناً صادقاً يباشر قلبي حتى أعلم أنه لن يصيبني إلا ماكتبت لي، ورضني من المعيشة بما قسمت لي**» قال البزار: أحاديث سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن ابن عمر إنما كتبت لحسن كلامها، وسعيد ليس بالحافظ، وهو شامي قد حدث عنه الناس على سوء حفظه، واحتملوا حديثه وعند البزار أمثلة كثيرة غير هذا، بقي علينا بيان ما ارتكزت نكارته على الاختلاف في الأصل المخالف، فإن هذا النوع غالباً يلتحق عند من يدين بذلك الأصل بالمنكر الشديد، كحديث عائشة الذي رواه مسلم[٢] عنها أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دعي إلى جنازة صبي ليصلي عليها، فقالت عائشة: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**وما يدريك يا عائشة إن الله خلق للجنة أهلاً وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً وهم في أصلاب آبائهم**» قال ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوزي شرح جامع الترمذي»: هذا الحديث قد غمزه الحفاظ

---

(١) جامع العلم وفضله، باب جامع في فضل العلم برقم (٢٦٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة ... برقم (٢٦٦٢).

وحكم ابن عدي ببطلان حديث أنس مرفوعاً قال: لما تجلى ربه للجبل جعله دكاً، قال: أخرج خنصره على إبهامه فساخ الجبل، قال ابن عدي[1]: ابن أبي العوجاء ربيب حماد بن سلمه راوي هذا الحديث عن ثابت عن أنس كان يدس في كتبه هذه الأحاديث، وقد صحح هذا الحديث الترمذي والضياء والأمثلة هنا كثيرة فنقتصر على ما ذكرنا.

فإذا تبين مما قدمنا أن النكارة الشديدة إذا وصف بها المتن كان حكمه الرد، واتهم باختلاقه أقل رجال الإسناد وثاقة.

النكارة الخفيفة وأثرها

فإن النكارة الخفيفة المحتملة التي لا تنفر منها القلوب السليمة بأن تكون المخالفة غير لازمة إما لأنها تؤول بوجه وجيه لا تكون معه مخالفة وكذا إذا كانت وهماً من قائلها وكذا رواية ما يعد فصلاً[2] في حادث لم يكن له وجود في حياته صلى الله عليه وآله وسلم، كالقول بخلق القرآن والقدر كما سيأتي، على أنهم أطبقوا على تصحيح أحاديث من هذا القبيل كالأخبار بالمغيبات مما يدل على أن العبرة بصحة الإسناد ومتانة رجاله، وقد تلحظ النكارة في المتن الذي ليس له أصل معروف يندرج تحته، ولم يتابع عليه، وهذا دائر بين النكارة في المتن وفي الإسناد، وتضعف النكارة كلما ضعفت المخالفة حتى لقد تكون دعوى لا يقام لها وزن، أو تعنتاً تنفر منه قلوب العقلاء، ولكون النكارة تختلف شدة وضعفاً

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٦٧٦.

(٢) على مقتضى هذا الأصل أنكروا حديث أبي الصلت في الإيمان الآتي تصحيحه اهـ. (المؤلف).

اختلفت أوصاف الحكم على المتون بها، قال الإمام أحمد في زيد بن أبي أنيسة[١]: في حديثه بعض النكارة، وقال ابن عدي في ترجمة الحسين بن زيد[٢]: لا بأس به إلا أني وجدت في حديثه بعض النكرة، وقال أيضاً في محمد مسلم الطائفي[٣]: له غرائب ولم أر له حديثاً منكراً، وقال في بكر بن معروف الخراساني[٤]: لا بأس به ليس حديثه بالمنكر جداً وقال في ترجمة أبي العباس الثقفي سلام بن سليمان[٥]: أنه منكر الحديث، وساق له ثمانية عشر حديثاً، وقال: عامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه، ويقول ابن عدي في كثير من التراجم: لم أر له حديثاً مجاوز الحد، وهذا كافٍ في أن النكارة قد تكون ضعيفة فتحتمل، ولهذا قال ابن عدي في الحسن بن يحيى الخشني[٦]: هو ممن تحتمل رواياته، وهذا أنكر ما رأيت له، يعني ما رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «**من وقر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام**» قال الحافظ[٧]: وقد ذكر له ابن عدي عدة

---

(١) الميزان ٢/ ٩٨ برقم (٢٩٩٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٧٦٢، قال وأرجو أنه لا بأس به إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢١٣٩، قال الشيخ ولمحمد بن مسلم الطائفي غير ما ذكرت أحاديث حسان غرائب وهو صالح الحديث لا بأس به ولم أر له حديثاً منكراً.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٦٧، قال وهو قليل الروايات وأرجو أنه لا بأس به وليس في حديثه بالمنكر جداً.

(٥) المصدر نفسه ٣/ ١١٥٦ - ١١٥٩.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٧٣٧، وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي أمليتها وهو ممن تحتمل رواياته اهـ وذكر منها الحديث المذكور.

(٧) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٠٠ برقم (١٣٥٢).

مناكير أخرى، فهذا ابن عدي يروي له عدة مناكير، ثم يقول أنه تحتمل رواياته، وأنكر ما رواه الحديث المتقدم.

أمثلة للنكارة الخفيفة

وهاك أمثلة مما قيل بنكارته من هذا النوع مع بيان الجواب عنها:

(**الأول**): حديث ((**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**)) أخرجه البيهقي عن ابن عباس بسند صحيح، وأنكره أحمد[1] واستنكر معناه، والدفع لما ظنه الإمام أحمد أن يقال أن المراد رفع الإثم عما وقع خطأ أو نسياناً أو مكرهاً عليه لا يرفع حكم ما ذكر حتى يكون مخالفاً لما هو معلوم في الشرع من عدم رفع حكم الخطأ والنسيان، بل هو على غرار قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

(**الثاني**): حديث ((**اللهم أحيني مسكيناً، واحشرني في زمرة المساكين**)) الحديث رواه الحاكم في ((المستدرك)) عن أبي سعيد وصححه، وأقره الذهبي، وله طرق أخرى عن أنس وعبادة بن الصامت وابن عباس، وأخرجه الضياء في ((المختارة))، وصححه من حديث عبادة، هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في ((الموضوعات))، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ((تخريج أحاديث الرافعي))[2]: أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في ((الموضوعات)) وكأنه أقدم عليه لما رآه مبايناً للحال التي مات عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛

---

(١) تلخيص الحبير، باب شروط الصلاة ١/ ٢٨١ -٢٨٢ برقم (٤٥٠).

(٢) تلخيص الحبير ٣/ ١٠٩.

لأنه كان ليس مسكيناً، قال البيهقي[١]: وجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى الاحتياج، بل الالتجاء والتواضع، قال السيوطي في كتاب الأدب والزهد من «اللآلي»[٢] وضمن كلامهم على هذا الحديث ووجد بخط أبي الحسين محمد بن عبد الله بن جعفر الحافظ حدثنا محمد ابن يوسف بن بشر الهروي أخبرني محمد بن عوف بن سفيان الطائي، قال: عبيد بن زياد الأوزاعي الذي روى عنه الهقل بن زياد سألت عنه بدمشق فلم يعرفوه، قلت له: فالحديث الذي رواه هو منكر، قال: لا ما هو منكر!! ما ينكر إلا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «**اللهم أمتني مسكيناً**» اهـ.

وعبيد بن زياد جاء من طريقه حديث عبادة بن الصامت، وكلام ابن عوف لا يصح على رواية أنس وابن عباس لأنهما زادا: «**وأمتني مسكيناً**» ولكن من طريق حديث أبي سعيد أصح بل صحيح ولم توجد فيه هذه الزيادة، والأولى أن يؤول بما قاله البيهقي ليخرج من الإشكال على كل حال.

«**الثالث**»: حديث علي وأبي أمامة «**من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً**» وقد رواه سعيد بن منصور[٣]، والبيهقي[٤] بسند صحيح موقوفاً على عمر، وقد ذكر ابن الجوزي الحديث

---

(١) تلخيص الحبير ٣/ ١٠٩.

(٢) اللآلي ٣/ ٤١٧.

(٣) عزاه الحافظ في تخليص الحبير إلى سنن سعيد بن منصور ٢/ ٢٢٢.

(٤) السنن الكبرى، كتاب الحج، باب إمكان الحج برقم (٨٦٦١).

المرفوع في «الموضوعات»[١]، وردوا ذلك عليه، قال البيهقي: المراد والله أعلم من كان لا يرى تركه إثماً ولا فعله براً، وقال الزركشي: الحديث مؤول على من يستحل تركه أو لا يعتقد وجوبه، وكذا قال الحافظ ابن حجر[٢]: محله على من يستحل الترك، قال: وتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع اهـ.

يريد أنه إذا بطل أن يكون فيه وصف النكارة مع تعدد طرقه، وانضمام أثر عمر الموقوف إليه، لا يكون محلاً للوضع.

(**الرابع**): حديث البراء «**من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله تعالى ثلاث مرات**» قال الحافظ[٣]: أخطأ ابن الجوزي في ذكره في «موضوعاته»، ويشهد لمعناه ما في صحيح البخاري وغيره من حديث أبي هريرة: «**أمرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة**».

في يوم الجمعة

٩ ذو القعدة ١٣٥٥هـ

الموافق ٢٢ يناير ١٩٣٧م

«**مجلة الإسلام**»، **العدد (٤٣)**

(١) الموضوعات، كتاب الحج، باب إثم من استطاع الحج ولم يحج ٣/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) تخليص الحبير، كتاب الحج ٢/ ٢٢٣ برقم (٩٥٧).

(٣) تلخيص الحبير.

الحلقة الحادية عشرة

تكملة لأمثلة ما وُجد فيه نكارة خفيفة

(المثال الخامس): أنكر ابن حبان حديث شد الحجر على بطنه صلى الله عليه وآله وسلم من الجوع، فذكر في صحيحه حديث أنس في الوصال، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إني لست كأحدكم إني أطعم وأسقى**» ثم قال[1]: في هذا الخبر دليل على أن الأخبار التي فيها ذكر وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على بطنه كلها أباطيل، وإنما معناها الحجز لا الحجرة، والحجز هو طرف الإزار، إذ الله عز وجل كان يطعم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال حتى احتاج إلى شد الحجر إلى بطنه، وما يغني الحجر من الجوع.

ويرد[2] على ابن حبان بأنه قد أخرج في صحيحه قبل هذا بأوراق حديث ابن عباس قال: خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى أبابكر وعمر فقال: «**ما أخرجكما؟**» قالا: ما أخرجنا إلا الجوع، والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع[3].

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، كتاب الصوم، فصل في صوم الوصال ٥/ ٢٣٦ برقم (٣٥٧١).

(٢) هذا الكلام موجود في طبقات الشافعية الكبرى في ترجمة ابن حبان ٣/ ١٣٣.

(٣) هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة من صحيحه عن أبي هريرة، باب جواز استتباعه غيره إلى داره الخ برقم (٢٠٣٨).

وحديث ربط الحجر على البطن أخرجه البخاري[١] في غزوة الخندق من صحيحه من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه أيمن المخزومي قال: أتيت جابراً رضي الله عنه فقال: إنا يوم الخندق نحفر فعرضت كدية شديدة فجاءوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: هذه كدية عرضت في الخندق، فقال: «أنا نازل» ثم قال: وبطنه معصوب بحجر ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوق ذواقاً، فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعول فضرب في الكدية فعاد كثيباً أهيل أو أهيم فقلت: يا رسول الله ائذن لي إلى البيت، فقلت لامرأتي: رأيت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً ما كان في ذلك صبر فعندك شيء... الحديث، قال الحافظ في «الفتح»[٢]: زاد يونس من الجوع، يعني عقب قوله: معصوب بطنه، وفي رواية أحمد: أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي على بطنه حجراً، وأخرج مسلم[٣] في كتاب الأشربة من صحيحه قصة دعوة أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لطعام عن أنس بن مالك من عدة طرق، واتفقت على أن أنساً وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جائعاً، ولفظه في بعض الطرق قال أنس: جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوماً فوجدته جالساً مع أصحابه يحدثهم، وقد عصب بطنه بعصابة، قال أسامة أحد رواته: وأنا أشك على حجر، فقلت لبعض أصحابه: لم عصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطنه؟! قالوا: من الجوع، فذهبت إلى أبي طلحة وهو زوج أم سليم بنت ملحان،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الخندق برقم (٤١٠١).

(٢) الفتح ٧/ ٤٥٨.

(٣) كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه برقم (٢٠٤٠).

الحديث. وأخرج البخاري[١] في غزوة الخندق من طريق سعيد بن مينا قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول لما حفر الخندق رأيت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم خمصاً شديداً فانكفيت إلى امرأتي الحديث، وأخرج هذا مسلم[٢] في كتاب الأشربة من صحيحه قال الحافظ في «الفتح»[٣] في الوصال من كتاب الصوم: أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك، يعني على ابن حبان، قال: وأما قوله: وما يغني الحجر من الجوع فجوابه أنه يقيم الصلب؛ لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانثناء بطنه عليه، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوي صاحبه على القيام، حتى قال: من وقع له ذلك كنت أظن الرجلين تحملان البطن فإذا البطن يحمل الرجلين، وذكر[٤] في غزوة الخندق عن الكرماني قال: ربط الحجر لعله لتسكين حرارة الجوع ببرد الحجر؛ ولأنها حجرة رقاق قدر البطن تشد الأمعاء فلا يتحلل شيء مما في البطن، فلا يحصل ضعف زائد بسبب التحلل، ونقل[٥] في باب كيف عيشه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وتخليهم عن الدنيا من كتاب «الرقاق» عن الإمام أبي سليمان الخطاب أن ذلك عادة أهل

---

(١) كتاب المغازي، باب غزوة الخندق برقم (٤١٠٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره برقم (٢٠٣٩).

(٣) كتاب الصوم، باب التنكيل لمن أكثر الوصال ٤/ ٢٤٥.

(٤) كتاب المغازي، باب غزوة الخندق ٧/ ٤٥٨.

(٥) كتاب الرقاق ١١/ ٢٨٩.

الحجاز، ووقع في التخطئة من لم يعرف عادتهم، وقد أخرج البخاري[١] في هذا الباب عن أبي هريرة أنه كان يقول: والله الذي لا له إلا هو إن كنت لاعتمد بكبدي على الأرض من الجوع، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع، وفي مناقب[٢] جعفر عن أبي هريرة: إني ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لشبع بطني، وكنت ألصق بطني بالحصى من الجوع.

وفي هذا مضموماً إلى ما ورد كثيراً من الأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما في وصفه صلى الله عليه وآله وسلم بالجوع أعظم دفع لما قاله ابن حبان، وأما التوفيق بينه وبين حديث الوصال فهو كما قاله ابن السبكي في ترجمة ابن حبان من «الطبقات»[٣] أن يقال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم له أحوال بحسب ما يختاره الله تعالى له ويرتضيه، فتارة الجوع، وتارة عدم الإحساس به، قال ابن السبكي: والذي اعتقده أنه كان جوعاً اختيارياً لا اضطرارياً، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم يقدر على طرده من نفسه إما بأن تصرف شهوة الطعام والشراب مع بقاء القوة بإذن الله تعالى، وإما بتغذية الله المغنية له عن الطعام والشراب، وإما بتناول الغذاء، فقد كان قادراً على ذلك، قلت: يؤيد ما ذكره ابن السبكي من أنه جوع اختياري ما رواه الترمذي في سننه

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب كيف عيش النبي صلى الله عليه وآله وسلم برقم (٦٤٥٢).

(٢) كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي برقم (٣٧٠٨).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٣٣.

عن أبي أمامة مرفوعاً[١]: «**عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً فقلت: لا يا رب، ولكن أشبع يوماً وأجوع يوماً، فإذا جعت تضرعت إليك، وإذا شبعت شكرتك**»، والنبي عليه وآله الصلاة والسلام ليس فقيراً بل كان أغنى الناس بالله، وله مما أعطاه الله من الغنيمة والفيء ما لو تناوله لكفاه، وقد عرضت عليه مفاتيح الأرض فكان قادراً عليها لو شاء.

ويحتمل أن المراد بقوله: «**إنما يطعمني ويسقين**» أي يشغلني بالتفكر في عظمته، والتملي بمشاهدته، والتغذي بمعارفه، وقرة العين بمحبته، والاستغراق في مناجاته، والإقبال عليه عن الطعام والشراب، وإلى هذا جنح ابن القيم، وقال[٢]: قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني، ولاسيما الفرح والسرور بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبته، أما تأويل ابن حبان الحجر (**بالراء**) بالحجز (**بالزاي**) فلا داعي إليه لأنه مع ما يلزم عليه من تخطئه الثقات المتقنين لا دليل عليه.

(**السادس**): حديث أبي هريرة الذي رواه البخاري[٣] بلفظ: «**من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي**

---

(١) الترمذي في أبواب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه برقم (٢٣٤٧).

(٢) منقولا بالمعنى من «زاد المعاد»، فصل في هديه صلى الله عليه وآله وسلم في الصيام ٢/ ٣١.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب التواضع برقم (٦٥٠٢).

يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها» الحديث المشهور، قال الذهبي[١]: فهذا حديث غريب جداً، ولولا هيبة «الجامع الصحيح» لعددته في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما ينفرد به شريك[٢] وليس بالحافظ ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ذكر ذلك في «الميزان» في ترجمة خالد، وقد رد عليه الحافظ في «فتح الباري» بما يشفي.

«**السابع**»: قال الذهبي[٣] في ترجمة كلثوم بن جوشن من «الميزان»: قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به، كثير بن هشام حدثنا كلثوم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «**التاجر الصدوق المسلم الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة**» لم يذكر ابن حبان له سواه، وهو حديث جيد الإسناد صحيح المعنى، ولا يلزم من المعية أن يكون في درجتهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩].

وقد وقع الذهبي نفسه في مثل هذا فأنكر في «ميزانه»[٤] في ترجمة الإمام الكبير علي العريضي عليه السلام، ما رواه عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه علي زين العابدين عن أبيه الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٦٤٠ ترجمة برقم (٢٤٦٣).

(٢) يعني شريك بن أبي نمر ولم يرد شريك ابن عبد الله.

(٣) الميزان ٣/ ٤١٣ برقم (٦٩٦٨).

(٤) الميزان ٣/ ١١٧ برقم (٥٧٩٩).

عليهم السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن وحسين فقال: «**من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة**» رواه الترمذي[1] في السنن عن نصر بن علي الجهضمي عن الإمام العريضي[2] والجهضمي حافظ متقن كبير القدر فمن يا ترى المتهم به؟ وليس في هذا الحديث ما يتوقف على معناه فقد أخرج البخاري[3] في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة عن أبي سعيد حديثاً وفيه قال أبو سعيد: تلك منازل الأنبياء لا يبلغها غيرهم، قال: «**بلى**[4] **والذي نفسي بيده رجال آمنوا وصدَّقوا المرسلين**»، فالدرجة والمنزل مستوى كبير فيه أمكنة كثيرة، وفيها قصور ومقامات مختلفة في المكانة والقدر، وأخص من ذلك المكان الوارد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد دخل على فاطمة عليها السلام: «**إني وإياك وهذا النائم يعني علياً وهما يعني الحسن والحسين لفي مكان واحد يوم القيامة**» صححه

---

(١) تقدم.

(2) وقد نقل الذهبي نفسه في العبر عن الإمام الحافظ الكبير أبي حاتم في الإمام العريضي أنه قاله فيه أنه إمام من أئمة المسلمين.

(٣) برقم (٣٢٥٦).

(٤) أظن أني في هذا التعليق تسرعت فأبو سعيد لما وصفت هذه المنازل العليا وأنها تتراءى للناس كالنجوم فظنها منازل الأنبياء التي لا يبلغها غيرهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «بلى ...» الخ أي يبلغها من ذكرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهل قرره أنها منازل الأنبياء أم لا؟ في ذلك تأمل يراجع في شروح البخاري وقد راجعت القسطلاني فوجدت أن ما كتبته في المجلة صحيح على رواية بلى وفي رواية أبي ذر بل وعليها يكون المعنى ما كتبته على هذا الهامش ورواية بلى هي التي في أصل البخاري اهـ. (المؤلف)

الحاكم في مستدركه[١] ووافقه الذهبي، وأخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى من طريق أخرى عن علي[٢]، وأخرجه الذهبي في «التذهيب» عن علي بإسناد لا بأس به، فأما المعية فقد جاءت بها الآية الكريمة السابقة، وأخرج البخاري ومسلم[٣] عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: متى الساعة؟ فقال: «**وما أعددت لها؟**»، فقال: لا شيء إلا حب الله ورسوله، قال: «**أنت مع من أحببت**» و أخرجا أيضاً عن ابن مسعود بلفظ: «**المرء مع من أحب**» وقد جمع أبو نعيم جزءاً في طرق هذا الحديث سماه كتاب «المحبين مع المحبوبين» وبلغ عدد من رواه من الصحابة نحو من العشرين، وقد جاء القرآن بالإلحاق بالدرجات بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ ﴾ [الطور: ٢١] فأما أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وابنه إبراهيم وفاطمة وعلي والحسن والحسين فهم في درجته بالنص، وسائر أبنائه [داخل في عموم الآية] فالآية شاملة لهم إكراماً له صلى الله

---

(١) المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٣/ ١٣٧.

(٢) أبو داود الطيالسي في مسنده مسند علي بن أبي طالب برقم (١٨٦) وأبو يعلى في مسنده، مسند علي بن أبي طالب برقم (٥٠٦) وأخرجه أحمد أيضا في مسنده مسند علي بن أبي طالب برقم (٧٩٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب علامة حب الله عز وجل برقم (٦١٧١) ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب برقم (٢٦٣٩) هذا في حديث أنس، أما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري في نفس الكتاب والباب برقم (٦١٦٩) ومسلم في نفس الكتاب والباب برقم (٢٦٤١).

عليه وآله وسلم لا بأعمالهم، فإنه لا يكون عملهم مهما بلغ كعمله صلى الله عليه وآله وسلم، وذلك جمعاً لشتات الأسرة الواحدة وتأليفاً لشمل القربة، وخوفاً من تقطيع الأسرة، وقد ذكر الحافظ بن حجر في «تهذيب التهذيب»[1] في ترجمة نصر بن علي الجهضمي عن أبي علي الصواف عن عبدالله بن أحمد قال: لما حدث نصر بن علي بهذا الحديث أمر المتوكل بضربه ألف سوط، فكلمه فيه جعفر بن عبدالواحد وجعل يقول له: هذا من أهل السنة، فلم يزل به حتى تركه، فكان الذهبي يشعر بشعور النواصب حتى رد هذا الحديث، وأنكره فإن المتوكل العباسي المشهور بمناصبة العداء لعلي وآل علي حتى بلغت به البغضاء إلى الإقذاع والاستهزاء، والذهبي مستن بسنته وإن كان نصب دون نصب ونفاق دون نفاق.

في يوم الجمعة ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٥٥هـ ـ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٣٧م، مجلة الإسلام العدد (٤٥)..

انتهت بحمد الله وتوفيقه

(١) تقدم.

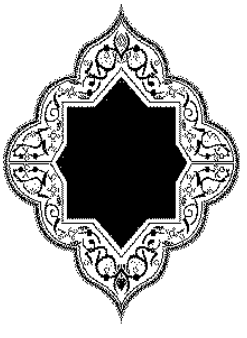

أهم المراجع

١. صحيح البخاري	دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى
٢. صحيح مسلم	دار المغني – الطبعة الأولى
٣. جامع الترمذي	دار الغرب الإسلامي
٤. سنن أبي داود	دار الحديث
٥. سنن ابن ماجه	حققه ووضع فهارسه محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الثانية
٦. مسند أحمد	مؤسسة الرسالة
٧. مسند الطيالسي	دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى
٨. حلية الأولياء	دار الفكر
٩. توالي التأسيس	دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى
١٠. سيرة ابن هشام	دار الكتاب العربي– الطبعة الرابعة
١١. لطائف المعارف	دار ابن كثير الطبعة الخامسة
١٢. فتح الباري	دار الريان – الطبعة الأولى
١٣. إرشاد الساري	دار إحياء التراث العربي.
١٤. تاريخ دمشق	دار الفكر
١٥. تاريخ بغداد	دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى
١٦. الاستيعاب	الكتاب العربي

١٧. السنة لأبي بكر الخلال	دار الراية – الرياض – الطبعة الأولى
١٨. المستدرك	دار المعرفة
١٩. الطبقات الكبرى	دارالكتب العلمية- الطبعة الثانية
٢٠. النهاية	دار الفكر
٢١. القواعد الكبرى	دار المعارف بيروت لبنان بتحقيق الشنقيطي.
٢٢. المقاصد الحسنة	دار الكتاب العربي
٢٣. اللآلئ المصنوعة	دار الكتب العلمية
٢٤. تنزيه الشريعة	دار الكتب العلمية
٢٥. سبل الهدى والرشاد	القاهرة
٢٦. النهاية في غريب الأثر	المكتبة العلمية- بيروت
٢٧. فضائل الصحابة	مؤسسة الرسالة - بيروت
٢٨. تهذيب الآثار	مطبعة المدني
٢٩. الذرية الطاهرة للدولابي	الدار السلفية
٣٠. أخبار القضاة	مكتبة الوراق
٣١. الرياض النضرة	الوراق
٣٢. شرح معاني الآثار	دار الكتب العلمية- بيروت
٣٣. سير أعلام النبلاء	مؤسسة الرسالة
٣٤. إثبات صفات العلو	مكتبة العلوم والحكم
٣٥. تهذيب التهذيب	٣٦. دار الفكر

٣٧. جامع بيان العلم وفضله	مؤسسة الريان – دار ابن حزم
٣٨. الثقات	دار الفكر
٣٩. ميزان الإعتدال	دار المعرفة- بيروت
٤٠. تهذيب الكمال	مؤسسة الرسالة- بيروت
٤١. تاريخ الإسلام	دار الكتا ب العربي - بيروت
٤٢. تقريب التهذيب	دار الرشيد
٤٣. الضعفاء الكبير للعقيلي	دار المكتبة العلمية
٤٤. صحيح ابن خزيمة	المكتب الإسلامي
٤٥. لسان الميزان	مؤسسة الأعلمي – بيروت
٤٦. طبقات الحنابلة	دار المعرفة - بيروت
٤٧. الاختلاف في اللفظ	دار الراية بتحقيق عمر بن محمود أبو عمر
٤٨. قاعدة جليلة	مكتبة الفرقان – الطبعة الأولى
٤٩. الموضوعات لابن الجوزي	المكتبة السلفية- المدينة المنورة
٥٠. تدريب الراوي	مكتبة الرياض الحديثة
٥١. فتح المغيث	دار الكتب العلمية
٥٢. اقتضاء الصراط المستقيم	دار عالم الكتاب
٥٣. الكامل في ضعفاء الرجال	دار الفكر
٥٤. نيل الأوطار	دار الحديث
٥٥. الصارم المسلول	الحرس الوطني السعودي

٥٦. الفوائد المجموعة دار الكتب العلمية

٥٧. الجرح والتعديل دار احياء التراث العربي

٥٨. القول المسدد مكتبة ابن تيمية

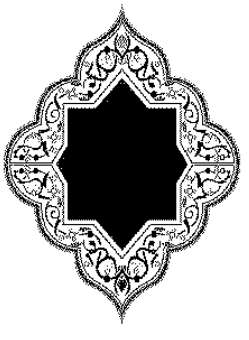

الفهرس

الموضوع	الصفحة
كلمة مركز النور للدراسات والأبحاث	٥
تمهيد.....	٩
التعريف بالمؤلف	٣٤
مقدمة المؤلف	٤٣
دفع الارتياب عن حديث الباب	٤٥
الكلام على الحديث من حيث روايته	٦٠
عَوْدٌ إلى الكلام على روايته عن أبي معاوية	٦٧
أغراض الرواة في عدم رواية بعض الأحاديث	٧٠
ما قاله مُضعِّفوا هذا الحديث	٩٤
الكلام عن حديث علي رضي الله عنه	١٠٣
كلام الحفّاظ المتأخرين	١١٤
تلخيص لأقوال الحفاظ المتأخرين	١٢٢
هذا آخر كلامنا في هذا الحديث	١٢٦
مناقشة هادئة لابن الجوزي	١٣١
مـقالات صحفية حول حديث الباب	
المقال الأول للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.....	١٤٥
المقال الثاني للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.....	١٥٣

رد المؤلف على المقال المتقدّم (الحلقة الأولى) ١٦٥
الحلقة الثانية مناقشة هادئة ١٧٥
الحلقة الثالثة ١٨٣
الحلقة الرابعة ١٩٢
الحلقة الخامسة ٢٠٥
الحلقة السادسة ٢١٤
الحلقة السابعة ٢٢٧
الحلقة الثامنة ٢٣٦
الحلقة التاسعة ٢٤٩
الحلقة العاشرة ٢٥٩
الحلقة الحادية عشر ٢٦٨
أهم المراجع ٢٧٩
الفهرس ٢٨٣